



الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع.

THE ARAB INVESTMENT COMPANY



الشركة العربية للاستثمار

التقرير السنوي  
**2022**



سورة العنكبوت



# المحتويات

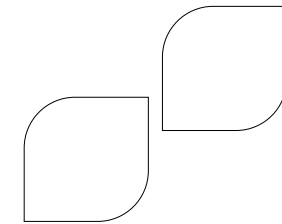
07	نبذة عامة عن الشركة
16	مساهمات الدول الأعضاء في رأسمال الشركة
17	ملخص النتائج المالية للشركة
25	نشاط الشركة في مجال الاستثمار في المشاريع
28	نشاط الشركة في مجال تقديم الخدمات المالية
34	إدارة المخاطر والالتزام
43	القوائم المالية



**نبذة عامة**  
عن الشركة







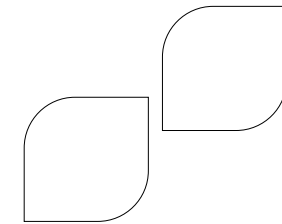
المركز الرئيسي  
المملكة العربية السعودية



الفرع المصرفي  
مملكة البحرين

أنشئت الشركة العربية للاستثمار في منتصف العام 1974، بموجب اتفاقية دولية كشركة مساهمة عربية حكومية. والغرض الأساسي للشركة كما حدده عقد تأسيسها هو: استثمار الأموال العربية بهدف تنمية الموارد العربية، وذلك من خلال المساهمة في المشاريع الاستثمارية في قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والمواصلات والخدمات على أسس اقتصادية وتجارية سليمة مما يحقق دعم وتنمية الاقتصاد العربي. وتتمتع الشركة بكافة الضمانات والامتيازات التي تكفلها قوانين الاستثمار السارية في الدول المساهمة بما في ذلك ضمان الحرية الكاملة لحركة الأموال وعدم خضوعها للتأميم والمصادرة.

والشركة العربية للاستثمار مملوكة من قبل حكومات سبع عشرة دولة عربية، ويبلغ رأسمالها المصرح به 1,200 مليون دولار أمريكي، بينما يبلغ رأسمالها المدفوع 1,050 مليون دولار أمريكي موزعاً بين الدول المساهمة. وتمارس الشركة نشاطها الاستثماري في مجالين أساسيين هما: الاستثمار في المشاريع والنشاط المصرفي، وذلك انطلاقاً من مقرها الرئيسي في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية ومن فرعها المصرفي في مملكة البحرين.



### رسالة الشركة:

تحقيق عوائد مالية مجدية، ودعم مسيرة التنمية الاقتصادية، والمساهمة في تحسين البيئة الاستثمارية في الوطن العربي من خلال القيام بدور المحفز لتأسيس وتنفيذ المشروعات في القطاعات الاقتصادية المختلفة على أسس اقتصادية وتجارية سليمة، وتوظيف نشاط الشركة المصرفي لاستقطاب الموارد العربية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع، وتعزيز التجارة العربية البينية بما يساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.



### رؤية الشركة:

لتكون مؤسسة مالية عربية رائدة تعمل على تعبئة الموارد لتلبية احتياجات الاستثمار والتمويل، من أجل تحقيق التنمية المستدامة في دول المنطقة العربية.



## مجلس إدارة الشركة



سعادة الأستاذ/ عبدالله بن سالم الحارثي  
عضو مجلس الإدارة  
سلطنة عمان



سعادة الدكتور / عبدالله بن عبدالرحمن النمله  
عضو مجلس الإدارة  
المملكة العربية السعودية



سعادة الأستاذ/ مشعل بن سالم العتيبي  
نائب رئيس مجلس الإدارة  
دولة الكويت



معالي الأستاذ/ عبدالعزيز بن صالح الفريح  
رئيس مجلس الإدارة  
المملكة العربية السعودية



سعادة الأستاذ/ أشرف محمد محمد نجم  
عضو مجلس الإدارة  
جمهورية مصر العربية



سعادة الأستاذ/ خالد حسين العمر  
عضو مجلس الإدارة  
دولة الكويت



معالي الأستاذة/ طيف سامي الشكرجي  
عضو مجلس الإدارة  
جمهورية العراق



سعادة الأستاذ/ ماجد خميس الدرمني  
عضو مجلس الإدارة  
دولة الإمارات العربية المتحدة



سعادة الشيخ/ خالد بن سعود آل ثاني  
عضو مجلس الإدارة  
دولة قطر



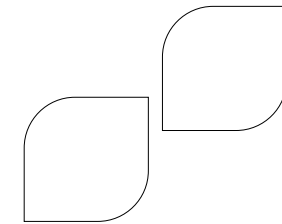
سعادة المهندس/ نواف هاشم السادة  
عضو مجلس الإدارة  
مملكة البحرين



معالي الدكتورة/ نجلاء محمد المنقوش  
عضو مجلس الإدارة  
دولة ليبيا



سعادة الأستاذ/ سلطان أحمد الجنيبي  
عضو مجلس الإدارة  
دولة الإمارات العربية المتحدة



## لجان مجلس الإدارة

### لجنة الاستثمار العليا:

الاسم	الصفة
معالي الأستاذ/ عبدالعزيز بن صالح الفريح	رئيس اللجنة
سعادة الأستاذ/ مشعل سالم العتيبي	عضو اللجنة
معالي الدكتورة/ نجلاء محمد المنقوش	عضو اللجنة
سعادة الأستاذ/ عبد الله سالم الحارثي	عضو اللجنة
سعادة الأستاذ/ ماجد خميس الدرمكي	عضو اللجنة

### لجنة المخاطر والالتزام:

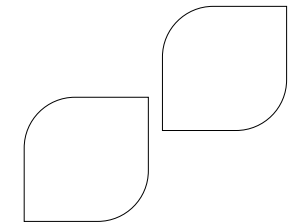
الاسم	الصفة
سعادة الأستاذ/ عبد الله سالم الحارثي	رئيس اللجنة
سعادة الأستاذ/ أشرف محمد محمد نجم	عضو اللجنة
سعادة الشيخ/ خالد بن سعود آل ثاني	عضو اللجنة

### لجنة التدقيق:

الاسم	الصفة
سعادة الدكتور/ عبدالله بن عبدالرحمن النملة	رئيس اللجنة
معالي الأستاذة/ طيف سامي الشكرجي	عضو اللجنة
سعادة الأستاذ/ سلطان أحمد الجنيبي	عضو اللجنة

### لجنة الترشيحات والتعويضات:

الاسم	الصفة
سعادة الأستاذ/ ماجد خميس الدرمكي	رئيس اللجنة
سعادة الأستاذ/ خالد حسين العمر	عضو اللجنة
سعادة المهندس/ نواف هاشم السادة	عضو اللجنة



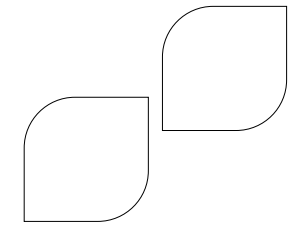
## الإدارة التنفيذية

### المركز الرئيسي بالرياض

### فرع الشركة في مملكة البحرين

الأستاذ/ إبراهيم ميلاد الزليطني	مدير عام الفرع
الأستاذ/ محمد سمعان	الشؤون الإدارية والمالية
الأستاذ/ مبارك دوندي	الخبزينة وأسواق المال
الأستاذ/ سمير مجيبا - الأستاذ/ عصام خالد	الاتصالات
الأستاذ/ محمد بن حميد منجرا	العمليات
الأستاذ/ نتنقوبوتا	إدارة المخاطر
الدكتور/ أسامة أحمد مختار	المستشار القانوني
الأستاذ/ حسن الهاشمي	التدقيق الداخلي
الأستاذ/ شيلي جوز	مسؤول الالتزام
الأستاذ/ مسعود مراد	تقنية المعلومات

الأستاذ/ إبراهيم ميلاد الزليطني	الرئيس التنفيذي
الأستاذ/ فهد عبدالله الحقباني	الشؤون المالية والإدارية
الأستاذ/ دخيل الله عبدالله الزهراني	الاستثمار
الأستاذ/ مجدي محمد الكفراوي	الشؤون المالية
الأستاذ/ عبد العزيز عبد الرحمن الفريح	الموارد البشرية والشؤون الإدارية
الأستاذ/ سيد محمود عثمان	تقنية المعلومات
الأستاذ/ خالد صالح الزغيبي	المستشار القانوني
الأستاذ/ يوسف سامي يوسف	التدقيق الداخلي



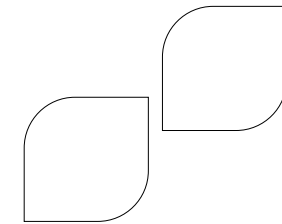
## كلمة رئيس مجلس الإدارة

السادة المساهمين الكرام  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،  
يسعدني نيابة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي  
للشركة العربية للاستثمار المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 والذي  
يعكس نشاط الشركة ونتائجها المالية وفقاً لأدائها، وتطور سير العمل الخاص  
بمشاريعها ونشاطها المصرفي.

على مدى 48 عاماً مضت، واصلت الشركة العربية للاستثمار مسيرتها الرائدة كمحفز  
للاستثمار والتنمية في الوطن العربي. وما زالت تتابع جهودها الحثيثة لتطوير  
أنشطتها وتنويع أدواتها الاستثمارية والمالية، ويعمل مجلس الإدارة على مواصلة  
نجاحات الشركة ونمو وتطوير أعمالها ومستوى أرباحها حيث يأتي هذا الهدف من  
ضمن الأهداف الاستراتيجية طويلة المدى التي تسعى الشركة في تحقيقها وضمان  
استمراريتها.

وقد كان العام 2022 مليئاً بالتحديات حيث شهد الاقتصاد العالمي نتيجة القيود  
التي فرضت إبان فترة جائحة كورونا تباطؤاً في مستويات النمو والتبادل التجاري الأمر  
الذي جعل البنوك المركزية تتدخل لتخفيض أسعار الفائدة إلى ما يقارب من الصفر  
في نهاية 2021، وبسبب تلك السياسات النقدية فقد ارتفعت مستويات التضخم  
مما حدى البنوك المركزية بالتدخل مرة أخرى لتبدأ في رفع أسعار الفائدة من الربع  
الأول من العام 2022 وذلك لكبح جماح التضخم وإعادة التوازن إلى الأسواق المالية.





وعلى الرغم من التقلبات الاقتصادية والسياسية على مستوى العالم، فقد تمكنت الشركة خلال العام من المحافظة على الاستدامة وتحقيق النمو في الأرباح حيث حققت أرباحاً صافية بنهاية العام المالي 2022 بلغت 37,880 ألف دولار أمريكي، مقارنة بمبلغ 31,854 ألف دولار أمريكي بنهاية العام المالي 2021، بنسبة ارتفاع قدرها 19%. كما حافظت الشركة أيضاً على قوة ومثانة مركزها المالي بفضل قدرتها على التعامل والتكيف مع مختلف الظروف والمتغيرات لتحقيق أهدافها التنموية والاستثمارية، وقد تم خلال العام 2022 تعزيز القدرات التنفيذية ونظام الرقابة الداخلي مدعوماً بإطار إدارة المخاطر وبالبنية التحتية لإدارة تقنية المعلومات، وبالتوافق مع متطلبات الجهات الرقابية قامت الشركة باتخاذ كافة الإجراءات والتدابير التقنية والتنفيذية للاستعداد للتحويل من أسعار الليبور إلى الأسعار البديلة.

وفي إطار نهجها التنظيمي، وبإشراف مباشر من قبل مجلس الإدارة، تعمل الشركة حالياً على إعداد خطتها الاستراتيجية الخمسية الجديدة للفترة (2024-2028) والتي تتضمن مجموعة من الأهداف الكمية والنوعية المرورية التي تتطلع الشركة لتحقيقها خلال هذه الفترة، تلبيةً لطموحاتها، وتطلعات مساهميها.

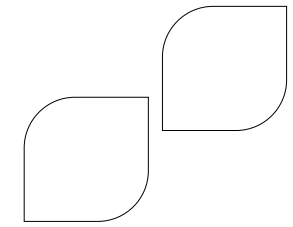
ويسعدني أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص الشكر والتقدير لحكومات الدول العربية المساهمة على مسانقتها ودعمها المتواصل للشركة، وأخص منها حكومة المملكة العربية السعودية التي تحتضن المقر الرئيسي للشركة، وحكومة مملكة البحرين التي تستضيف فرع الشركة المصرفي، على التسهيلات والرعاية المتميزة التي تحظى بها الشركة عبر مؤسساتها المختلفة. كما أقدم الشكر لشركاء الشركة من المستثمرين ولعملائها الكرام.

ويطيب لي في الختام، أن أشكر زملائي أعضاء المجلس جميعاً، والإدارة التنفيذية وجميع العاملين في الشركة تقديراً لجهودهم المتميزة طوال العام من أجل تلبية تطلعات السادة المساهمين، متمنياً للشركة مزيداً من التقدم والنجاح.

والله ولي التوفيق،،

رئيس مجلس الإدارة

عبدالعزیز بن صالح الفریح



## كلمة الرئيس التنفيذي

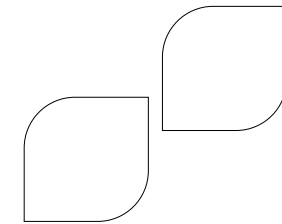
كان العام 2022 عاماً مليئاً بالتحديات الاقتصادية حيث حاولت البنوك المركزية السيطرة على معدلات التضخم التي تجاوزت 10% في بعض اقتصادات الدول المتقدمة الأمر الذي دفع واضعي السياسات النقدية إلى رفع أسعار الفائدة بوتيرة متسارعة تسبب في ارتفاع تكلفة التمويل والضغط على هوامش الربحية من ناحية، وإلى ارتفاع المخاطر الائتمانية من ناحية أخرى، وبفضل توجيهات مجلس الإدارة وحرص الإدارة التنفيذية على الالتزام بمستوى المخاطر المرغوب فيه استطاعت الشركة تحقيق مستوى ربحية يتناسب مع المخاطر المحتملة والمحافظة على تركيبة محفظة موجوداتها وتحقيق التوازن بين المخاطر ومستوى السيولة.

وما زالت الشركة تعمل على تحقيق أهداف المساهمين من خلال المساهمة في دعم اقتصاد الدول العربية سواء من خلال محفظة المشاريع أو من خلال النشاط المصرفي الذي يساهم في توفير التسهيلات الائتمانية لدعم أنشطة التمويل التجاري.

وبالرغم من كل الظروف والتحديات الجيوسياسية التي يمر بها الاقتصاد العالمي استطاعت الشركة أن تحقق أرباحاً صافية خلال العام المالي 2022 بمبلغ 37,880 ألف دولار أمريكي مقارنة بمبلغ 31,854 ألف دولار أمريكي حققتها في العام المالي 2021، بنسبة ارتفاع قدرها 19%. وتسعى الشركة إلى تحقيق معدلات ربحية أعلى ونسب نمو تلبى تطلعات مساهميها، وكأي منشأة تتسم بالمرونة والحيوية، وتحرص على ديمومتها بضح دماء جديدة في مفاصلها كان هناك بعض التغييرات على







مستوى الإدارة العليا حيث تم تعيين رئيس تنفيذي جديد للشركة بعد أن بلغ الرئيس التنفيذي السابق سن التقاعد. إن أحداث العام 2022 تعتبر بمثابة جرس إنذار، الأمر الذي يستوجب الانتباه واليقظة لمواجهة تحديات المستقبل بوضع خطة عمل استراتيجية بغية تطوير استراتيجيتنا التوسعية ووضع تصورات جديدة لإعادة هيكلة العديد من عملياتنا الحالية. وبحلول العام المقبل ستتم إعادة صياغة الأهداف العامة للشركة واختيار نموذج العمل المناسب، وستساعد هذه التغييرات الشركة في تحديد الفرص وتوظيف الإمكانيات بشكل أمثل لتحقيق الاستمرارية والأهداف المرسومة.

وعلى الرغم من الأوضاع الاقتصادية على مستوى الاقتصاد العالمي بشكل عام والمنطقة بشكل خاص، أنهت الشركة العربية للاستثمار العام المالي 2022 بمعدلات مستقرة لرأسمال ومستوى السيولة التي ستساعد على الانتقال إلى العام الجديد بكل ثقة لتحقيق نتائج إيجابية أفضل لجميع الأطراف ذات العلاقة.

إننا نعي جيداً دورنا في الشركة، وما ينتظره منا المساهمون منذ تأسيسها، لذا عملنا كفريق واحد بكامل طاقتنا، وسخرنا الإمكانيات المتاحة لأقصى حد حفاظاً على أموال الدول المساهمة، ورغبة في تحقيق النمو المتوقع والاستثمار الأمثل بما يتماشى مع أهداف الشركة وتطلعات المساهمين.

كما نؤكد على التزام الشركة برسالتها التي تتضمن بناء وتقوية الشراكات وعلاقات التعاون الممكنة مع العملاء والشركاء المحليين والعالميين التي من شأنها تعزيز محفظة الاستثمار وتحقيق عوائد إيجابية لمساهميننا.

وختاماً.. أتقدم بوافر الشكر والتقدير، للمساهمين والعملاء وشركاء النجاح، مع فائق الشكر لأصحاب المعالي والسعادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، كما أسجل تقديري واحترامي للزملاء والزميلات في مختلف الإدارات والمواقع، لقاء جهودهم وتفانيهم خلال العام.

الرئيس التنفيذي

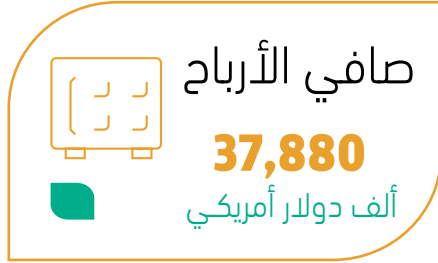
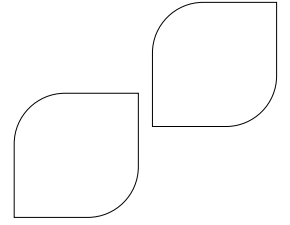
والله الموفق

إبراهيم ميلاد الزليطني

## مساهمات الدول الأعضاء في رأسمال الشركة

م	الدولة المساهمة	عدد الأسهم (بألف دولار امريكي)	نسبة المساهمة %
1	المملكة العربية السعودية	173,848	16.56
2	دولة الكويت	173,848	16.56
3	الإمارات العربية المتحدة - أبو ظبي	142,641	13.58
4	جمهورية العراق	116,243	11.07
5	دولة قطر	90,841	8.65
6	جمهورية مصر العربية	77,268	7.36
7	دولة ليبيا	66,170	6.30
8	الجمهورية العربية السورية	63,396	6.04
9	جمهورية السودان	29,696	2.83
10	مملكة البحرين	18,960	1.81
11	الجمهورية التونسية	18,960	1.81
12	المملكة المغربية	18,960	1.81
13	سلطنة عمان	16,918	1.61
14	الجمهورية اللبنانية	17,875	1.70
15	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	17,875	1.70
16	المملكة الأردنية الهاشمية	3,569	0.34
17	الجمهورية اليمنية	2,932	0.27
	المجموع	1,050,000	100.00

## ملخص النتائج المالية للشركة للعام 2022:



كما بلغ إجمالي موجودات الشركة بنهاية العام المالي 2022 حوالي 1,765,456 ألف دولار أمريكي، مقارنة بمبلغ 1,815,691 ألف دولار أمريكي عند نهاية العام المالي 2021، وذلك بانخفاض قدره 50,235 ألف دولار أمريكي أو ما نسبته 3%، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض محفظة القروض بالإضافة إلى انخفاض القيمة العادلة لمحفظة الاستثمارات في الأوراق المالية.

في حين بلغ إجمالي حقوق المساهمين بنهاية العام المالي 2022 حوالي 1,350,454 ألف دولار أمريكي، مقارنة بمبلغ 1,363,744 ألف دولار أمريكي تحققت عند نهاية العام المالي 2021، بانخفاض بلغت نسبته 1.0% ويعود ذلك بصفة أساسية إلى انخفاض القيمة العادلة لمحفظة الأوراق المالية وتوزيعات الأرباح على المساهمين عن نتائج عام 2021.

وقد حققت الشركة عائداً على متوسط الموجودات بنسبة 2.1%، في حين بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين نسبة 2.8% عند نهاية العام المالي 2022. ويوضح الجدول التالي مؤشرات الأداء الرئيسية للشركة للعام 2022، مقارنة مع مؤشرات الأداء للعام 2021:

حققت الشركة أرباحاً صافية بنهاية العام المالي 2022 بلغت 37,880 ألف دولار أمريكي، مقارنة بمبلغ 31,854 ألف دولار أمريكي بنهاية العام المالي 2021، بنسبة ارتفاع قدرها 19%.

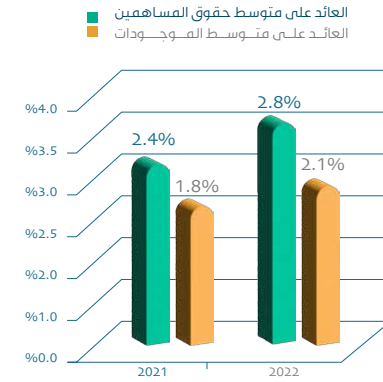
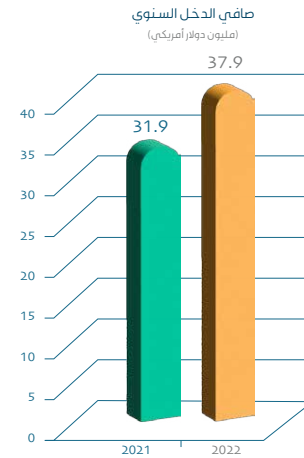
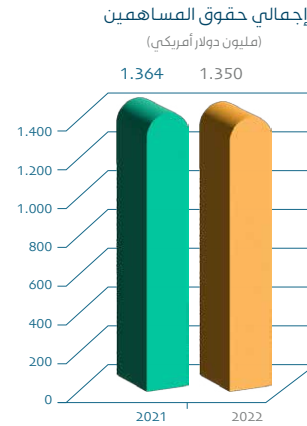
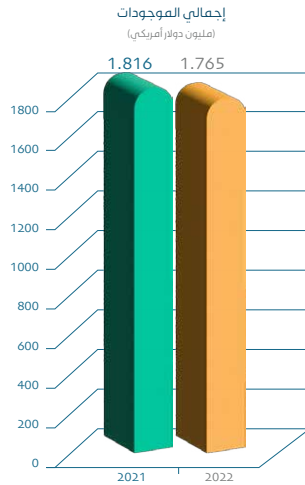
ويعود ارتفاع أرباح الشركة للعام المالي 2022 مقارنة بالعام المالي 2021 للزيادة في صافي إيرادات الفوائد وكذلك أرباح المساهمات. وقد بلغ مجموع إيرادات العمليات من أنشطة الشركة المختلفة للعام المالي 2022 حوالي 62,031 ألف دولار أمريكي، مقارنة بمبلغ 48,696 ألف دولار أمريكي للعام المالي 2021 بارتفاع بلغت نسبته 27%.

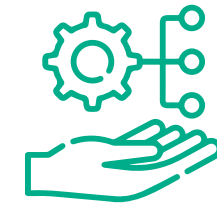
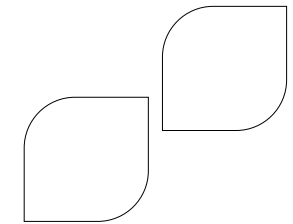
فيما بلغت المصروفات العمومية والإدارية للعام المالي 2022 مبلغ 21,288 ألف دولار أمريكي مقارنة بمبلغ 18,647 ألف دولار أمريكي بنهاية العام المالي 2021 بارتفاع قدره 2,641 ألف دولار أمريكي أو ما نسبته 14%، نتيجة ارتفاع المصاريف التشغيلية. وقد ساهمت أنشطة الشركة بشقيها الاستثماري والمصرفي في تحقيق هذه النتائج على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي شهدتها العام المالي 2022.

## مؤشرات الأداء الرئيسية للشركة خلال العامين (2021 – 2022)

2021	2022	مؤشرات الأداء
%2.4	%2.8	نسبة العائد على متوسط حقوق المساهمين
%3.0	%3.6	نسبة العائد على رأس المال
%1.8	%2.1	نسبة العائد على متوسط الموجودات
%96	%100	نسبة كفاية رأس المال

وتوضح الرسوم البيانية التالية النمو في صافي الدخل السنوي للشركة العربية للاستثمار، وموجوداتها، وحقوق مساهميها خلال العامين (2021 - 2022) بملايين الدولارات الأمريكية:





## في مجال إدارة الشركة:

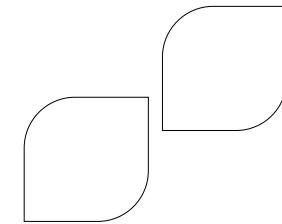
كما خضعت أعمال الشركة خلال العام لعمليات مراجعة دورية من قبل إدارة التدقيق الداخلي المعتمدة من قبل لجنة التدقيق، للتحقق بشكل موضوعي ومستقل من كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية لجميع العمليات والأنشطة بالشركة، والتأكد من مدى التزامها بالأنظمة واللوائح التي حددتها الجهات الرقابية.

ويُتابع مجلس الإدارة عن كثب أداء الشركة وقياس النتائج المحققة وفقاً لأهداف الخطة التشغيلية الكمية والنوعية المحددة ضمن إطار إدارة المخاطر والالتزام المعتمد من المجلس. وعلى نفس الدرجة من الأهمية، يُولي مجلس الإدارة كذلك اهتماماً خاصاً بالتخطيط الاستراتيجي بهدف خلق التوازن بين تنفيذ الأعمال الحالية والعمل على تطويرها لضمان الاستمرارية وتجاوز تحديات المستقبل والاستفادة من الفرص المتاحة لتحقيق الأهداف العامة للشركة. وانطلاقاً من دور مجلس الإدارة في وضع الخطة الاستراتيجية للشركة، ومتابعة تنفيذها، وتحقيق أهدافها، وجّه المجلس الإدارة التنفيذية بالتواصل مع عدد من بيوت الخبرة العالمية المتخصصة لتقديم عروضهم للعمل على وضع الاستراتيجية المناسبة للشركة العربية للاستثمار. ويترتب على إعداد الخطة الاستراتيجية للشركة خلال السنوات الخمس القادمة مراعاة عدة مرتكزات رئيسية تشمل، مراجعة أهداف الشركة ورؤيتها انطلاقاً من عقد تأسيسها

تلتزم إدارة الشركة من أجل تحقيق رسالتها الاستثمارية والتنموية، بتطبيق أفضل الممارسات وأحدث الأنظمة وأكثرها فعالية في مجال الإدارة والاستثمار وإدارة الأصول، مؤكدة على الدوام أن مساهمتها وفعاليتها في تحقيق التنمية المستدامة في دول المنطقة العربية تأتي في طليعة أولوياتها، وضمن إطارها التنظيمي.

وقد واصل مجلس إدارة الشركة القيام بمهامه ومسؤولياته التي يحددها إطار حوكمة الشركات والأنظمة الداخلية للشركة، حيث عقد ستة اجتماعات دورية خلال العام 2022، صدر عنها حزمة من القرارات المنظمة لآلية سير العمل وأدوات تنفيذه بما يتسق مع متطلبات الجهات الرقابية.

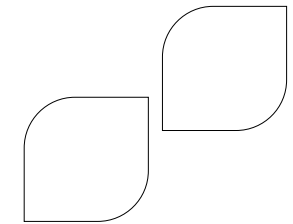
وفي السياق ذاته، مارست لجان المجلس المتخصصة مهامها ومسؤولياتها. وقد اطمأن مجلس الإدارة، من خلال اجتماعاته، وتقارير لجانها المتخصصة، وتقارير الإدارة التنفيذية، على مسيرة وأداء الشركة ونجاحها في تحقيق النتائج المستهدفة، حيث أنجزت الشركة معظم الأهداف الكمية والنوعية التي تضمنتها خططها التشغيلية السنوية، وذلك في إطار سياساتها العامة وتوجيهات وقرارات مجلس الإدارة، مما ساهم في المحافظة على وضع الشركة المتميز بين الشركات العربية المشتركة.



ونظامها الأساسي وتطلعات مساهميها، وتحليل نقاط القوة والضعف، وعرض الفرص والتحديات، وتقييم نموذج العمل الحالي لمعرفة التحديات والمخاطر التي من الممكن أن تؤثر في استمرارية نشاط الشركة والتي من أهمها مصادر التمويل، كما سيتم تحليل أداء الشركة مقارنةً مع الشركات المماثلة ومؤشرات السوق وذلك بما يساعد على تحديد نموذج العمل المناسب، وتوقع الأداء المالي للشركة خلال السنوات الخمس القادمة بما تتضمنه من تكاليف تشغيلية، وتكاليف تنفيذ الاستراتيجية ومعرفة رأس المال المناسب والتمويل المتاح للشروع في تنفيذها، مع تحليل الهيكل التنظيمي الحالي واقتراح التعديلات المطلوبة عليه، إضافةً إلى وضع خارطة طريق تفصيلية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية وفق رؤية واضحة ومحددة المعالم والأهداف.

وفي نهاية العام 2022، بلغ الأستاذ/ إبراهيم بن حمود المزيد سن التقاعد بعد حقبة حافلة بالعبء امتدت قرابة عشر سنوات كرئيس تنفيذي للشركة، ولضمان استمرار العمل بكل أريحية، كلف مجلس الإدارة مدير عام فرع الشركة في مملكة البحرين الأستاذ/ إبراهيم ميلاد الزليطني بمهام ومسؤوليات الرئيس التنفيذي، وهو أحد قيادات الشركة العربية للاستثمار الذين ساهموا في تطوير أعمال الشركة من خلال إدارته للفرع المصرفي في مملكة البحرين، وقد باشر الرئيس التنفيذي المكلف بمزاولة مهامه ومسؤولياته الجديدة من تاريخ 2023/01/01، مسترشداً بدعم وتوجيه السادة أعضاء مجلس الإدارة، ومستعيناً بزملائه في الإدارة التنفيذية وما يمتلكونه من خبرة وكفاءة مهنية لمتابعة العطاء وتحقيق مزيد من النجاح.





## تطوير الخدمات المساندة:

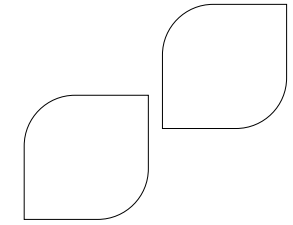
في ظل الجهود المتواصلة من إدارة الشركة لتطوير العمل المؤسسي وإيجاد بيئة عمل جاذبة ومهنية تساعد على تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتطلعات المستقبلية، نفذت الشركة خلال العام المالي 2022 برامجها المعتمدة لدعم الخدمات المساندة في مجالي تطوير نظم تقنية المعلومات، وتطوير الموارد البشرية.



## نظم تقنية المعلومات:

واصلت إدارة الشركة خلال العام 2022 جهودها لتنمية قدراتها وإمكانياتها في مجال تقنية المعلومات بما يحقق الأهداف المرسومة والتطلعات المستقبلية ومواكبة التطورات المتلاحقة في مجالات تطوير أنظمة تقنية المعلومات، وقد شهد العام 2022 إتمام عدد من المشروعات الهادفة إلى تطوير وترقية الأنظمة المعلوماتية لتتوافق مع أفضل المعايير المحلية والدولية. ففي إطار تحسين النظام البنكي للشركة، والمصمم لدعم كافة الأعمال المصرفية والمالية، قامت الشركة بترقية الأنظمة البنكية الخاصة بمكافحة غسل الأموال لتدعم معيار الايزو 20022.

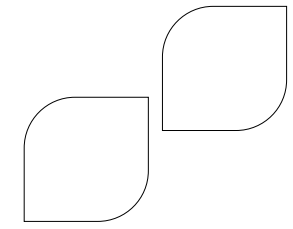
كما تم بنجاح تطوير نظام سويفت ليدعم معيار الايزو 20022، كما تمت ترقية الأنظمة الصوتية الرقمية، وتطوير البنية التحتية للشبكات بعد استبدال أنظمة الشبكات المحلية في المركز الرئيسي والبدء في تطوير أنظمة الخوادم الافتراضية والسحابية.



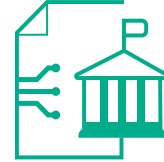
## الموارد البشرية:

وفي إطار حرصها على تطوير كفاءة جهازها الوظيفي وتنمية قدراته، واصلت الشركة خلال العام 2022 اهتمامها بدعم وتعزيز نشاط التدريب طبقاً لاحتياجاتها التدريبية وللأهداف التي حددتها خطتها السنوية. وقد شارك خلال العام عدد من منسوبي الشركة في عدد من الفعاليات في مجال الاستثمار وإدارة الموجودات والالتزامات، والتدقيق، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومخاطر التشغيل، وإدارة المخاطر والالتزام، والقروض، والتوعية بالأمن السيبراني. وفي الإطار ذاته، شاركت الشركة خلال العام في عدد من الفعاليات الاقتصادية العربية باعتبارها إحدى القنوات الهامة لاكتساب المعارف وخلق علاقات وطيدة مع العاملين في قطاع المال والأعمال في دول المنطقة العربية.

تسعى الشركة العربية للاستثمار إلى تحقيق التكامل في ممارسات الموارد البشرية التي تعزز الترابط وتسهم في تحقيق نتائج أفضل من خلال توفير بيئة عمل مناسبة تعزز النمو الشخصي والتطور المهني لجميع موظفيها لتمكينهم من المشاركة في تحقيق أهداف الشركة الاستراتيجية. وخلال العام، اهتمت الشركة باستقطاب الكفاءات والخبرات البشرية المتخصصة في مختلف التخصصات، كما اهتمت بربط حوافز الموظفين بنتائج الأداء الفعلي، عبر تطوير وتعزيز سياسات وآليات منح المكافآت والحوافز في الشركة التي من شأنها الاحتفاظ بالكوادر البشرية المؤهلة واستقطاب الكفاءات الجديدة.



## تعزير العمل المؤسسي:



## الإدارة الرشيدة ونظم الحوكمة

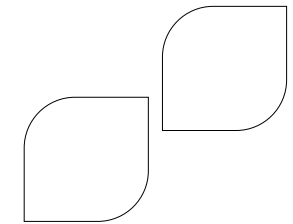
التزاماً بمبادئ ومعايير الحوكمة الرشيدة كجزء من فلسفة الشركة لتحقيق تطلعاتها المستقبلية، وتنفيذ خطتها الواعدة، وضعت الشركة حزمة من التدابير والسياسات التي من خلالها تحدد الأدوار وتوزع المسؤوليات، لخلق بيئة عمل منظمة تساعد على تنفيذ أنشطتها بكل دقة وأريحية مع مراعاة الجوانب الفنية ومتطلبات الجهات الرقابية. حيث يتولى مجلس الإدارة متابعة تطبيق أنظمة الحوكمة بما يتسق مع متطلبات الجهات الرقابية، ويلبي احتياجات سوق العمل، وذلك للتحقق من صحة ودقة تطبيق الأنظمة وضمن الالتزام بأفضل ممارسات الحوكمة والشفافية. لذا فقد أنشأ المجلس عدة لجان دائمة منبثقة عنه وهي:

لجنة الاستثمار العليا، ولجنة التدقيق، ولجنة المخاطر والالتزام، ولجنة الترشيحات والتعويضات. كما أن هناك لجاناً داخلية دائمة من الإدارة التنفيذية، ومن أهمها: لجنة الاستثمار، ولجنة الائتمان، ولجنة الأوراق المالية، ولجنة الموجودات والمطلوبات. وجميع هذه اللجان مكلفة بمهام وصلاحيات متفاوتة بغية تنظيم العمل المؤسسي وتحقيق الدور التكاملي بين الإدارات والأقسام في الشركة.



الاستثمار  
في المشاريع





## نشاط الشركة في مجال الاستثمار في المشاريع:

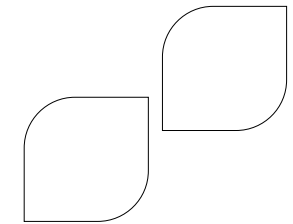
701,242 سهماً محققاً بذلك أرباحاً رأسمالية مجزية بنحو 19 مليون دولار أمريكي خلال فترة زمنية لا تتجاوز عاماً واحداً من تاريخ المساهمة. كما تم خلال العام 2022 إنهاء جميع إجراءات بيع حصة الشركة في رأسمال الشركة العربية الدولية للفنادق والسياحة في جمهورية مصر العربية البالغة ما نسبته 13.62%.

وعلى صعيد الاستثمارات الجديدة، استهدفت محفظة الاستثمار في المشاريع خلال العام 2022 الدخول في ثلاث مساهمات جديدة في دولتين عربيتين، وقد توزعت تلك المساهمات على ثلاثة قطاعات (قطاع الاتصالات، وقطاع النقل، والقطاع المصرفي)، وفي هذا السياق، عززت الشركة من مركزها الاستثماري الحالي في رأس مال البنك الأهلي السعودي، وذلك بشراء أسهم إضافية أخرى بمبلغ إجمالي وقدره 19,500 ألف دولار أمريكي لتضاف إلى حصة الشركة السابقة البالغة قيمتها 21,136 ألف دولار أمريكي. كما استثمرت الشركة في رأسمال شركة الاتصالات السعودية «اس تي سي»، نظراً لتمتع المشروع بمؤشرات مالية ملائمة وذلك من خلال ضخ مبلغ إجمالي وقدره 35,000 ألف دولار أمريكي. وأخيراً أضافت الشركة لمحفظة الاستثمار في المشاريع، شركة سالك (ش.م.ع) المطروحة في سوق دبي المالي بدولة الإمارات العربية المتحدة التي تتميز بخصائص فريدة تسهم في جاذبية الاستثمار وتحقيق أهداف محفظة الاستثمار في المشاريع. وبناءً على ذلك، تم الاكتتاب في الطرح الأولي العام لشركة سالك خلال الربع الرابع من عام 2022، وما زال العمل جارياً لاستكمال شراء الحصة المقررة والبالغة قيمتها 25,500 ألف دولار أمريكي.

شهد الاقتصاد الإقليمي والعالمي خلال العام 2022، عدداً من الأزمات ذات الارتباط المباشر بالمناخ الاستثماري في منطقة الدول العربية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، تصاعد الأزمة الروسية الأوكرانية، واستمرارية إغلاق الصين ضمن سياسة (صفر كوفيد 19)، وتحديات سلاسل الإمداد والتوريد، وارتفاع أسعار الفائدة وتكاليف الإقراض، وتبني أنظمة صرف مرنة للعملات، وارتفاع أسعار الطاقة والمواد الأولية للسلع والخدمات، وتقلبات عوامل الطلب والعرض للمنتجات، وتحمل المستهلكين جزءاً كبيراً من ارتفاع التكاليف. وقد نتج عن سلسلة الأزمات والتحديات المشار إليها أعلاه، اتجاهات تضحية كان لها الأثر الكبير على توجهات المصارف المركزية لتشديد السياسة النقدية بهدف كبح جماح التضخم مع تيسير السياسة المالية في بعض الدول العربية لدعم متطلبات القطاعات الزراعية والغذائية والمجتمعية.

وبالرغم من تباين تداعيات مخاطر البيئة الاستثمارية وظروفها في الوطن العربي في خضم السياسة النقدية المتشددة، إلا أن عام 2022 شهد نشاطاً استثنائياً من قبل محفظة الاستثمار في المشاريع بالشركة. حيث تمثلت تلك الأنشطة، في الشروع بتعزيز أداء محفظة الاستثمار في المشاريع من خلال متابعة وتقويم مشاريع المحفظة الحالية، والتخارج من بعض الاستثمارات القائمة، بالإضافة إلى الدخول في مساهمات جديدة في القطاعات والدول المستهدفة التي تخدم التنوع الجغرافي والقطاعي والشراكات الاستراتيجية لمحفظة الاستثمار في المشاريع. ومن هذا المنطلق، عمدت الإدارة إلى متابعة وتقييم أداء محفظة الاستثمار في المشاريع القائمة والتوصل إلى جدوى التخارج الجزئي من مساهمة الشركة في رأسمال شركة أعمال المياه والطاقة الدولية (أكواباور) المدرجة في سوق الأسهم الرئيسي السعودي (تاسي)، وذلك بتسييل ما نسبته 50% من إجمالي المساهمة وبما يعادل





## 29 مشروعاً

استثمارياً

الاستثمارات

# 450,407

ألف دولار أمريكي

التمويل الدولية (IFC)، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكوروب)، بالإضافة إلى الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA).

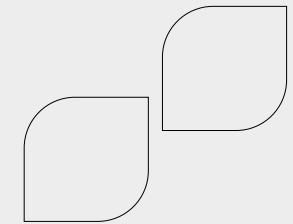
وقد حرصت الشركة على المشاركة في الاجتماعات التي عقدتها إدارات المشاريع وجمعياتها العمومية من خلال بذل جهود مميزة لمعالجة المشكلات وتذليل العقبات التي واجهتها بعض المشاريع، بالإضافة إلى التوصية باغتنام الفرص بالتنسيق مع إدارات المشاريع ومع الجهات الأخرى المساهمة فيها من خلال ممثلي الشركة في مجالس إدارة المشاريع واللجان المتخصصة. كما كرست الشركة جهودها للبحث عن الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات حيث أنجزت تقييماً ودراسات لفرص استثمارية واعدة على مستوى الوطن العربي.

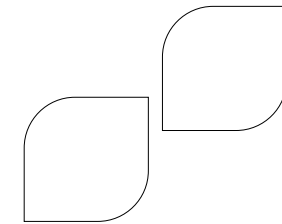
وقد بلغ إجمالي استثمارات الشركة، في مجالي المشاريع والصناديق الاستثمارية كما في 2022/12/31 حوالي 463,420 ألف دولار أمريكي، وتمثل ما نسبته 44% من رأسمال الشركة المدفوع، بارتفاع حوالي 6.6% عن إجمالي استثمارات الشركة في عام 2021. ويعود هذا الارتفاع في إجمالي استثمارات الشركة إلى عمليات المساهمات التي تمت خلال عام 2022.

وفي هذا السياق، تضمنت محفظة المشاريع 29 مشروعاً استثمارياً بإجمالي استثمارات بلغت حوالي 450,407 ألف دولار أمريكي، وصندوق مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستثمار يبلغ حوالي 13,013 ألف دولار أمريكي.

وقد توزعت إجمالي استثمارات الشركة في المشاريع، جغرافياً على 10 دول عربية وقطاعياً على 10 قطاعات في مجالات مختلفة تشمل قطاع الاستثمار والتمويل، وقطاع البنوك، وقطاع إنتاج الأغذية، وقطاع المواد الأساسية، وقطاع الاتصالات، وقطاع الخدمات الاستهلاكية، وقطاع العقار، وقطاع المرافق العامة، وقطاع الطاقة، وقطاع النقل. وفي إطار استثمار الشركة، في صندوق مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنحو 13,013 ألف دولار أمريكي. تمثل المساهمة، ما نسبته 12%، وذلك بالشراكة مع مؤسسات إقليمية ودولية تشمل كلاً من مؤسسة







## نشاط الشركة في مجال تقديم الخدمات المالية:

وعلى الرغم من الظروف الاقتصادية المتقلبة على المستويين العالمي والإقليمي، فقد استمر الفرع في بذل جهوده لإدارة أنشطته المصرفية لتحقيق الأهداف المرجوة للشركة، وذلك عبر تبني نهج سليم وحصيف في تعامله مع التحديات والآثار السلبية التي نجمت عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19)، وأزمة الحرب الروسية-الأوكرانية المستمرة وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي والأسواق المالية، والظروف الاقتصادية الصعبة في الأسواق، بما ينسجم مع الأهداف التي تعمل الشركة على تحقيقها. وقد تركزت جهود النشاط المصرفي خلال العام 2022 بشكل رئيسي على حشد الموارد، وإدارة السيولة، واتباع نهج انتقائي تجاه فرص الأعمال، والمراقبة الدقيقة والمستمرة لمحفظة الموجودات المصرفية وفقاً للتوجيهات الرقابية ومتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية وأفضل ممارسات السوق.

حيث بلغ مجموع الموجودات المصرفية في نهاية العام 2022 مبلغ 1,215 مليون دولار أمريكي، مقارنة بمبلغ 1,324 مليون دولار أمريكي في نهاية العام 2021، بانخفاض بلغت نسبته 8%.

ويبين الجدول التالي مكونات ونسب محفظة الموجودات المصرفية في نهاية العام 2022:

الموجودات المصرفية في نهاية العام

2022

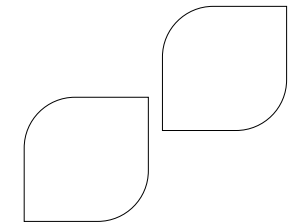
**1,215**

مليون دولار أمريكي

بالإضافة إلى نشاط الشركة الرئيسي في مجال الاستثمار في المشاريع، فإنها تقدم أيضاً مجموعة واسعة من الخدمات المالية عبر فرعها المصرفي في مملكة البحرين، والذي يعمل كمصرف قطاع جملة تقليدي بموجب ترخيص من مصرف البحرين المركزي. وفي هذا الجانب، يعتبر النشاط المصرفي من أهم مجالات الأعمال للشركة حيث يؤدي دوراً أساسياً في تعزيز نشاط الاستثمار في المشاريع من خلال تحقيق دخل إضافي يعاد استثماره لتوفير المزيد من الدعم لتلبية الاحتياجات التمويلية للدول المساهمة، مما يعزز دور الشركة العربية للاستثمار كمحفز للاستثمار في الوطن العربي.

ويوفر الفرع المصرفي لعملائه من مؤسسات حكومية وشبه حكومية ومؤسسات القطاع الخاص بما فيها الشركات، خدمات مالية متنوعة.

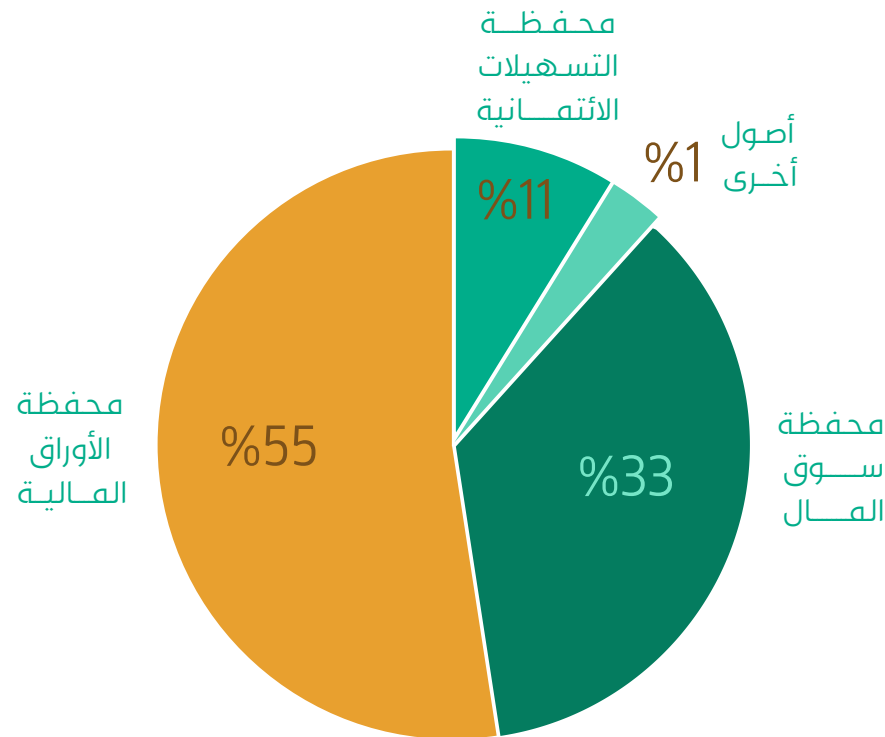
كما يتمتع الفرع بشبكة علاقات واسعة مع عدد كبير من المصارف والمؤسسات المالية في كثير من دول العالم، تدعمها كفاءات مصرفية مؤهلة تتمتع بخبرات مهنية في مختلف مجالات العمل المصرفي، ومزودة بتقنيات حديثة ومتطورة سعياً للارتقاء لأفضل الممارسات في الصناعة المصرفية.



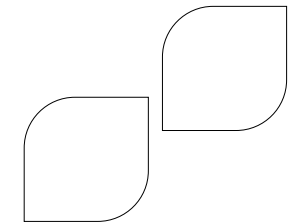
## نسب مكونات محفظة الموجودات المصرفية كما في 2022/12/31

وقد توزعت محفظة الموجودات بين مختلف أنشطة إدارات الأعمال على النحو التالي:

النسبة %	(مليون دولار أمريكي)	الموجودات المصرفية
%33	408	محفظة سوق المال
%55	670	محفظة الأوراق المالية
%11	132	محفظة التسهيلات الائتمانية
%1	5	موجودات أخرى
%100	1,215	المجموع



نسب مكونات محفظة الموجودات المصرفية في نهاية العام 2022



## الخزينة والاستثمار في الأوراق المالية:

والمؤسسات المالية والهيئات الحكومية مبلغ 318 مليون دولار أمريكي في نهاية العام 2022، مقارنة بمبلغ 262 مليون دولار أمريكي في عام 2021 بزيادة قدرها 21% عقب الحصول على ودائع غير مصرفية جديدة في الربع الأخير من عام 2022.

### التسهيلات الائتمانية:

أظهر سوق القروض والتسهيلات الائتمانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال العام 2022 أداءً قوياً مدفوعاً بشكل أساسي بالصفقات الكبيرة التي تمت في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. وعلى الرغم من نمو حجم السوق في العام 2022 بمبلغ 151.1 مليار دولار أمريكي مقابل 147.5 مليار دولار أمريكي في العام السابق بزيادة بلغت نسبتها 2.4% فقط، إلا أن عدد الصفقات قد ارتفع إلى 166 صفقة في العام 2022 مقابل 133 صفقة في عام 2021، بزيادة بلغت نسبتها 24.8% على أساس سنوي.

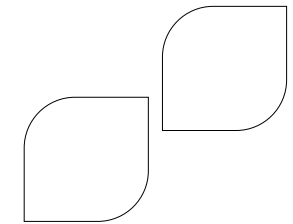
وقد حافظت إدارة الخزينة على توفير التمويل والسيولة المطلوبين لأنشطة إدارات الأعمال، واستمرت في المساهمة بقوة في ربحية الشركة من خلال إدارتها للموجودات والمطلوبات واستثماراتها في الأسهم والأوراق المالية ذات الدخل الثابت، فقد بلغت محفظة الاستثمار في الأوراق المالية مبلغ 670 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2022 بالمقارنة بمبلغ 742 مليون دولار أمريكي في العام السابق، بانخفاض بلغت نسبته 10%، وذلك بسبب إعادة التقييم والاستدعاءات المبكرة للسندات ذات أسعار الفائدة المتغيرة.

في حين بلغت محفظة أسواق المال (الودائع لدى البنوك وسندات الخزينة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي) في نهاية العام 2022 مبلغ 408 مليون دولار أمريكي مقارنة بمبلغ 301 مليون دولار أمريكي في عام 2021، بزيادة بلغت نسبتها 36% نتيجة لارتفاع مستوى السيولة قصيرة الأجل في نهاية العام. كما بلغت الودائع المقبولة من العملاء

بلغ معدل التضخم أعلى مستوياته خلال العام 2022 على مستوى العالم منذ الفترة ما بين 1970-1980 من القرن الماضي. وقد ساهمت عدة عوامل مثل سياسات التيسير الكمي الواسعة التي اتبعتها البنوك المركزية خلال فترة الإغلاق بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19)، وما تبعها من رفع للقيود التي فرضت بسبب الجائحة، إضافة إلى الأزمة غير المتوقعة والمستمرة في أوكرانيا، والسياسة التي تنتهجها الصين بهدف القضاء على فيروس كورونا ضمن استراتيجية (صفر- كوفيد) في خلق ضغوط تضخمية إضافية، مما أجبر معظم البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم على رفع أسعار الفائدة بقوة في محاولة منها لكبح جماح ارتفاع معدل التضخم والعودة إلى المعدل المستهدف، حيث أحدث الارتفاع المفاجئ لأسعار الفائدة أثراً سلبياً أدى إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي، مما أثر على أرباح الشركات وتسبب في هبوط كبير في أسواق الأسهم والسندات.

**408** مليون دولار أمريكي  
الودائع لدى البنوك

**318** مليون دولار أمريكي  
حجم الودائع المقبولة



## حجم التسهيلات الائتمانية



**%45**



**%30.9**



**%7**

القطاعات الأكثر استحواداً على

## التسهيلات الائتمانية

قطاع المؤسسات **%29**

قطاع الطاقة **%27.4**

القطاع الحكومي **%14.6**

وفي وسط هذه البيئة المليئة بالتحديات التي اتسمت بتقلبات السوق والزيادة الكبيرة في تكلفة التمويل، استمرت الشركة العربية للاستثمار من خلال فرعها المصرفي في البحرين في تقديم التسهيلات الائتمانية للعملاء بشكل مباشر أو من خلال المشاركة في التسهيلات المجمععة بالشراكة مع المؤسسات المالية الإقليمية والدولية، وحرصت دوماً على اغتنام أفضل الفرص في السوق بما يتماشى مع معاييرها الائتمانية المنصوص عليها في سياستها للائتمان للنشاط المصرفي ولمستوى الرغبة في المخاطر الائتمانية المعتمدين من مجلس الإدارة.

في نهاية العام المالي 2022، بلغ صافي محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية القائمة مبلغاً قدره 132 مليون دولار أمريكي مقارنة بمبلغ 269 مليون دولار أمريكي بنهاية العام 2021، بانخفاض بلغت نسبته 51%. بينما بلغت التزامات القروض القائمة مبلغاً قدره 50 مليون

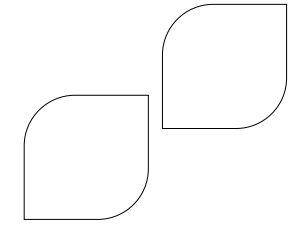
والرعاية الصحية، والأغذية والمشروبات، والمنتجات الاستهلاكية، والتكنولوجيا وأجهزة الكمبيوتر والإلكترونيات، والبيع بالتجزئة وغيرها.

وقد حافظت صفقات إعادة التمويل وسداد الديون على دورهما كمحركين رئيسيين لإصدارات سوق القروض والتسهيلات الائتمانية في العام 2022 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ونظراً للارتفاع الكبير في مستويات السيولة، والمدعوم بأسعار النفط المرتفعة، فقد كانت معظم أسعار الصفقات الكبيرة متدنية.

استمرت المجموعات المصرفية الكبيرة في المنطقة في الاستحواذ على قيادة تلك الصفقات ونجحت في تنفيذ معظمها خلال العام 2022، بسبب قدرتها على اكتتاب مبالغ كبيرة في تلك القروض، الأمر الذي أدى إلى تقليص فرص مشاركة البنوك الصغيرة في مثل هذه الصفقات.

وقد احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى في مجال الإصدار في المنطقة، حيث استحوذت على نسبة 45% من حجم التسهيلات الائتمانية وتلتها في الترتيب دولة الإمارات العربية المتحدة، وجمهورية مصر العربية بنسبة 30.9% و 7% على التوالي من جملة الإصدارات. وكانت حصة مصدري الدين الآخرين مثل: قطر والكويت وعمان والأردن وتونس والمغرب وغيرها أقل من 4% لكلٍ منها.

أما من حيث التوزيع القطاعي، فقد استحوذ قطاع المؤسسات المالية والذي يعتبر المحرك الرئيسي لسوق القروض والتسهيلات الائتمانية على نسبة بلغت 29% من حجم السوق، يليه قطاع الطاقة بنسبة بلغت 27.4%، ثم القطاع الحكومي بنسبة بلغت 14.6%، وقطاع المرافق الخدمية بنسبة بلغت 10.6%، أما المتبقي من حجم السوق ونسبته 18.4% فقد توزع بين القطاعات المتعلقة بالمواد، والعقارات، والصناعات،



وخصم الأوراق التجارية وتمويل نشاط ما قبل التصدير. يحظى تحسين مقاييس جودة الأصول بأهمية قصوى لدى الإدارة التنفيذية للشركة العربية للاستثمار التي ظلت ملتزمة في بذل جهودها من أجل بناء محفظة قروض مستدامة على أساس إعادة التوزيع السليم للمخاطر عبر مناطق جغرافية مختلفة، وإدارة التعرض للأصول والأسواق عالية المخاطر من خلال وضع الأدوات الكافية والمناسبة لتخفيف المخاطر، والامتثال التام بالسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

**117**

مليون دولار أمريكي  
جملة التسهيلات الائتمانية  
التي منحت خلال عام 2022

دولار أمريكي. ويُعزى هذا الانخفاض الحاد في المحفظة بشكل أساسي إلى استحقاق السداد لبعض القروض إضافة إلى التعجيل في سداد بعض القروض الأخرى قبل موعد استحقاقها. وقد بلغت جملة القروض المسددة خلال العام 2022 مبلغاً قدره 253 مليون دولار أمريكي، منها مبلغ 183 مليون دولار أمريكي قيمة القروض التي استحققت السداد في آجالها بالإضافة إلى مبلغ 70 مليون دولار أمريكي قيمة القروض التي تم سدادها قبل آجالها المحددة. وفي المقابل بلغت جملة التسهيلات الائتمانية الجديدة التي منحت خلال العام 2022 مبلغاً قدره 117 مليون دولار أمريكي.

وتوزعت نسب مكونات محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في نهاية العام 2022، بالتساوي تقريباً، بين الكيانات السيادية بنسبة 52%، والمؤسسات المالية بنسبة 48% وجميعها متمركزة في الدول المساهمة، حيث بلغت نسبة المقترضين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 51% بينما بلغت نسبتهم في دول مجلس التعاون الخليجي 49%. وبالإضافة إلى منح التسهيلات الائتمانية، تقوم الشركة من خلال فرعها المصرفي في البحرين بتقديم خدمات التمويل التجاري، مع التركيز بشكل خاص على أسواق الدول المساهمة، وذلك بالرغم من صعوبة متطلبات الجهات الرقابية التي أثرت بشكل عام على نشاط الأعمال. وتشمل خدمات التمويل التجاري إصدار وتبليغ وتعزيز وإعادة تمويل خطابات الاعتماد،

توزيع نسبة

## التسهيلات الائتمانية

**%51**

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

**%49**

دول مجلس التعاون الخليجي

إدارة  
المخاطر  
والالتزام





## إدارة المخاطر والالتزام:

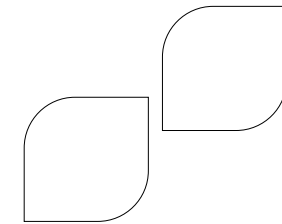
### إدارة المخاطر:

وفي هذا الصدد، قامت الشركة ببناء هيكل وإطار قوي لإدارة المخاطر يضمن التوازن المناسب بين المخاطر والعوائد. ويتكون هذا الإطار من مجموعة شاملة من السياسات والمعايير والإجراءات والعمليات والنظم المصممة لتحديد وقياس ومراقبة وتخفيف المخاطر والإبلاغ عنها بطريقة متسقة وفعّالة بين أقسام الشركة، حيث إن هذا الإطار يعتبر ضرورياً لدعم الأهداف الاستراتيجية للشركة ويعمل كمنصة للنمو. ويحدد إطار الحوكمة بالشركة مسؤوليات واختصاصات كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية فيما يتعلق بفعالية إطار إدارة المخاطر وكيفية تطبيقه، والتأكد من متابعة النتائج واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة مع الاستمرار في تحديثه بما يتوافق مع متطلبات الجهات الرقابية وأفضل الممارسات المتبعة في الصناعة المصرفية.

في ظل استمرار النمو الذي يشهده القطاعان المصرفي والمالي مصحوباً بالزيادة المطّردة في التعقيد والتطور المهني، بالإضافة إلى التغييرات المتواصلة في القواعد الرقابية والبيئة التشغيلية، حرصت الشركة على الاستمرار في تحديث إطارها لإدارة المخاطر لاستيعاب تلك المتغيرات والحد من المخاطر المحتملة التي تواجهها الشركة في ممارستها لأنشطتها.

ومن أهم تلك المخاطر مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، ومخاطر التشغيل، ومخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني بالإضافة لمخاطر أخرى مثل مخاطر الالتزام، ومخاطر السمعة وغيرها.

وتتم عملية تصميم ومراجعة استراتيجية العمل وإدارة المخاطر بما يتماشى مع مستوى الرغبة في المخاطر، حيث تُمثل إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من أنشطة أعمال الشركة وعمليات صنع القرار فيها. كما أن الحفاظ على استدامة أداء الشركة يعتمد على قدرتها على إدارة المخاطر على جميع المستويات.



## حوكمة إدارة المخاطر:

وأفضل الممارسات المهنية. ويتم استكمال سياسات إدارة المخاطر من خلال نماذج إدارة المخاطر والتي تشمل نظام إدارة الموجودات والمطلوبات، ومخاطر السوق، ونظام التصنيف الداخلي لمخاطر الائتمان، ومنصة تقييم كفاية رأس المال. ويعتبر اختبار القدرة على التحمل جزءاً لا يتجزأ من إطار عمل إدارة المخاطر في الشركة حيث يوفر التدريب على اختبار القدرة على التحمل تحت الظروف الحرجة تقييماً استراتيجياً للمخاطر المحتملة التي يمكن التعرض لها خلال الظروف المماثلة واستقرار الخسائر المالية المحتملة، أو الآثار المحتملة على الشركة. ويُمكن هذا النموذج الافتراضي الشركة من وضع خطط الطوارئ المناسبة لتخفيف حدة تلك المخاطر ويساعدها على إدارة أي مخاطر متوقعة بكفاءة.

وقد قامت الشركة خلال الفترة الماضية بإجراء اختبار خارجي مستقل لفعالية أطر عمل المخاطر الخاصة بها وهي: مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، واختبار القدرة على التحمل، ومخاطر التشغيل، والتصنيف الداخلي لمخاطر الائتمان، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) للخسائر الائتمانية المتوقعة، ووجدتها متوافقة تماماً مع الإرشادات التنظيمية المعمول بها، مما يؤكد متانة وسلامة إطار إدارة المخاطر في الشركة. وتتمثل أبرز المخاطر فيما يلي:

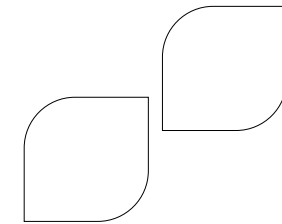
يضمن هيكل حوكمة إدارة المخاطر وجود عملية مراقبة بشكل مركزي مع توفر نظام واضح للمساءلة وملكية المخاطر. ويحدد مجلس الإدارة مدى الرغبة في التعرض للمخاطر، بالإضافة إلى وضع ومراقبة إطار إدارة المخاطر. ولهذا الغرض، تتولى لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة مسؤولية التطبيق الفعال ومراقبة إطار عمل إدارة المخاطر بما يتوافق مع توجيهات الجهات الرقابية، وبما يتسق مع أفضل الممارسات المتبعة في الصناعة المصرفية من خلال إدارة مستقلة للمخاطر.

وتعتمد الشركة نموذج خطوط الدفاع الثلاثة، حيث تمثل إدارات الأعمال «خط الدفاع الأول»، بينما تمثل الإدارات المساندة مثل إدارة المخاطر والالتزام والإدارة القانونية «خط الدفاع الثاني»، وتُشكل إدارة التدقيق الداخلي «خط الدفاع الثالث».

## إطار عمل إدارة المخاطر:

عملت الشركة على تطوير بنية شاملة ومتينة لإدارة المخاطر خلال السنوات الماضية. وشمل ذلك وضع سياسات واضحة لإدارة مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل، ومخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني، ومخاطر السيولة، ومخاطر السمعة وغيرها من المخاطر الناجمة عن مختلف الأنشطة التجارية. وتراقب الشركة سياستها في الرغبة في التعرض للمخاطر وحدود تحملها المعتمدة من قبل مجلس الإدارة لكافة المخاطر الرئيسية بصورة دورية من خلال آلية المراقبة، والتحكم، والتقارير وذلك لتقييم مستوى المخاطر التي تتعرض لها الشركة واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة للمحافظة على مستويات الرغبة في المخاطر في النطاق المقبول.

وتخضع هذه السياسات للمراجعة سنوياً لضمان توافيقها مع توجيهات الجهات الرقابية



## أبرز المخاطر

- \* مخاطر الائتمان
- \* مخاطر السوق
- \* المخاطر التشغيلية
- \* مخاطر أمن المعلومات
- \* الأمن السيبراني
- \* مخاطر السيولة
- \* مخاطر السمعة

## 1 - مخاطر الائتمان:

إن الأهداف الرئيسية لإدارة مخاطر الائتمان تكمن في المحافظة على ثقافة قوية للإقراض المسؤول والجودة العالية للأصول، بما يتوافق مع بنود لائحة الائتمان للنشاط المصرفي المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. وتُعد مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تتعرض لها الشركة وتعتبر إدارتها الاستباقية أساساً لضمان نجاحها على المدى الطويل.

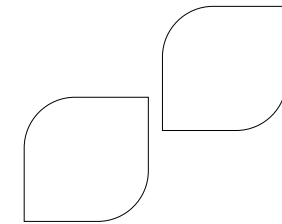
وتعتمد الشركة نظاماً شاملاً للفحص النافي للجهالة للتقييم والمصادقة على التسهيلات الائتمانية بالإضافة إلى سياساتها المحددة بصورة جيدة لمراقبة وإدارة مخاطر الائتمان على كافة المستويات. وتعمل وحدة إدارة المخاطر على ضمان التوافق بين أنشطة الأعمال ومستوى الرغبة في التعرض للمخاطر المعتمد من قبل مجلس الإدارة، ويتم في هذا الصدد إجراء فحص تفصيلي لجميع الفرص التجارية المحتملة.

ويتم تعزيز تقييم مخاطر الائتمان من خلال نظام التصنيف الداخلي لمخاطر الائتمان والذي يؤكد التحديد الفوري لأي تدهور في مخاطر الائتمان، وما يستوجب اتخاذه من الإجراءات التصحيحية. ويأخذ نموذج تصنيف المخاطر في الحسبان عوامل الخطر الكمية والنوعية الرئيسية، مثل عوامل المخاطر التجارية والمالية بما في ذلك مخاطر الدولة، والصناعة، والمركز التنافسي، ومعايير الرفع المالي، ضمن عوامل أخرى تشمل

الإدارة والحوكمة، والسياسة المالية، وهيكل رأس المال وتنويع الأعمال والتي يتم وزنها للوصول إلى التصنيف. وتتم مراجعة نظام التصنيف الداخلي لمخاطر الائتمان لكل عميل على الأقل على أساس سنوي. وتتبع الشركة معايير عالية الدقة في وضع حدود الائتمان للدول والعملاء والأطراف المقابلة. كما طبقت الشركة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، والقواعد الأخرى للجنة بازل لمراقبة وتصنيف وتوفير المخصصات للأصول المنتجة وغير المنتجة.

## 2 - مخاطر السوق:

تخضع أنشطة الشركة التي تتعرض لمخاطر السوق للأحكام الواردة في السياسات واللوائح المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، والتي تتطلب الالتزام التام بالضوابط والحدود والفصل بين مهام إدارات الأعمال وإدارة العمليات وتقديم التقارير الدورية عن المواقف القائمة. ومن أبرز مخاطر السوق التي تتعرض لها أنشطة الشركة، مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار العملات الأجنبية.



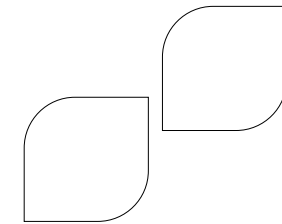
### 3-المخاطر التشغيلية:

عملية التقييم الذاتي للمخاطر والتحكم والتي تتم مراقبتها باستخدام مؤشرات المخاطر الرئيسية، وتدار بشكل أساسي من قبل مديري إدارات الأعمال والإدارات المساندة، حيث يقومون بتحديد المخاطر وتقييمها والتأكد من تطبيق الضوابط الفعّالة لتخفيف تلك المخاطر. وتعمل وحدة إدارة المخاطر التشغيلية بشكل مستقل عن إدارات الأعمال المرتبطة بالمخاطر التشغيلية، وتتولى مسؤولية التصميم والصيانة والتطوير المستمر لإطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية، وتقديم الدعم اللازم لإدارات الأعمال والإدارات المساندة لضمان الالتزام بمتطلبات إطار عمل المخاطر التشغيلية. بالإضافة إلى ذلك، تطبق الشركة آلية فعّالة لجمع وتحليل بيانات الخسارة الداخلية لتوفير المعلومات اللازمة من أجل تقييم مستوى التعرض للمخاطر التشغيلية وفعالية الضوابط الداخلية.

يهدف إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية في الشركة إلى دمج إدارة المخاطر التشغيلية في أنشطة الأعمال اليومية للشركة من خلال إيجاد التوازن المناسب بين المخاطر التشغيلية والعائد والتكلفة بما يوفر ممارسة أفضل لإدارة المخاطر تتوافق تماماً مع كافة الإرشادات الرقابية المعمول بها.

وفي هذا الصدد، تطبق الشركة لائحة شاملة ومفصلة لمخاطر التشغيل معتمدة من قبل مجلس الإدارة تعمل جنباً إلى جنب مع إجراءات وأنظمة محددة لإدارة المخاطر التشغيلية تشمل تحديد المخاطر، وتقييمها، ومعالجتها، ومراقبتها، والإبلاغ عنها بشكل مستمر. وقد تم تضمين متطلبات إدارة مخاطر التشغيل وممارستها بشكل مناسب في كافة أدلة الإجراءات لإدارات الأعمال والعمليات وتؤخذ في الحسبان عند اتخاذ القرارات. وتقاس المخاطر التشغيلية في الشركة بشكل دوري باستخدام

يهدف إطار عمل إدارة  
المخاطر التشغيلية في  
الشركة إلى دمج إدارة  
المخاطر التشغيلية في  
أنشطة الأعمال اليومية  
للشركة



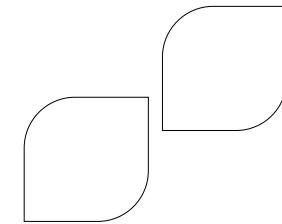
#### 4-مخاطر أمن المعلومات:

في ظل تنامي المخاطر في مجال أمن المعلومات والأمن السيبراني، قامت الشركة خلال العام 2022 بإجراء تعزيزات إضافية لأطر عمل أمن المعلومات والأمن السيبراني لديها بما يتماشى مع المعايير الدولية والتنظيمية، وذلك لضمان الإدارة الجيدة لمخاطر أمن المعلومات بالشركة، وكفاية الضوابط لتأمين وحماية الأصول والنظم الهامة، ومعلومات الملكية الحساسة، وبيانات العملاء، وما إلى ذلك، حيث عهد مجلس الإدارة إلى لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن المجلس للاضطلاع بمهمة الإشراف على هذا الجانب لضمان التطبيق الفعّال لأطر عمل أمن المعلومات والأمن السيبراني. كما استحدثت الشركة وحدة عمل متخصصة ومستقلة لإدارة مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني، وعينت مسؤولاً لأمن المعلومات للإشراف على أطر أمن المعلومات والأمن السيبراني في الشركة.

#### 5-مخاطر السيولة:

تهدف الشركة من إدارة مخاطر السيولة التأكد من توفر الأموال اللازمة لمقابلة متطلبات التمويل في كل الأوقات، وتمارس لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالشركة مهامها وفقاً لأحكام لائحة إدارة الموجودات والمطلوبات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة لضمان الامتثال لمعايير السيولة المختلفة، مثل الحد الأدنى لمستوى الأصول السائلة، وحدود الفجوة، ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول وما إلى ذلك من معايير. وتهدف الشركة إلى تحقيق معدل نمو مستقر للأرباح من خلال الإدارة الفعّالة لمزيج من إدارة الموجودات والمطلوبات مع تمركزها بشكل انتقائي للاستفادة من التغييرات على المدى القريب في مستويات أسعار الفائدة.

وتتولى لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات في الشركة، بالإضافة إلى مهامها الأخرى، مسؤولية الإدارة الفعّالة لمخاطر السيولة، وموقف السيولة، وحدود فجوة السيولة، ومتطلبات التمويل، وخطة تمويل الطوارئ، وتسعير المنتجات والخدمات.



## 6- استمرارية العمل:

تُدار خطة استمرارية العمل في الشركة وفقاً للائحة خطة استمرارية العمل المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والمتوافقة مع التوجيهات الرقابية المعمول بها. وتحدد لائحة خطة استمرارية العمل بوضوح الأدوار والمسؤوليات الواجبة على جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين وتوفر الإرشادات الضرورية لاستمرارية العمل بشكل سليم، بما في ذلك الاختبارات الدورية لضمان كفايتها وفعاليتها. وفي حالة وقوع كارثة محددة أو أي اضطراب في الأعمال، تعمل الشركة وفقاً لأحكام لائحة خطة استمرارية العمل، والإجراءات المرتبطة بها والتي تهدف إلى الحد من أي خسائر قد تنجم عنها مثل خسائر الأموال، والبنية التحتية، وتدهور السمعة، وما إلى ذلك، إضافة إلى ضمان استمرارية العمل في الوقت المناسب للعمليات والأنشطة.

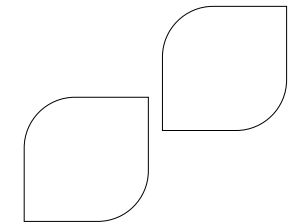
## 7- مخاطر السمعة:

تعتبر إدارة مخاطر السمعة سمة متأصلة في ثقافة العمل في الشركة وجزءاً لا يتجزأ من أنظمة الرقابة الداخلية، وتحافظ الشركة على أعلى مستوى من المعايير المهنية في تسيير أعمالها وتولي أهمية قصوى لسمعتها فيما يتعلق بالأمانة والنزاهة والمعايير الأخلاقية.

## 8 - ثقافة المخاطر:

تستمر الشركة في غرس ثقافة متينة للمخاطر لضمان تنفيذ كافة أنشطة الأعمال بنهج أخلاقي، حيث ترتبط ثقافة المخاطر ارتباطاً وثيقاً بالثقافة الشاملة لممارسة الأعمال في الشركة وتشمل الوعي العام للموظفين، وتحديد تصرفاتهم وسلوكهم تجاه المخاطر وكيفية إدارتها في الشركة. ويعزز بيان الرغبة في التعرض للمخاطر المعتمد من قبل مجلس الإدارة، ثقافة المخاطر من خلال مفهوم نظام الحوكمة، والذي يوضح مستوى المخاطر التي ترغب الشركة في قبولها.

تحافظ الشركة على  
أعلى مستوى من المعايير  
المهنية في تسيير أعمالها



## 9 - المفاضلة بين المخاطر والعوائد:

والتي تقوم بدورها بالمراجعة الدورية للوائح التنظيمية للالتزام وسياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات ومن ثم ترفعها إلى مجلس الإدارة سنوياً للاعتماد.

ويخضع الالتزام بهذه اللوائح للمراجعة الدورية من قبل وحدة التدقيق الداخلي التي ترفع تقريرها إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة. كما يخضع الالتزام أيضاً للمراجعة من قبل المراجع الخارجي حيث يقوم بمراجعة مستقلة للالتزام بسياسة وإجراءات مكافحة غسل الأموال بشكل سنوي، ويقدم تقريره إلى مجلس الإدارة والجهات الرقابية.

### الالتزام التنظيمي:

يعكس إطار الالتزام الذي اعتمده مجلس الإدارة مبادئ تعزيز ممارسات الالتزام السليمة، ويتمثل دور مسؤول الالتزام في مساعدة الإدارة العليا للتأكد من أن كافة الأنشطة في الشركة تمارس وتدار وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها وطبقاً لأفضل الممارسات المهنية في الصناعة المصرفية. وقد أنجزت الشركة برنامجاً قوياً للالتزام متوافقاً مع السياسة المعتمدة من مجلس الإدارة والتي تشمل المراقبة المنتظمة والإبلاغ في الوقت المناسب عن المتطلبات التنظيمية واختبار الالتزام ورفع التقارير الدورية إلى لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة.

بما أن المخاطر المرتبطة في أي نشاط تجاري لا يمكن استبعادها تماماً، فإن إطار إدارة المخاطر يهدف إلى ضمان الإدارة الفعّالة لهذه المخاطر بغرض تحقيق عوائد تنافسية تتناسب مع درجة المخاطر المتوقعة. ويرتكز تقييم المخاطر على التأثيرات المحتملة على الربحية وقيمة الأصول مع الأخذ في الحسبان التغييرات في الظروف السياسية والاقتصادية في الأسواق وكذلك الجدارة الائتمانية للعملاء.

### الالتزام التنظيمي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

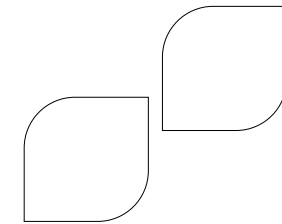
تلتزم الشركة بجميع القوانين واللوائح المعمول بها، والمبادئ والإرشادات الدولية ومتطلبات قوانين العقوبات الدولية وبناءً على ذلك، قامت الشركة بتطبيق الأطر التنظيمية المتينة لإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات. وبالنظر إلى المتطلبات والتوقعات المتزايدة لأصحاب المصلحة الرئيسيين مثل الجهات الرقابية والبنوك المراسلة، فقد استثمرت الشركة بشكل كبير في إدارة مخاطر الالتزام من خلال التطوير وتعزيز المستثمرين لقدراتها على كافة المستويات بالشركة.

تتمتع إدارة الالتزام في الشركة باستقلالية كاملة وترفع تقاريرها إلى لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة.

تم وضع الأنظمة والإجراءات المناسبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تم اعتماد لائحة التبادل التلقائي للمعلومات من قبل مجلس الإدارة





## مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

وكانت الأهداف الرئيسية لهذه اللجنة تقييم مدى الحاجة إلى تعديل العقود القائمة للقروض والالتزامات والمطلوبات المرتبطة بأسعار اللابور والتي تحتاج إلى تعديل نتيجة للانتقال لأسعار الفائدة البديلة، وتقييم الأثر المالي والمحاسبي لهذه التعديلات على العقود القائمة، وكيفية التواصل المستمر حول الانتقال من اللابور مع الأطراف ذوي العلاقة داخل الشركة وخارجها.

وقد أكملت الشركة بنجاح كافة المتطلبات اللازمة وقامت بترقية النظام البنكي الرئيسي. الأمر الذي يؤكد ثقة الشركة في قدرتها التشغيلية لتنفيذ كافة المعاملات المرتبطة بأسعار الفائدة الخالية من المخاطر بدلاً عن مرجعية سعر اللابور بالدولار الأمريكي، الذي سيتوقف العمل به بعد 30 يونيو 2023.

## ختاماً

يسر مجلس إدارة الشركة العربية للاستثمار إذ يقدم تقريره السنوي، أن يعرب عن جزيل شكره ووافر امتنانه لحكومات الدول العربية المساهمة في الشركة لما أبدته من دعم متواصل، ومساندة منقطعة النظير للشركة. ويخص المجلس بالشكر حكومة المملكة العربية السعودية التي تحتضن المقر الرئيسي للشركة، وحكومة مملكة البحرين التي تستضيف فرعها المصرفي، على التسهيلات والرعاية المتميزة التي تقدمها الدولتان للشركة عبر مؤسساتها المختلفة. كما يعرب مجلس الإدارة عن شكره لعملاء الشركة في القطاعين العام والخاص، مؤكداً اعتزازه وفخره بثقتهم بها. كما يتوجه بالشكر الجزيل للإدارة التنفيذية ولجميع منسوبي الشركة كل في موقعه مباركاً للجميع حصاد العام المالي، والنتائج التي تحققت خلال العام المالي 2022، متطلعاً إلى بذل المزيد من الجهود بما يحقق أهداف الشركة وتطلعاتها المستقبلية.

تتوافق سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع المعايير الدولية لمجموعة العمل المالي بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد تم وضع الأنظمة والإجراءات المناسبة لضمان الفحص السليم النافي للجهالة للعملاء، وتشمل المراقبة اليومية للمعاملات وفحص المعاملات مقابل قوائم العقوبات المحلية والدولية، ودليل إجراءات الكشف والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، والبرامج التدريبية الشاملة للموظفين، وحفظ السجلات وفقاً للمتطلبات الرقابية.

## تبادل المعلومات المالية:

يحقق إطار الالتزام امتثالاً كاملاً بقانون الامتثال الضريبي الأمريكي على الحسابات الخارجية، والمعايير الموحدة للإفصاح الضريبي، اللذين يشكلان معاً نظام التبادل التلقائي للمعلومات المتعلقة بدفع الضرائب. وقد تم اعتماد لائحة التبادل التلقائي للمعلومات من قبل مجلس الإدارة، ويتم تقديم التقارير اللازمة إلى الجهات الرقابية سنوياً.

## الانتقال إلى أسعار الفائدة البديلة:

عقب قرار السلطات التنظيمية العالمية بوقف استخدام سعر الفائدة (اللابور) واستبداله بأسعار فائدة مرجعية بديلة، شكّلت الشركة لجنة متخصصة لإدارة مشروع الانتقال من اللابور لحماية أي عقد من عقودها من التعرض لأي تأثيرات قد تنجم عن الانتقال. وضمت اللجنة المديرين الرئيسيين على مستوى الشركة من إدارات الأعمال، والشؤون المالية، والمخاطر والالتزام والعمليات، وتقنية المعلومات، والشؤون القانونية.

# القوائم المالية



## تقرير المراجع المستقل إلى السادة/ مساهمي الشركة العربية للاستثمار المحترمين (تتمه)

### مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. يُعد التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه لا يضمن أن عملية المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عند وجوده. يمكن أن تنتج التحريفات من غش أو خطأ، وتُعد جوهرياً، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وفي إطار عملية المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، نمارس الحكم المهني ونحافظ على الشك المهني خلال عملية المراجعة. كما نقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم إجراءات مراجعة لمواجهة هذه المخاطر وتنفيذها، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف أي تحريفات جوهرية ناتجة عن الغش بعد أكبر من المخاطر الناتجة عن الخطأ حيث قد ينطوي الغش على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
  - الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بعملية المراجعة لغرض تصميم إجراءات مراجعة ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية للشركة.
  - تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي قام بها مجلس الإدارة.
  - معرفة مدى ملاءمة استخدام أعضاء مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها، تحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تشير إلى وجود شك كبير حول قدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها. وإذا توصلنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، يجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي أحداث أو ظروف مستقبلية إلى عدم استمرار الشركة في أعمالها.
  - تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- نقوم بإبلاغ أعضاء مجلس الإدارة - من بين أمور أخرى - بالنطاق والتوقيت المخطط لعملية المراجعة ونتائج المراجعة الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي التي نكتشفها خلال مراجعتنا.

برايس وترهاوس كوبرز





عادل فهد القحطاني  
ترخيص رقم ٦١٤

١٣ رمضان ١٤٤٤ هـ  
٤ أبريل ٢٠٢٣ م

## تقرير المراجع المستقل إلى السادة/ مساهمي الشركة العربية للاستثمار المحترمين

### رأينا

في رأينا، أن القوائم المالية تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة العربية للاستثمار ("الشركة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي.

### ما قمنا بمراجعتنا

تتألف القوائم المالية للشركة مما يلي:

- قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.
- قائمة الدخل للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة الدخل الشامل للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة التغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- إيضاحات حول القوائم المالية، التي تتضمن السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

### أساس الرأي

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير تم توضيحها في تقريرنا بالتفصيل ضمن قسم مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية.

نعتمد أن أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأينا.

### الاستقلال

إننا مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ("الميثاق")، المتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذا الميثاق.

### مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي ومذكرة وعقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه أعضاء مجلس الإدارة ضرورياً ليتمكن من إعداد قوائم مالية خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها والإفصاح - عند الضرورة - عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم يوافق أعضاء مجلس الإدارة تصفية الشركة أو وقف عملياتها أو عدم وجود بديل حقيقي بخلاف ذلك.

## قائمة المركز المالي

كما في 1 يناير 2021 (معدل)	كما في 31 ديسمبر 2021 (معدل)	كما في 31 ديسمبر 2022	إيضاحات	
<b>المطلوبات وحقوق المساهمين</b>				
<b>المطلوبات</b>				
431,332	420,541	381,722	13	إيداعات
17,186	17,328	22,920	15	مطلوبات أخرى
13,439	14,078	10,360	16	منافع الموظفين
<b>461,957</b>	<b>451,947</b>	<b>415,002</b>		<b>مجموع المطلوبات</b>
<b>حقوق المساهمين</b>				
1,050,000	1,050,000	1,050,000	18	رأس المال
117,790	120,975	124,763	19	احتياطي نظامي
22,799	22,799	22,799	20	احتياطي عام
182,998	211,217	229,839		أرباح مبقاة
(60,477)	(41,247)	(76,947)	21	احتياطيات أخرى
<b>1,313,110</b>	<b>1,363,744</b>	<b>1,350,454</b>		<b>مجموع حقوق المساهمين</b>
<b>1,775,067</b>	<b>1,815,691</b>	<b>1,765,456</b>		<b>مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين</b>

كما في 1 يناير 2021 (معدل)	كما في 31 ديسمبر 2021 (معدل)	كما في 31 ديسمبر 2022	إيضاحات	
<b>الموجودات</b>				
374,170	388,988	507,654	5	نقد وأرصدة لدى البنوك
				استثمارات
795,478	752,601	697,661	6	أوراق مالية
245,437	347,639	378,402	7	مساهمات في حقوق الملكية
27,755	21,564	20,554	8	استثمار في شركات زميلة
292,709	268,682	132,666	9	قروض ودفوعات مقدمة
16,601	13,372	6,490	10	موجودات أخرى
10,955	10,737	10,597	1-11	ممتلكات ومعدات
9,869	9,619	9,368	2-11	عقارات استثمارية
2,093	2,489	2,064	12	موجودات غير ملموسة
<b>1,775,067</b>	<b>1,815,691</b>	<b>1,765,456</b>		<b>مجموع الموجودات</b>

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 30 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

## قائمة الدخل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر			
إيضاحات	2022	2021 (معدلة)	
الإيرادات			
إيرادات فائدة	22	27,806	
مصروف فائدة	22	(1,618)	
صافي إيرادات الفائدة		26,188	
إيرادات إيجار		4,261	
توزيعات أرباح		5,652	
صافي الرسوم والعمولات	23	1,313	
صافي (الخسارة) / الربح من الأوراق المالية	24	6,715	
صافي (خسارة) صرف عملات أجنبية		(713)	
إيرادات أخرى	25	4,039	
مصاريف عمومية وإدارية	26	(18,647)	
(مخصص) / عكس الخسائر الائتمانية المتوقعة، بالصافي	27	862	
حصة في أرباح شركات زميلة	8	1,241	
الانخفاض في قيمة شركات زميلة	8	943	
<b>صافي الدخل للسنة</b>		<b>31,854</b>	<b>37,880</b>

## قائمة الدخل الشامل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر			
إيضاحات	2022	2021 (معدلة)	
صافي الدخل للسنة	37,880	31,854	
الدخل الشامل الآخر			
بنود سيعاد تصنيفها إلى قائمة الدخل في الفترات اللاحقة:			
استثمار الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:			
صافي حركة القيمة العادلة خلال السنة، بالصافي من الخسائر الائتمانية المتوقعة	(38,663)	(12,715)	
مخصص / (عكس) الخسائر الائتمانية المتوقعة	27	(79)	1,051
إعادة تدوير أرباح إلى قائمة الدخل	21	(4,593)	(3)
		(17,387)	(37,615)
فروقات صرف من تحويل العمليات الأجنبية	21, 8	(10,287)	(2,245)
الحصة في الدخل الشامل الآخر لشركات زميلة	21, 8	2,429	1,960
		(25,245)	(37,900)
بنود لن يعاد تصنيفها إلى قائمة الدخل في الفترات اللاحقة:			
صافي حركة القيمة العادلة في استثمارات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	21	44,889	17,131
إعادة قياس التزامات المنافع المحددة	21, 16	(414)	299
		44,475	17,430
مجموع (الخسارة) / الدخل الشامل الآخر للسنة		19,230	(20,470)
مجموع الدخل الشامل للسنة		51,084	17,410

## قائمة التغيرات في حقوق المساهمين

المجموع	احتياطات أخرى	أرباح مبقاة	احتياطي عام	احتياطي نظامي	رأس المال	إيضاحات	
1,313,110	(69,340)	191,861	22,799	117,790	1,050,000		الرصيد في 31 ديسمبر 2020
-	8,863	(8,863)	-	-	-	29	تأثير التعديل
1,313,110	(60,477)	182,998	22,799	117,790	1,050,000		الرصيد في 1 يناير 2021 (معدل)
31,854	-	31,854	-	-	-		صافي الدخل للسنة
19,230	19,230	-	-	-	-		الدخل الشامل الآخر
51,084	19,230	31,854	-	-	-		مجموع الدخل الشامل
-	-	(3,185)	-	3,185	-	19	تحويل إلى احتياطي نظامي
(450)	-	(450)	-	-	-	17	مكافآت مجلس الإدارة المدفوعة
1,363,744	(41,247)	211,217	22,799	120,975	1,050,000		الرصيد في 31 ديسمبر 2021 (معدل)
37,880	-	37,880	-	-	-		صافي الدخل للسنة
(20,470)	(20,470)	-	-	-	-		الدخل الشامل الآخر
17,410	(20,470)	37,880	-	-	-		مجموع الدخل (الخسارة) الشامل
-	-	(3,788)	-	3,788	-	19	تحويل إلى احتياطي نظامي
(450)	-	(450)	-	-	-	17	مكافآت مجلس الإدارة المدفوعة
-	(15,230)	15,230	-	-	-		تحويل عند استبعاد استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(4,000)	-	(4,000)	-	-	-	7	خسارة من تخفيض رأس مال استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(26,250)	-	(26,250)	-	-	-		توزيعات أرباح
1,350,454	(76,947)	229,839	22,799	124,763	1,050,000		الرصيد في 31 ديسمبر 2022

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 30 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.



## قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر			
إيضاحات	2022	2021 (معدلة)	
			موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
	(20,277)	1,791	
	135,643	24,106	قروض ودفوعات مقدمة
	6,882	3,229	موجودات أخرى
	(38,819)	(10,791)	ودائع
	(5,359)	(2,947)	مطلوبات أخرى
	(4,574)	(1,228)	منافع موظفين مدفوعة
	117,001	76,002	صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
			التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
7	(58,062)	(57,313)	شراء استثمارات مساهمة في حقوق الملكية
7	40,430	-	متحصلات من استبعاد مساهمات في حقوق الملكية
6	(147,616)	(87,789)	شراء استثمارات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
6	183,549	107,996	متحصلات من استبعاد استثمارات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
11	(405)	(292)	شراء ممتلكات ومعدات
11	(35)	(80)	شراء عقارات استثمارية
12	(124)	(120)	شراء موجودات غير ملموسة
8	1,447	517	توزيعات أرباح مقبوضة من شركات زميلة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر			
إيضاحات	2022	2021 (معدلة)	
			التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
	37,880	31,854	صافي الدخل للسنة
			تعديلات لتسوية صافي الدخل إلى صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية:
27	1,635	(862)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، بالصافي
6	5,311	2,643	إيرادات من الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
6	247	726	إطفاء الخصم
	97	111	خسارة الانخفاض في قيمة أرض
	1,155	175	مخصص منافع الموظفين
8	(1,950)	(1,241)	حصة في أرباح شركات زميلة
8	1,228	(943)	الانخفاض في قيمة شركات زميلة
11	734	729	استهلاك
12	549	246	إطفاء
6	3,416	4,717	حركة صرف عملات أجنبية
	50,302	38,155	التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
	(6,797)	23,687	ودائع لدى البنوك تزيد فترة استحقاقها عن ثلاثة أشهر



## 1. عام

الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع. («الشركة») هي شركة مساهمة عربية تأسست في يوليو 1974، وهي مملوكة لحكومات 17 دولة عربية. يتمثل الهدف الرئيسي للشركة في تشجيع الاستثمار والتنمية في الوطن العربي من خلال المساهمة في مشاريع مجدية تجارياً واقتصادياً. تتمتع الشركة بكافة الضمانات والامتيازات الممنوحة للاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية التي تكفلها القوانين السارية في الدول الأعضاء، وعلى وجه الخصوص الحرية الكاملة لحركة الموجودات وعدم خضوعها للتأميم والمصادرة وغير ذلك من المخاطر غير التجارية.

### يقع المركز الرئيسي للشركة في العنوان التالي:

ص.ب. 4009

الرياض 11491

المملكة العربية السعودية

تمتلك الشركة فرعاً في مملكة البحرين يعمل في كمصرف للمؤسسات في مملكة البحرين («الفرع») بموجب ترخيص من مصرف البحرين المركزي. تشمل الأنشطة الرئيسية للفرع التمويل التجاري والإقراض التجاري وخدمات الخزينة والخدمات المصرفية الإسلامية. تعفي المملكة العربية السعودية (دولة المقر) إجمالي ربح الشركة وتوزيعات أرباحها واحتياطياتها من جميع الضرائب والأتعاب ورسوم الامتيازات طوال فترة الشركة. كذلك، فإن فرع البحرين معفي أيضاً من جميع الضرائب حسب الأنظمة السارية في مملكة البحرين

## 1.1 أسس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية للشركة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي.

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء المشتقات والموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وبالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل التي يتم قياسها بالقيمة العادلة ومنافع الموظفين التي يتم إظهارها بالقيمة الحالية للالتزام الخاص بها. إضافة إلى ذلك، وكما هو موضح بشكل كامل في الإيضاحات ذات الصلة، يتم تعديل الموجودات والمطلوبات المالية التي يتم التحوط لها بموجب علاقة تحوط للقيمة العادلة لتسجيل التغيرات في القيمة العادلة العائدة إلى المخاطر التي يتم التحوط لها.

يقتضي إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة؛ كما يتطلب أيضاً من الشركة أن تمارس حكمها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة. لقد تم الإفصاح عن المجالات التي تنطوي على درجة عالية من الحكم أو التعقيد، أو المجالات التي تعد فيها الافتراضات والتقديرات هامة بالنسبة للقوائم المالية في الإيضاح رقم 4.

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر		
إيضاحات	2022	2021 (معدلة)
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية	19,184	(37,081)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
توزيعات أرباح مدفوعة	(24,145)	-
مكافآت مجلس الإدارة المدفوعة	(450)	(450)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية	(24,595)	(450)
صافي التغير في النقد وما يماثله	111,590	38,471
نقد وما يماثله في بداية السنة	351,764	313,293
نقد وما يماثله في نهاية السنة	463,354	351,764
معلومات تكميلية غير نقدية		
صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة	24,481	(32,095)
فروقات صرف من تحويل العملات الأجنبية	2,245	10,287
إعادة قياس منافع الموظفين	(299)	414
حصة الشركة الزميلة في الدخل الشامل الآخر	(1,960)	(2,429)

## 2.1 المعايير والتفسيرات والتعديلات

لم تطبق الشركة مبكراً أي معيار أو تفسير أو تعديل قد تم إصداره ولم يصبح سارياً حتى هذا التاريخ. يتم تطبيق العديد من التعديلات لأول مرة اعتباراً من 2022، ولكن ليس لها أثر على القوائم المالية للشركة.

### المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة المطبقة من قبل الشركة

المعيار والتفسير والتعديلات	البيان	تاريخ السريران
تعديل على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" - امتيازات الإيجار المتعلقة بفيروس كوفيد-19 "تمديد الوسيلة العملية".	نتيجة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، تم منح امتيازات إيجار للمستأجرين. في مايو 2020، نشر مجلس معايير المحاسبة الدولي تعديلاً على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 يوفر وسيلة اختيارية للمستأجرين لتقييم ما إذا كان امتياز الإيجار المتعلق بفيروس كوفيد-19 يعد تعديلاً لعقد الإيجار. في 31 مارس 2021، نشر مجلس معايير المحاسبة الدولي تعديلاً إضافياً لتمديد التاريخ من 30 يونيو 2021 إلى 30 يونيو 2022. يمكن للمستأجرين اختيار المحاسبة عن امتيازات الإيجار بنفس الطريقة التي يقومون بها إذا لم تكن هناك تعديلات على الإيجار. في كثير من الحالات، ينتج عن ذلك المحاسبة عن الامتياز كمدفوعات إيجار متغيرة في الفترة (الفترات) التي وقع فيها الحدث أو الظرف الذي أدى إلى حدوث الدفعة المحفظة.	الفتـرات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 أبريل 2021
عدد من التعديلات محدودة النطاق على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 3 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 16 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 37 وبعض التحسينات السنوية على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 1 والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 41 والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16	تُحدِّث التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 3 «تجميع المنشآت» مرجحاً في المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 3 للإطار المفاهيمي للتقرير المالي دون تغيير متطلبات المحاسبة لتجميع المنشآت. تحظر التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 16 «ممتلكات ومصنع ومعدات» الشركة من أن تقتطع من تكلفة الممتلكات والمصنع والمعدات المبالغ المقبوضة من بيع البند المنتجة أثناء قيام الشركة بإعداد الأصل للاستخدام على الوجه المقصود منه. بدلاً من ذلك، سوف تقوم الشركة بإثبات متحصلات البيع هذه والتكلفة ذات العلاقة في قائمة الدخل. تحدد التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 37 «المخصصات، والمطلوبات المحتملة، والموجودات المحتملة» التكاليف التي تدرجها الشركة عند تقييم ما إذا كان العقد سيكون مسبباً للخسارة. تُدخِل التحسينات السنوية تعديلات طفيفة على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 1 "تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي للمرة الأولى" والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 "الأدوات المالية" ومعيار المحاسبة الدولي رقم 41 "الزراعة" والأمثلة التوضيحية المصاحبة للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار".	الفتـرات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022.

المعيار والتفسير والتعديلات	البيان	تاريخ السريان
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1، عرض القوائم المالية على تصنيف المطلوبات.	توضح هذه التعديلات محدودة النطاق على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 «عرض القوائم المالية» أن المطلوبات مصنفة باعتبارها متداولة أو غير متداولة، استنادًا إلى الحقوق القائمة في نهاية فترة التقرير. لا يتأثر التصنيف بتوقعات المنشأة أو الأحداث بعد تاريخ التقرير (على سبيل المثال، استلام تنازل أو انتهاك أي تعهد). يوضح التعديل أيضًا ما يعنيه معيار المحاسبة الدولي رقم 1 عندما يشير إلى «تسوية» التزام. يرجى الملاحظة أن مجلس معايير المحاسبة الدولي قد أصدر مسودة عرض جديدة تقترح إجراء تغييرات على هذا التعديل.	مؤجل حتى الفترات المحاسبية التي تبدأ بعد 1 يناير 2024
تعديلات محدودة النطاق على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 وبيان الممارسة رقم 2 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 8.	تهدف التعديلات إلى تحسين إفصاحات السياسة المحاسبية ومساعدة مستخدمي القوائم المالية على التمييز بين التغييرات في التقديرات المحاسبية والتغيرات في السياسات المحاسبية.	الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023
تعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم 12- الضريبة المؤجلة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الناشئة من معاملة واحدة	تتطلب هذه التعديلات من الشركات أن تثبت الضريبة المؤجلة على المعاملات التي، عند الإثبات المبدئي، تؤدي إلى مبالغ متساوية من الفروقات المؤقتة القابلة للخصم والخاضعة للضريبة.	الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023.
المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 17 "عقود التأمين"، كما تم تعديله في يونيو 2020 وديسمبر 2021.	يحل هذا المعيار محل المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 4، والذي يسمح حاليًا بمجموعة واسعة من الممارسات في المحاسبة لعقود التأمين. سيغير المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 17 بشكل جوهري المحاسبة من قبل جميع المنشآت التي تصدر عقود التأمين وعقود الاستثمار مع ميزات تشاركية تقديرية.	الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023.
تعديل محدود النطاق لمتطلبات التحول في المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 17 عقود التأمين	يتعلق التعديل بتحول شركات التأمين إلى المعيار الجديد فقط، ولا يؤثر على أي متطلبات أخرى في المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 17. ينص المعيار الدولي للتقرير المالي 17 والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 «الأدوات المالية» على متطلبات تحول مختلفة. بالنسبة لبعض شركات التأمين، يمكن أن تتسبب هذه الفروقات في حالات عدم تطابق محاسبية مؤقتة بين الموجودات المالية ومطلوبات عقود التأمين في المعلومات المقارنة التي تعرضها شركات التأمين في قوائمها المالية عند تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 17 والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 لأول مرة. سيساعد التعديل شركات التأمين على تجنب حالات عدم التطابق المحاسبية المؤقتة هذه، وبالتالي سيحسن مدى الاستفادة من المعلومات المقارنة للمستثمرين، من خلال تزويد شركات التأمين بخيار عرض معلومات مقارنة حول الموجودات المالية.	الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023.
تعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم 12- الضريبة المؤجلة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الناشئة من معاملة واحدة	سيساعد التعديل على تجنب حالات عدم التطابق المحاسبية المؤقتة هذه، وبالتالي سيحسن مدى الاستفادة من المعلومات المقارنة للمستثمرين، من خلال تزويد شركات التأمين بخيار عرض معلومات مقارنة حول الموجودات المالية. تتطلب هذه التعديلات من الشركات أن تثبت الضريبة المؤجلة على المعاملات التي، عند الإثبات المبدئي، تؤدي إلى مبالغ متساوية من الفروقات المؤقتة القابلة للخصم والخاضعة للضريبة.	الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023.

## 3.1 استثمار في شركات زميلة

الشركات الزميلة هي المنشآت التي تمارس عليها المجموعة نفوذاً جوهرياً. يتم إثبات الاستثمارات في الشركات الزميلة مبدئياً بالتكلفة وتتم المحاسبة عنها لاحقاً وفقاً لطريقة حقوق الملكية المحاسبية، ويتم إدراجها في قائمة المركز المالي بالقيمة المُحتسبة وفقاً لطريقة حقوق الملكية أو القيمة القابلة للاسترداد، أيهما أقل.

تمثل القيمة المحتسبة وفقاً لطريقة حقوق الملكية التكلفة، بالإضافة إلى التغيرات التي تطرأ على حصة الشركة لما بعد الاستحواذ في صافي موجودات الشركة الزميلة (الحصة في النتائج والاحتياطيات والأرباح) (الخسائر) المتراكمة بناءً على آخر معلومات مالية متاحة) ناقصاً الانخفاض في القيمة، إن وجد. بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقرر الشركة ما إذا كان من الضروري إثبات خسارة انخفاض في القيمة إضافية لاستثمارها في الشركات الزميلة. تحدد الشركة في تاريخ كل تقرير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الانخفاض في قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة. وفي حال وجود مثل هذا الدليل، تقوم الشركة باحتساب مبلغ الانخفاض في القيمة باعتباره الفرق بين المبلغ القابل للاسترداد للشركة الزميلة وقيمه الدفترية ومن ثم تقوم بإثبات «الحصة من أرباح (خسائر) شركات زميلة» في قائمة الدخل.

يمكن عكس خسارة الانخفاض في القيمة المثبتة سابقاً فيما يتعلق بالاستثمار في شركة زميلة من خلال قائمة الدخل، بحيث تبقى القيمة الدفترية للاستثمار في قائمة المركز المالي عند الحد الأدنى المحتسب بطريقة حقوق الملكية (قبل مخصص الانخفاض في القيمة) أو المبلغ القابل للاسترداد. يتم استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة من المعاملات بين الشركة وشركاتها الزميلة بقدر حصة الشركة في الشركات الزميلة.

## 2. السياسات المحاسبية الهامة

إنّ السياسات المحاسبية الهامة المطبقة في إعداد هذه القوائم المالية مبيّنة أدناه. تم تطبيق هذه السياسات بشكل سنوي منتظم، ما لم يذكر غير ذلك.

### أ) الموجودات والمطلوبات المالية

#### 1) تصنيف الموجودات المالية

يُصنف الأصل المالي، عند الإثبات المبدئي، على أنه مقاس: بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

### موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا استوفى الشروط التالية ولم يتم تصنيفه بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

أن تؤدي الأحكام التعاقدية للأصل المالي إلى نشوء تدفقات نقدية في تواريخ محددة بحيث تقتصر على مدفوعات أصل الدين والفائدة على مبلغ أصل الدين القائم.

### موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط إذا استوفت الشروط التالية ولم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال تتحقق غايته عن طريق تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية.
- أن تؤدي الأحكام التعاقدية للأصل المالي إلى نشوء تدفقات نقدية في تواريخ محددة بحيث تقتصر على مدفوعات أصل الدين والفائدة على مبلغ أصل الدين القائم.

**أدوات حقوق الملكية:** عند الإثبات المبدئي للاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ به للمتاجرة، يجوز للشركة بشكل غير قابل للإلغاء أن تختار عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. ويتم هذا الخيار على أساس كل استثمار على حدة.

### موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

تصنّف جميع الموجودات المالية الأخرى على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

بالإضافة إلى ذلك، عند الإثبات المبدئي، يجوز للشركة أن تعين بشكل غير قابل للإلغاء أصلاً مالياً، يفي بمتطلبات القياس بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل إن كان القيام بذلك يقلل أو يخفض إلى حد كبير من عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ بخلاف ذلك.

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية بعد الإثبات المبدئي، إلا في الفترة التي تقوم فيها الشركة بتغيير نموذج أعمالها لإدارة الموجودات المالية.

## تقييم نموذج الأعمال

تقوم الشركة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ فيه بالأصل المالي على مستوى محفظة الأعمال لأن هذه الطريقة تعكس بالشكل الأفضل كيفية إدارة الأعمال وطريقة تقديم المعلومات الخاصة بذلك إلى أعضاء مجلس الإدارة. وتتضمن هذه المعلومات ما يأتي:

- السياسات والأهداف المحددة لمحفظة الأعمال والتطبيق العملي لتلك السياسات. بالتحديد، ما إذا كانت استراتيجية أعضاء مجلس الإدارة تركز على تحقيق إيرادات من هوامش الأرباح، والحفاظ على معدلات ربح محددة، ومطابقة مدة الموجودات المالية مع مدة المطلوبات التي تمول تلك الموجودات أو تحقق تدفقات نقدية من خلال بيع الموجودات.
- كيفية تقييم أداء المحفظة وتقديم تقرير بذلك إلى أعضاء مجلس الإدارة الشركة.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وكيفية إدارة تلك المخاطر.
- كيفية تعويض مدراء الأعمال - أي، ما إذا كان التعويض مبنيًا على القيمة العادلة للموجودات التي تمت ادارتها أو التدفقات النقدية التعاقدية التي تم تحصيلها.
- معدل تكرار المبيعات وحجمها وتوقيتها في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات والتوقعات بشأن أنشطة المبيعات المستقبلية. ولكن، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل فردي، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للشركة لإدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يعتمد تقييم نموذج العمل على تصورات متوقعة بشكل معقول دون وضع تصورات «الحالة الأسوأ» أو «حالة الضغط» في الاعتبار. بعد تحقيق الإثبات المبدئي للتدفقات النقدية بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للشركة، فإن الشركة لا تغير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها في نموذج العمل هذا، ولكنها تقوم بإدراج هذه المعلومات عند التقييم المستقبلي للموجودات المالية حديثة الإنشاء أو الموجودات المالية المشتراة حديثاً مستقبلاً.

يتم قياس الموجودات المالية المقتناة للمتاجرة والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وذلك بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل لأنه لا يتم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية كما لا يتم الاحتفاظ بها سواء لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية.

## تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط مدفوعات أصل المبلغ والفائدة

لأغراض هذا التقييم، يعد «أصل الدين» القيمة العادلة للأصل المالي عند الإثبات المبدئي. وتعد «الفائدة» المقابل للقيمة الزمنية للنقود، والمخاطر الائتمانية ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى المرتبطة بأصل الدين القائم وذلك خلال مدة معينة، وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة، تأخذ الشركة في الاعتبار الشروط التعاقدية للأدوات. يتضمن ذلك تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تحتوي على شروط تعاقدية قد تغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية نتيجة لعدم تحقيقها لهذه الشروط. وعند إجراء هذا التقييم، تأخذ الشركة في الاعتبار:

- الأحداث الطارئة التي من شأنها أن تغير مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية.
- خصائص الدعم المالي.
- شروط المبالغ المدفوعة مقدماً والتمديد.
- الشروط التي تحد من مطالبة الشركة بالتدفقات النقدية من الموجودات المحددة (على سبيل المثال ترتيبات الموجودات بدون حق الرجوع).
- الخصائص التي تعدل النظر في القيمة الزمنية للنقود - مثل إعادة ضبط معدلات الربح بشكل دوري.

## إعادة التصنيف

تقوم الشركة بإعادة تصنيف الموجودات المالية بين القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتكلفة المطفأة، إذا، وفي ظل ظروف نادرة فقط، تغير هدف نموذج أعمالها للموجودات المالية بحيث لم يعد ينطبق تقييم نموذج الأعمال السابق الخاص بها.

## 2) تصنيف المطلوبات المالية

- تصنف الشركة مطلوباتها المالية، بخلاف الضمانات المالية والتزامات القروض، على أنها مقاسة بالتكلفة المطفأة.
- يتم إثبات الدوائج مبدئيًا بالقيمة العادلة بعد خصم تكاليف المعاملة.
- يتم قياس المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة، ما لم يتطلب قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

## 3) إلغاء الإثبات

### أ. الموجودات المالية

تلغي الشركة إثبات الموجودات المالية عند انقضاء الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي، أو تقوم بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية التعاقدية وفقاً لمعاملة يتم فيها نقل جميع مخاطر ومنافع الملكية بشكل أساسي أو في حال عدم قيام الشركة بنقل أو الاحتفاظ بجميع مخاطر ومنافع الملكية بشكل أساسي وعدم احتفاظها بالسيطرة على الأصل المالي.

عند إلغاء إثبات الأصل المالي، فإن الفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية الموزعة على الجزء الملغى لإثباته من الأصل) ومجموع (1) المقابل المقبوض (بما في ذلك أي أصل جديد تم الحصول عليه ناقصاً أي التزام جديد مفترض) و(2) أي ربح أو خسارة متراكمة تم إثباتها في الدخل الشامل الآخر، يتم إثباته في قائمة الدخل.

في المعاملات التي لا تحتفظ فيها الشركة ولا تحول جميع مخاطر ومنافع الملكية بشكل أساسي لأصل مالي، لكن تحتفظ بالسيطرة على الأصل، تستمر الشركة في إثبات الأصل بقدر مشاركتها المستمرة، وهو ما يتم تحديده بقدر تعرضها للتغيرات في قيمة الأصل المحول.

### ب. المطلوبات المالية

تقوم الشركة بإلغاء إثبات المطلوبات المالية عند تنفيذ التزاماتها التعاقدية أو إلغائها أو انقضائها.

## 4) تعديلات على الموجودات والمطلوبات المالية

### أ. الموجودات المالية

إذا تم تعديل شروط الأصل المالي، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة بشكل كبير. وإذا كانت كذلك، فإن الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي تعتبر منقضية. في هذه الحالة، يتم إلغاء إثبات الأصل المالي الأصلي ويتم إثبات الأصل الجديد بالقيمة العادلة.

إذا لم تكن التدفقات النقدية للأصل المعدل المحمل بالتكلفة المطفأة مختلفة بشكل أساسي، فإن التعديل لن يؤدي إلى إلغاء إثبات الأصل المالي. في هذه الحالة، تقوم الشركة بإعادة احتساب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي ويتم إثبات المبلغ الناتج عن تعديل إجمالي القيمة الدفترية كأرباح أو خسارة تعديل في قائمة الدخل. إذا تم تنفيذ هذا التعديل بسبب الصعوبات المالية للمقترض، فسيتم عرض الربح أو الخسارة مع خسائر الانخفاض في القيمة. وفي الحالات الأخرى، يتم عرضها كدخل ربح.

### ب. المطلوبات المالية

تقوم الشركة بإلغاء إثبات المطلوبات المالية عندما يتم تعديل شروطها وتكون التدفقات النقدية للمطلوبات المعدلة مختلفة بشكل جوهري. في هذه الحالة، يتم إثبات التزام مالي جديد استناداً إلى الشروط المعدلة وذلك بالقيمة العادلة. يتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي المطفأ والالتزام المالي الجديد بشروط معدلة في قائمة الدخل.

## 5) الانخفاض في القيمة

تقوم الشركة بإثبات مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

- الموجودات المالية التي تعتبر أدوات دين.
  - ذمم عقود الإيجار المدينة.
  - عقود الضمانات المالية الصادرة.
  - التزامات القروض الصادرة.
- لا يتم إثبات خسارة الانخفاض في القيمة على الاستثمارات في حقوق الملكية.

### الموجودات المالية المعاد هيكلتها

إذا تم إعادة التفاوض على شروط الأصل المالي أو تعديلها أو تم استبدال أصل مالي حالي بأصل جديد بسبب الصعوبات المالية للمقترض، عندها يتم تقييم ما إذا كان يجب إلغاء إثبات الأصل المالي وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على النحو التالي:

إذا لم ينتج عن إعادة الهيكلة المتوقعة إلغاء إثبات الأصل الحالي، فإن التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالي المعدل يتم إدراجها في حساب العجز النقدي من الأصل الحالي.

إذا أدت إعادة الهيكلة المتوقعة إلى التوقف عن إثبات الأصل الحالي، عندها يتم التعامل مع القيمة العادلة المتوقعة للموجودات الجديدة على أنها التدفق النقدي النهائي من الموجودات المالية الحالية في وقت إلغاء إثباتها. يتم تضمين هذا المبلغ في حساب عجز النقد من الموجودات المالية الحالية التي تم خصمها من التاريخ المتوقع لإلغاء إثباتها إلى تاريخ التقرير باستخدام معدل الربح الفعلي للأصل المالي الحالي.

### موجودات مالية منخفضة القيمة الائتمانية

تقوم الشركة بتاريخ كل تقرير مالي بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة قد انخفضت قيمتها ائتمانياً. يعد الأصل المالي «منخفض القيمة الائتمانية» عندما يقع حدث واحد أو أكثر يكون له أثر مجحف على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

- تشمل الأدلة على وجود انخفاض في القيمة الائتمانية للأصل المالي وجود البيانات التالية التي يمكن رصدها:
- صعوبة مالية كبيرة تواجه المقترض أو الجهة المصدرة.
- خرق بنود العقد مثل التخلف عن السداد أو التأخر في السداد.
- إعادة هيكلة قرض أو دفعة مقدمة من قبل الشركة بشروط لم تكن الشركة أن تأخذ غيرها بعين الاعتبار.
- وجود احتمال بدخول المقترض في إفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى.
- اختفاء السوق النشطة للأوراق المالية بسبب صعوبات مالية.

عادة ما يعتبر القرض الذي تم إعادة التفاوض عليه بسبب تدهور حالة المقترض منخفض القيمة ائتمانياً ما لم يكن هناك دليل على أن مخاطر عدم تلقي التدفقات النقدية التعاقدية

تقوم الشركة بقياس مخصصات الخسارة بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر، باستثناء ما يلي، والتي يتم قياسها على أساس الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً:

- سندات استثمار الديون التي يتم تحديدها على أنها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير.
  - الأدوات المالية الأخرى التي لم ترتفع فيها مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الإثبات المبدئي.
- تعتبر الشركة أن سند الدين تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون تصنيف مخاطر الائتمان له مساوياً للتعريف المفهوم عالمياً لـ «درجة الاستثمار».

تعتبر الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً جزءاً من الخسارة الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث التأخر عن سداد أداة مالية والمحملة خلال 12 شهراً بعد تاريخ التقرير.

### قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة

- إن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي التقدير المرجح المحتمل للخسائر الائتمانية. ويتم قياسها كما يلي:
- الموجودات المالية التي لم تتعرض لانخفاض في قيمتها الائتمانية عند تاريخ التقرير: بالقيمة الحالية لجميع أوجه العجز النقدي - (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة بموجب العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة استلامها).
- الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية في تاريخ التقرير: كالفرق بين إجمالي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.
- ارتباطات القروض غير المسحوبة: بالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للشركة إذا تم سحب الارتباط والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة استلامها.
- عقود الضمانات المالية: المدفوعات المتوقعة لتعويض حاملها ناقصاً أي مبالغ تتوقع الشركة استردادها.



قد انخفضت بشكل كبير وليس هناك مؤشرات أخرى لانخفاض القيمة.

عند تقييم فيما إذا كان الاستثمار في الديون السيادية قد انخفضت قيمته الائتمانية، فإن الشركة تأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:

- تقييم السوق للجدارة الائتمانية وانعكاسها على عائدات السندات.
- تقييمات وكالات التصنيف للجدارة الائتمانية.
- قدرة البلد على الوصول إلى أسواق رأس المال لإصدار سندات دين جديدة.
- احتمالية إعادة هيكلة الدين وما قد يسفر عنها من خسارة لحاملها بسبب الإعفاء من الديون طواعية أو بصورة إلزامية.
- آليات الدعم الدولية المعمول بها لتوفير الدعم اللازم باعتباره «المقرض الأخير» لذلك البلد، وكذلك النية التي تعكسها البيانات العامة من الحكومات والوكالات لاستخدام هذه الآليات، ويشمل ذلك تقييمًا لعمق تلك الآليات، وبغض النظر عن النية السياسية، ما إذا كانت هناك القدرة على الوفاء بالمعايير المطلوبة.

### عرض مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

- يتم عرض مخصصات الخسارة للخسارة الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي كما يلي:
- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات.
  - استثمارات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم إثبات مخصص خسارة في قائمة المركز المالي لأن القيمة الدفترية لهذه الموجودات هي قيمتها العادلة. ومع ذلك، يتم الإفصاح عن الخسارة وإثباتها في احتياطي القيمة العادلة.
  - عندما تشمل أداة مالية مكون تم سحبه ومكون لم يتم سحبه، ولا تستطيع الشركة تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة لمكون الارتباط للقرض بشكل منفصل عن المكون الذي تم سحبه: تقوم الشركة بعرض مخصص خسارة مجمع لكلا المكونين. يتم عرض المبلغ المجمع كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للمكون الذي تم سحبه. ويتم عرض أي فائض من مخصص الخسارة عن إجمالي المبلغ للمكون الذي تم سحبه كمخصص.

### شطب

يتم شطب القروض وسندات الدين (إما جزئيًا أو كليًا) عندما لا يكون هناك أي احتمال واقعي لاستردادها. ومع ذلك، قد تظل الموجودات المالية التي تم شطبها خاضعة للأنشطة الإنفاذ من أجل الالتزام بإجراءات الشركة لاسترداد المبالغ المستحقة.

### 6 الضمانات المالية وارتباطات القروض

«الضمانات المالية» هي تلك العقود التي تتطلب من الشركة القيام بسداد مدفوعات لتعويض حاملها عن خسارة حدثت بسبب إضفاق مدين محدد في السداد حال الاستحقاق وفقاً لشروط أداة الدين. «ارتباطات القروض» هي ارتباطات ثابتة لتقديم الائتمان بموجب شروط وأحكام محددة مسبقاً.

يتم قياس الضمانات المالية الصادرة أو الارتباطات الخاصة بتقديم قرض بسعر ربح أقل من السوق مبدئيًا بالقيمة العادلة ويتم إطفاء القيمة العادلة المبدئية على مدى فترة الضمان أو الارتباط. يتم قياسها لاحقاً بالمبلغ المطفأ أو بمبلغ مخصص الخسارة، أيهما أعلى.

لم تصدر الشركة أي ارتباطات قروض مقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. بالنسبة لارتباطات القروض الأخرى، تقوم الشركة بإثبات مخصص وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 37 إذا كان العقد مكلفاً.

### تحويل العملات الأجنبية

#### (أ) العملة الوظيفية وعملة العرض

إن البنود المدرجة في القوائم المالية للشركة يتم قياسها باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها الشركة («العملة الوظيفية»). يتم عرض القوائم المالية بالدولار الأمريكي، وهو العملة الوظيفية وعملة العرض للشركة. إن الأرقام الواردة في القوائم المالية مدرجة بالآلاف الدولارات الأمريكية، ما لم يذكر خلاف ذلك.

#### (ب) معاملات وأرصدة

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية للشركة على أساس أسعار الصرف السائدة في تواريخ المعاملات. يتم إثبات أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وكذلك الناتجة من تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بعملات الأجنبية على أساس أسعار صرف العملات السائدة كما في نهاية السنة ضمن قائمة الدخل. يتم التعامل مع فروقات التحويل على البنود غير النقدية، مثل الأسهم المحتفظ بها كأوراق مالية للمتاجرة، كجزء من ربح أو خسارة القيمة العادلة في قائمة الدخل. يتم تضمين فروق التحويل المتعلقة بالبنود غير النقدية في الدخل الشامل الآخر.

### (ج) اتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم الاحتفاظ بالأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء («اتفاقيات إعادة الشراء») في القوائم المالية ويتم تضمين التزام الطرف المقابل في الودائع من البنوك. يتم التعامل مع الفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كفاائدة ويتم استحقاقه على مدى عمر الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

### (د) مقاصة الأدوات المالية

يتم إجراء مقاصة للموجودات والمطلوبات المالية وتقييد بالصافي في قائمة المركز المالي عند وجود حق نافذ نظاماً بمقاصة المبالغ المثبتة ويكون هناك نية لتسويتها على الأساس الصافي أو يمكن تحقيق الأصل وتسوية الالتزام في نفس الوقت.

### (د) أدوات مالية مشتقة

يتم إثبات المشتقات مبدئياً بالقيمة العادلة في التاريخ الذي يتم فيه إبرام عقد المشتقات ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. جميع الأدوات المالية المشتقة التي تحتفظ بها الشركة هي عقود يتم التفاوض عليها بشكل خاص ويتم إدراجها كموجودات عندما تكون القيمة العادلة موجبة وكمطلوبات عندما تكون القيمة العادلة سالبة. يتم الحصول على القيم العادلة من الأطراف المقابلة أو من خلال استخدام خدمات التسعير المقدمة من وكالات مثل بلومبرج. يتم التعامل مع المشتقات المتضمنة في الأدوات المالية الأخرى كمشتقات منفصلة ويتم تسجيلها بالقيمة العادلة، عندما لا تكون خصائصها ومخاطرها الاقتصادية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتلك الخاصة بالعقد الأصلي ولا يتم إدراج العقد الأصلي كمشتقات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. يتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة لهذه المشتقات المتضمنة في قائمة الدخل.

### (هـ) إيرادات ومصاريف الفائدة

يتم إثبات إيرادات ومصاريف الفائدة لجميع الأدوات المالية التي تحمل فائدة (باستثناء تلك المصنفة على أنها محتفظ بها للمتاجرة أو مخصصة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل) ضمن «إيرادات الفائدة» و «مصروف الفائدة» في قائمة الدخل باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

طريقة معدل الفائدة الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المطفأة للأصل المالي أو الالتزام المالي وتوزيع إيرادات الفائدة أو مصاريف الفائدة على الفترة المتعلقة بها. معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يتم بموجبه خصم المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة إلى صافي القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي طوال العمر المتوقع للأداة المالية أو فترة أقل حيثما كان ذلك ملائماً. عند حساب معدل الفائدة الفعلي، تقوم الشركة بتقدير التدفقات النقدية مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية (مثل خيارات الدفع مقدماً) ولكن لا تأخذ الخسائر الائتمانية المستقبلية بعين الاعتبار. يتضمن الحساب جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المقبوضة بين الأطراف المتعاقدة والتي تعد جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي، وتكاليف المعاملة، وجميع العلاوات أو الخصومات الأخرى. بمجرد أن يتم تخفيض أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية المتشابهة كنتيجة لخسارة الانخفاض في القيمة، يتم إثبات إيرادات الفائدة باستخدام معدل الفائدة المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسارة الانخفاض في القيمة.

### إيرادات الرسوم والعمولة

يتم إثبات الرسوم والعمولات على أساس مبدأ الاستحقاق عند تقديم الخدمة. يتم تأجيل رسوم ارتباط القرض للقرض التي من المحتمل أن يتم سحبها (مع التكاليف المباشرة ذات الصلة) ويتم إثباتها كتعديل لمعدل الفائدة الفعلي على القرض. يتم إثبات رسوم القرض المشترك كإيرادات عند اكتمال القرض المشترك ولم تحتفظ الشركة بأي جزء من حزمة القرض لنفسها أو احتفظت بجزء منها بنفس معدل الفائدة الفعلي مثل المشتركين الآخرين.

### (ز) إيرادات توزيعات أرباح

يتم إثبات توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عندما ينشأ حق الشركة في استلام المدفوعات، عادة عندما تعلن الشركة المستثمر فيها عن توزيعات الأرباح.

## ح) ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات باستثناء الأراضي بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك المتراكم. تشمل التكلفة التاريخية على النفقات العائدة مباشرة إلى اقتناء البند.

تدرج التكاليف اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل أو يتم إثباتها كأصل منفصل، حسب الضرورة، عندما يكون من المحتمل أن تتدفق إلى الشركة منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند ويكون بالإمكان قياس تكلفة هذا البند بشكل موثوق. وتفيد جميع عمليات التصليح والصيانة الأخرى في المصاريف التشغيلية خلال الفترة المالية التي يتم تكبدها فيها.

لا يتم استهلاك الأرض. يتم احتساب استهلاك الموجودات الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع تكلفتها على قيمها المتبقية على مدى أعمارها الإنتاجية المقدر، على النحو التالي:

- مباني وتحسيناتها: 5 - 50 سنة
- أثاث ومعدات: 3 - 5 سنوات

يتم فحص القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية للموجودات ويتم تعديلها إذا كان ذلك مناسباً في تاريخ كل تقرير. يتم فحص الموجودات لتحري الانخفاض في قيمتها عندما تشير الأحداث أو التغييرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد تكون غير قابلة للاسترداد. يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى المبلغ القابل للاسترداد، وذلك في حالة زيادة القيمة الدفترية للأصل عن قيمته المقدرة القابلة للاسترداد. القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع أو قيمة الاستخدام، أيهما أعلى. تحدد الأرباح والخسائر الناجمة عن الاستبعاد وذلك بمقارنة المتحصلات مع القيمة الدفترية. ويتم إثباتها في قائمة الدخل.

## ط) عقارات استثمارية

يتم تصنيف الممتلكات المحتفظ بها مقابل عائدات الإيجار طويلة الأجل أو لزيادة رأس المال أو كليهما، والتي لا تشغلها الشركة كعقار استثماري. تشمل العقارات الاستثمارية بشكل أساسي على أراضي ومباني (ومعدات وتجهيزات وتركيبات والتي تعد جزءاً لا يتجزأ من المباني). يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالتكلفة التاريخية بالصافي من الاستهلاك المتراكم. تتضمن التكلفة التاريخية النفقات العائدة مباشرة إلى الاستحواذ على الموجودات. تدرج التكاليف اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل أو يتم إثباتها كأصل منفصل، حسب الملائم، عندما يكون من المحتمل أن تتدفق إلى الشركة منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل ويكون بالإمكان قياس تكلفة هذا الأصل بشكل يعتمد عليه. ويتم إلغاء إثبات القيمة الدفترية

للجزء المستبدل. يتم تحميل جميع تكاليف الإصلاحات والصيانة الأخرى على قائمة الدخل خلال الفترة المالية التي تم تكبدها فيها.

لا يتم استهلاك الأراضي. يتم احتساب الاستهلاك للموجودات الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع تكلفتها على أعمارها الإنتاجية المقدر كما هو مبين ضمن الممتلكات والمعدات.

تحدد الأرباح والخسائر من عمليات الاستبعاد بمقارنة المتحصلات مع القيمة الدفترية وتثبت في قائمة الدخل.

## ي) موجودات غير ملموسة

تتكون الموجودات غير الملموسة للشركة من البرمجيات، ويتم قياسها بالتكلفة عند الإثبات المبدئي. بعد الإثبات المبدئي، تُدرج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصاً أي إطفاء متراكم وأي خسائر متراكمة للانخفاض في القيمة، إن وجدت.

تطفاً الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة على مدى العمر الإنتاجي الاقتصادي ويتم تقييمها لتحري الانخفاض في قيمتها عندما يتوفر أي دليل يشير إلى احتمال تعرض الموجودات غير الملموسة لانخفاض في قيمتها. يتم فحص فترة الإطفاء وطريقة الإطفاء في نهاية كل سنة مالية على الأقل. تتم المحاسبة عن التغييرات في العمر الإنتاجي المتوقع أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصل لتعديل فترة أو طريقة الإطفاء، حسبما يقتضي الحال، ويتم اعتبارها كتغييرات في التقديرات المحاسبية.

يتم إثبات مصروف الإطفاء للموجودات غير الملموسة في قائمة الدخل ضمن فئة المصاريف بما يتماشى مع وظيفة الموجودات غير الملموسة.

يتم احتساب الإطفاء للموجودات غير الملموسة على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي للموجودات المقدر بعشر سنوات.

## ك) نقد وما يماثله

لغرض عرض قائمة التدفقات النقدية، يتكون النقد وما يماثله من النقد وأرصدة لدى البنوك والودائع لأجل بفترة استحقاق أصلية أقل من ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتران.

## ل) مخصصات

يتم إثبات المخصصات لتكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يترتب على الشركة التزام قائم نظامي أو ضمني نتيجة لأحداث سابقة، ويكون من المحتمل أن يقتضي الأمر تدفقاً لموارد لتسوية الالتزام ويكون بالإمكان تقدير المبلغ بشكل موثوق.

### (م) منافع الموظفين

#### أ- تكاليف التعويض

يتم إثبات منافع واستحقاقات موظفي الشركة بما في ذلك استحقاقات الإجازة السنوية والعطلات وتذاكر السفر والمنافع الأخرى قصيرة الأجل عند استحقاقها للموظفين.

#### ب- نظام الادخار

يتم تحميل مساهمات الشركة في نظام ادخار المساهمة المحدد على قائمة الدخل في السنة التي تتعلق بها. فيما يتعلق بهذه الخطط، تتحمل الشركة التزام نظامي بدفع المساهمات عند استحقاقها ولا توجد التزامات بدفع المنافع المستقبلية.

#### ج- منافع نهاية الخدمة

يتم رصد مخصص تعويض الموظفين بناءً على التقييم الاكتواري للالتزام الشركة بموجب اللوائح الخاصة بالموظفين في الفرع ووفقاً للمتطلبات النظامية المحلية.

يتم حساب الالتزامات المتعلقة بخطة المنافع المحددة بواسطة خبراء اكتواريين مؤهلين باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة. يتم احتساب صافي التزام الشركة بتقدير مبلغ المنافع المستقبلية التي حصل عليها الموظفون في الفترات الحالية والسابقة، وخصم المبلغ من أجل تحديد القيمة الحالية للالتزام المنافع المحددة، وخصم القيمة العادلة لموجودات الخطة (إن وجدت). خطة المنافع المحددة للشركة غير ممولة حالياً، وبالتالي، لا يوجد موجودات للخطة.

يتم إثبات إعادة قياس صافي التزام أو أصل المنافع المحددة، والتي تشمل الأرباح والخسائر الاكتوارية، والعائد لموجودات الخطة (باستثناء الفائدة) مباشرة في الدخل الشامل الآخر. تحدد الشركة صافي مصاريف الفائدة أو الدخل على صافي التزام المنافع المحددة أو الموجودات للسنة من خلال تطبيق معدل الخصم المستخدم لقياس التزام المنافع المحددة في بداية السنة على صافي الالتزام المحدد أو الأصل الافتتاحي. يتم الإثبات صافي مصروف الفائدة وتكاليف الخدمات الأخرى في قائمة الدخل

## 3. إدارة المخاطر المالية

تدار المخاطر الكامنة في أنشطة أعمال الشركة من خلال عملية التحديد والقياس والمراقبة المستمرة، والتي تخضع لحدود المخاطر والضوابط الأخرى. تتعرض الشركة لمخاطر الائتمان والسيولة والسوق والتشغيل بالإضافة إلى أشكال أخرى من المخاطر الكامنة في عملياتها المالية.

تقوم الشركة بانتظام بفحص سياسات وأنظمة إدارة المخاطر لتعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والمتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات الناشئة.

لدى الشركة إدارة مستقلة لإدارة المخاطر تقدم تقاريرها مباشرة إلى لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة. يحدد مجلس الإدارة مدى تقبل المخاطر ومعايير تحمل المخاطر وسياسات المخاطر.

### 1.3 مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان الخسارة المالية المحتملة الناشئة عن عدم قدرة العميل على الوفاء بشروط وأحكام التسهيل الائتماني. يتم قياس هذه المخاطر فيما يتعلق بالأطراف المقابلة لكل من الموجودات في قائمة المركز المالي والبنود المدرجة خارج قائمة المركز المالي.

لقد وضعت الشركة إجراءات صارمة، ليس فقط لتقييم مخاطر الائتمان ولكن أيضاً لمراقبة مخاطر الائتمان بشكل منتظم. يتم إجراء مراجعات منتظمة لكل حساب ويتم تخفيف المخاطر المحددة بعدد من الطرق. بالإضافة إلى التحليل الائتماني الدقيق، ويتم تنفيذ أحكام وشروط جميع التسهيلات الائتمانية بصرامة.

تتبع الشركة معايير صارمة قائمة على المخاطر في وضع حدود الائتمان للدول والمؤسسات المالية. كما تم تطبيق معايير حكيمة لتنظيم أنشطة الشركة الاستثمارية. لا يتم إجراء تقييمات منتظمة للحكم على الجدارة الائتمانية للطرف المقابل فحسب، بل إن المراقبة اليومية للتطورات المالية في جميع أنحاء العالم تضمن تحديد أي حدث يؤثر على ملف المخاطر في وقته.

## (2) تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تقوم الشركة باستخدام نظام تصنيف مخاطر الائتمان الداخلي الخاص بها وتصنيفات المخاطر الخارجية والتغيرات الكمية في احتمالية التخلف عن السداد وحالة التخلف عن سداد الحسابات وأحكام خبراء الائتمان والخبرة السابقة ذات الصلة، حيثما أمكن. تعتبر مخاطر الائتمان المتعلقة بتعرض معين متزايدة بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي إذا استند إلى النموذج الكمي للشركة وباستخدام الحكم الائتماني للخبرائها، حيثما أمكن، والخبرة التاريخية ذات الصلة، فقد تقرر الشركة أن التعرض قد شهد زيادة جوهرياً في مخاطر الائتمان استناداً إلى مؤشرات نوعية خاصة يعتبرها مؤشراً على ذلك وقد لا ينعكس تأثيرها بشكل كامل في تحليلها الكمي في الوقت المناسب.

كحالة من حالات التوقف عن السداد، ترى الشركة أن حدوث زيادة جوهرياً في مخاطر الائتمان يحدث في موعد لا يتجاوز تاريخ استحقاق أصل أكثر من 30 يوماً. يتم تحديد التخلف عن السداد لأيام من خلال احتساب عدد الأيام منذ انقضاء أقدم تاريخ مستحق فيما يخص عدم استلام الدفعة بشكل كامل. يتم تحديد تواريخ الاستحقاق دون الأخذ في الاعتبار أي فترة سماح قد تكون متاحة للمقترض.

تراقب الشركة فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادات الجوهرياً في مخاطر الائتمان من خلال المراجعات الدورية للتأكد من أن:

- المعايير قادرة على تحديد الزيادات الجوهرياً في مخاطر الائتمان قبل التعرض للتخلف عن السداد.
  - المعايير لا تتماشى مع النقطة الزمنية عندما يستحق أصل خلال 30 يوماً.
  - لا يوجد قلب غير مبرر في مخصص الخسارة من التحويلات بين احتمالية التخلف عن السداد لمدة 12 شهراً (المرحلة 1) واحتمالية التخلف عن السداد على مدى العمر (المرحلة 2).
- تقوم الشركة بتصنيف أدواتها المالية إلى المرحلة 1 والمرحلة 2 والمرحلة 3 وذلك بناء على منهجية الانخفاض في القيمة المطبقة كما هو مبين أدناه: -

**المرحلة 1:** بالنسبة للأدوات المالية التي لم تزداد مخاطر الائتمان المتعلقة بها بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي والتي لم تنخفض قيمتها الائتمانية منذ استحداثها، تقوم الشركة بتسجيل المخصص على أساس الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر. وسيتم تصنيف كافة الحسابات عند نشأتها ضمن المرحلة 1 فيما عدا الموجودات المشتراة أو المنشأة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة فقط.

تنشأ تركيزات مخاطر الائتمان عندما يمارس الأطراف المقابلة أنشطة عمل مشابهة في نفس المنطقة الجغرافية. تتمثل المخاطر المرتبطة بهذا التركيز في أن التعرض سيكون جوهرياً في حالة وجود اتجاه مشترك يؤثر على قطاع الأعمال / المنطقة الجغرافية. للتخفيف من هذه المخاطر، تقوم الشركة بتوزيع تعرضها، إلى أقصى حد ممكن، على أنواع مختلفة من الأطراف المقابلة. ومع ذلك، عندما يكون التركيز حتمياً، تتخذ الشركة المزيد من الاحتياطات الكافية لتقليل هذه المخاطر الإضافية إلى مستويات مقبولة.

## (1) الخسارة الائتمانية المتوقعة - الزيادة الجوهرياً في مخاطر الائتمان

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التخلف عن السداد للأداة المالية قد زادت بشكل كبير منذ الإثبات الأولي، تقوم الشركة بالأخذ في الحسبان المعلومات المعقولة والداعمة ذات الصلة والمتوفرة بدون تكلفة أو جهد غير مبرر. ويشمل ذلك المعلومات والتحليل الكمي والنوعي، استناداً إلى الخبرة التاريخية للشركة وتقييم الائتمان على نحو مستنير بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

بالنسبة لمحفظة الشركة غير المخصصة للأفراد، تقوم الشركة بتقييم الزيادة الجوهرياً في مخاطر الائتمان على مستوى الطرف المقابل حيث يتم إجراء التصنيف الداخلي حالياً على مستوى الطرف المقابل ولا يتم إجراء تصنيف داخلي على مستوى المنشأة. تحتفظ الشركة بتصنيف على مستوى المنشأة وهو التصنيف الداخلي للطرف المقابل في تاريخ إنشاء المنشأة وتاريخ التقييم.

تطبق الشركة وسيلة مخاطر الائتمان المنخفض على استثمارها في سندات الدين عندما يكون تصنيفها الخارجي ضمن درجة الاستثمار أو أعلى.

تقوم الشركة بتخصيص كل تعرض وفقاً لدرجة المخاطر الائتمانية بناءً على مجموعة متنوعة من البيانات التي يتم تحديدها على أنها تنبؤ لمخاطر التخلف عن السداد وتطبيق حكم الخبراء الائتماني. ويتم تحديد درجات المخاطر الائتمانية باستخدام العوامل الكمية والنوعية التي تعتبر مؤشراً لمخاطر التخلف عن السداد. وهذه العوامل تختلف تبعاً لطبيعة التعرض ونوع المقترض.

يتم تحديد درجات مخاطر الائتمان ومعاييرها بحيث تزيد مخاطر التخلف عن السداد مع تدهور مخاطر الائتمان، على سبيل المثال، الفرق في مخاطر التخلف عن السداد بين درجتي مخاطر الائتمان 1 و 2 أصغر من الفرق بين درجتي مخاطر الائتمان 2 و 3.

يتم تخصيص درجة المخاطر الائتمانية لكل تعرض للمحافظ غير المخصصة للأفراد عند الإثبات المبدئي بناءً على المعلومات المتاحة حول المقترض. تخضع المخاطر للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي إلى نقل التعرض إلى درجة مخاطر ائتمان مختلفة. تشمل مراقبة التعرض للمحافظ غير المخصصة للأفراد استخدام البيانات التالية.

- المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء الفحص الدوري لملفات العملاء - على سبيل المثال، القوائم المالية المراجعة وحسابات الإدارة والموازنات والتوقعات.
- بيانات من الوكالات المرجعية الائتمانية والمقالات الصحفية التغييرات في التصنيفات الائتمانية الخارجية.
- التغييرات الجوهرية الفعلية والمتوقعة في البيئة السياسية والتنظيمية التقنية للمقترض أو في أنشطته التجارية.

#### (4) إنشاء هيكل أجل لاحتماالية التخلف عن السداد

إن درجات المخاطر الائتمانية هي مدخلات رئيسية في تحديد هيكل المصطلح للتعرضات لاحتماالية التخلف عن السداد. تقوم الشركة بجمع معلومات الأداء والتخلف عن السداد حول تعرضها لمخاطر الائتمان التي يتم تحليلها حسب نوع المنتج والمقترض بالإضافة إلى درجات مخاطر الائتمان.

تستخدم الشركة نماذج إحصائية لتحليل البيانات التي يتم جمعها وتوليد تقديرات العمر المتبقي لاحتماالية التخلف عن السداد على مدى العمر الإنتاجي للتعرضات وكيفية التنبؤ بالتغير فيها نتيجة لمرور الوقت.

**المرحلة 2:** بالنسبة للأدوات المالية التي ازدادت مخاطر الائتمان المتعلقة بها بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي ولكن لم تنخفض قيمتها الائتمانية، تقوم الشركة بتسجيل المخصص على أساس الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي.

وفيما يتعلق بالمحفظة غير المخصصة للأفراد، هناك العديد من المؤشرات التي يتم استخدامها لنقل التعرضات إلى المرحلة 2، وتشتمل تلك المؤشرات بشكل رئيسي على حسابات المقترض المصنفة داخلياً وفق الجدارة الائتمانية التي تزيد عن أو تعادل 7 أيام من التأخر عن السداد إلى 30 يوماً أو أكثر كما في 31 ديسمبر 2022.

إضافة إلى ما ورد أعلاه، يتم تصنيف الحسابات المشار إليها الخاضعة للمراقبة / إعادة الهيكلة كما في 31 ديسمبر 2022، بما في ذلك الحسابات التي تم إعادة هيكلتها خلال 12 شهراً الأخيرة ضمن المرحلة 2. بالإضافة إلى ذلك، في حالة التعرضات السيادية، تأخذ الشركة بعين الاعتبار مصفوفة مخصصات الديون السيادية المحددة، من قبل مصرف البحرين المركزي. وعليه، فإن تعرضات الديون السيادية التي يكون إجمالي درجاتها أقل من 10 من الممكن تصنيفها ضمن المرحلة 2 وذلك على أساس كل حالة على حدة.

**المرحلة 3:** بالنسبة للأدوات المالية المنخفضة القيمة الائتمانية، تقوم الشركة بإثبات الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي. ويتم استخدام عملية تحديد التخلف عن السداد، أي أيام التخلف عن السداد لأكثر من 90 يوماً كمرحلة 3.

#### (3) درجات مخاطر الائتمان

يضمن نظام التصنيف الائتماني الداخلي وعملية الفحص التحديد الفوري لأي تدهور في مخاطر الائتمان ومن ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. إن عمليات التصنيف الداخلي للشركة تتم وفق مقياس مكون من 7 نقاط بشأن المقترضين غير المتخلفين عن السداد والذي يأخذ بعين الاعتبار القوة المالية للمقترض بالإضافة إلى الجوانب النوعية للوصول إلى تصور شامل لمخاطر التخلف عن السداد المتعلقة بالمقترض.

كما يتم أيضاً تقسيم مقاييس التصنيف هذه إلى فئات تعكس التقديرات بشأن الحد الأقصى للخسارة المحتملة في حالة وقوع حادثة التخلف عن السداد. ويتم فحص تصنيفات المخاطر المخصصة لكل مقترض على أساس سنوي على الأقل. وتمكن المراقبة المنتظمة للمحفظة الشركة من إنهاء الحسابات التي تثبت وجود تدهور بشأن مخاطر الائتمان. كما تستخدم الشركة أيضاً درجات التصنيف المحددة من قبل وكالات التصنيف مثل موديز وستاندرد آند بورز وفيتش كجزء من عملية التقييم عند النظر في التعرضات الخاصة بالمنشآت المصنفة.



## 6) دمج المعلومات المستقبلية

تقوم الشركة بدمج معلومات مستقبلية عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان للأداة قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي وقياسها لخسارة الائتمانية المتوقعة. بناءً على دراسة مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية الخارجية والتوقعات، تقوم الشركة بصياغة وجهة نظر «الحالة الأساسية» التي يكون عليها التوجه المستقبلي للتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة من سيناريوهات التوقعات المحتملة الأخرى. وتنطوي هذه العملية على تطوير سيناريوهات اقتصادية إضافية، والنظر في الاحتمالات النسبية لكل نتيجة.

يتم استخدام توقعات الاقتصاد الكلي الخارجية المتاحة من صندوق النقد الدولي لإعداد توقعات الحالة الأساسية. وبالنسبة للسيناريوهات الأخرى، يتم إجراء التعديلات على توقعات الحالة الأساسية بناءً على تقدير الخبراء. كما تقوم الشركة باستخدام سيناريوهات متعددة ويتم تحديد الاحتمالات بشأن كل سيناريو وفقاً لتقدير الخبراء. وتخضع التعديلات على توقعات الحالة الأساسية للاقتصاد الكلي إلى موافقة لجنة الائتمان بالشركة العربية للاستثمار.

تمثل الحالة الأساسية النتيجة الأكثر ترجيحاً وتتماشى مع المعلومات التي تستخدمها الشركة لأغراض أخرى. تمثل السيناريوهات الأخرى نتائج أكثر تبايناً وأكثر تشاؤمية. تقوم الشركة بشكل منتظم بإجراء اختبار الضغط للصدمات الأكثر تطرفاً لمعايرة تحديده لهذه السيناريوهات التمثيلية الأخرى.

قامت الشركة بتحديد وتوثيق المحركات الرئيسية لمخاطر الائتمان وخسائر الائتمان لكل محافظة من الأدوات المالية، وقد قام باستخدام تحليل البيانات التاريخية بتقدير العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومخاطر الائتمان وخسائر الائتمان. تضمنت السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة كما في 31 ديسمبر 2022 النطاقات التالية من المؤشرات الرئيسية.

- الناتج المحلي الإجمالي
- التضخم
- صافي الإقراض
- صافي الدين
- الانفاق الحكومي
- معدلات البطالة
- استثمارات
- ودائع ادخار

يتضمن هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التخلف عن السداد وعوامل الاقتصاد الكلي بالإضافة إلى التحليل المتعمق لأثر بعض العوامل الأخرى (مثل خبرة التصل) على مخاطر التخلف عن السداد. بالنسبة إلى معظم التعرضات، تتضمن مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية نمو الناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات والادخارات والتضخم وصافي الإقراض وصافي الدين والنفقات الحكومية ومعدلات البطالة.

بعد الأخذ بعين الاعتبار مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية الخارجية والتوقعات، تقوم الشركة بصياغة وجهة نظر «الحالة الأساسية» للتوجه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة من سيناريوهات التوقعات المحتملة الأخرى (أي بشأن إدراج المعلومات المستقبلية). تستخدم الشركة بعد ذلك هذه التوقعات لتعديل تقديراتها لاحتمالية التخلف عن السداد.

## 5) تعريف «التخلف عن السداد»

تعتبر الشركة أن الأصل المالي في حالة تخلف عن السداد عندما:

- يكون من غير المرجح قيام المقترض بسداد التزاماته الائتمانية تجاه الشركة بالكامل دون استخدام الشركة لحقها في اتخاذ إجراءات مثل تحقيق الضمان المقدم (إن وجد)، أو
- يكون المقترض متأخر السداد لأكثر من 90 يومًا على أي التزام ائتماني جوهري للشركة. تعتبر السحوبات على المكشوف متأخرة السداد بمجرد أن ينتهك العميل الحد الموصي به أو تم إخطاره بحدود أقل من المبلغ الحالي القائم.

عند تقييم ما إذا كان المقترض في حالة تخلف عن السداد، تضع الشركة في اعتبارها المؤشرات التالية:

النوعية - مثل انتهاكات التعهد:

الكمية - مثل وضع التخلف عن السداد وعدم سداد الالتزام الآخر لنفس المصدر للشركة؛ و بناءً على البيانات التي تم تطويرها داخلياً والتي تم الحصول عليها من مصادر خارجية.

قد تتفاوت المدخلات في تقييم ما إذا كانت إحدى الأدوات المالية في حالة تخلف عن السداد وأهميتها مع مرور الوقت لتعكس التغيرات في الظروف.



## (7) الموجودات المالية المعدلة

ان تقديرات احتمالية التخلف عن السداد هي تقديرات في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس النماذج الإحصائية، ويتم تقييمها باستخدام أدوات التصنيف المصممة وفقاً لفئات مختلفة من الأطراف المقابلة والتعرضات.

تستخدم الشركة احتمالية التخلف عن السداد خلال الدورة طبقاً لوكالات التصنيف الخارجية ويتم إجراء تعديل على عوامل الاقتصاد الكلي لتحويل احتمالية التخلف عن السداد خلال الدورة إلى احتمالية التخلف عن السداد عند نقطة من الزمن.

الخسارة بافتراض التخلف عن السداد هي حجم الخسارة المحتملة إذا كان هناك تخلف عن السداد. تراعي نماذج الخسارة بافتراض التخلف عن السداد الهيكل والضمان وأقدمية المطالبة وقطاع عمل الطرف المقابل وتكاليف استرداد أي ضمان يعتبر أساسياً للأصل المالي.

وفيما يتعلق بتقدير الخسارة بافتراض التخلف عن السداد كما في 31 ديسمبر 2022، قامت الشركة باستخدام تقدير نظامي للخسارة بافتراض التخلف عن السداد بواقع 60% للتعرض غير المضمون.

يمثل مستوى التعرض للمخاطر عند التخلف عن السداد التعرض المتوقع في حالة التخلف عن السداد. تستمد الشركة التعرض للمخاطر عند التخلف عن السداد من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغييرات المحتملة للمبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن تعرض الأصل المالي للمخاطر عند التخلف عن السداد هو إجمالي قيمته الدفترية. بالنسبة لارتباطات الإقراض والضمانات المالية، يشتمل التعرض للمخاطر عند التخلف عن السداد على المبلغ المسحوب، بالإضافة إلى المبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن كتابتها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها وفقاً للملاحظات التاريخية والتوقعات المستقبلية.

إن فترة التعرض تضع حدًا للفترة التي يتم على مداها أخذ حالات التخلف عن السداد بعين الاعتبار ومن ثم تؤثر على تحديد حالات احتمالية التخلف عن السداد وقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة (لإسيما بشأن حسابات المرحلة 2 مع الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي).

وفيما يتعلق بالمحافظ غير المخصصة للأفراد كما في 31 ديسمبر 2022، تم استخدام تقدير معامل التحويل الائتماني بنسبة 100%.

وشريطة استخدام الحد الأقصى لاحتمالية التخلف عن السداد لمدة 12 شهراً للموجودات المالية التي لم ترتفع فيها مخاطر الائتمان بشكل جوهري، تقوم الشركة بقياس التعرض عند التخلف عن السداد في ضوء مخاطر التخلف عن السداد خلال فترة التعاقد القصوى (بما في ذلك خيارات التمديد للمقترض) التي تتعرض الشركة على مدارها لمخاطر الائتمان، حتى لو قررت الشركة تقديم مدة أطول لأغراض إدارة المخاطر. تمتد المدة التعاقدية القصوى إلى التاريخ الذي يحق فيه للشركة بسداد سلف أو إنهاء ارتباط القرض أو الضمان.

قد يتم تعديل الشروط التعاقدية للقرض لعدد من الأسباب، بما في ذلك تغير ظروف السوق ومحتجزات العملاء وعوامل أخرى لا تتعلق بتدهور الائتمان الحالي أو المحتمل للعميل. قد يتم إلغاء إثبات القرض القائم الذي تم تعديل شروطه ويتم إثبات القرض الذي أعيد التفاوض عليه كقرض جديد بالقيمة العادلة وفقاً للسياسة المحاسبية.

تقوم الشركة بإعادة التفاوض بشأن قروض العملاء خلال الأزمات المالية (يُشار إلى ذلك باسم «أنشطة التحمل») بغرض زيادة فرص التحصيل وتخفيض مخاطر التخلف عن السداد. ووفقاً لسياسة التحمل لدى الشركة، يتم منح مهل القروض على أساس انتقائي في حال كان العميل عاجزاً في الوقت الحالي عن الوفاء بديونه أو كانت هناك مخاطر هامة من حالة التخلف عن السداد، مع وجود دليل على أن المدين قد بذل كافة الجهود المعقولة للسداد وفقاً للشروط التعاقدية الأصلية، ويكون من المتوقع أن يتمكن المدينون من الوفاء بالشروط المعدلة.

تتضمن الشروط المعدلة عادة تمديد فترة الاستحقاق وتغيير توقيت مدفوعات الفائدة وتعديل تعهدات القروض.

بالنسبة للموجودات المالية التي تم تعديلها كجزء من سياسة التحمل الخاصة بالشركة، فإن تقدير احتمالية التخلف عن السداد يعكس ما إذا كان التعديل قد أدى إلى تحسين أو استعادة قدرة الشركة على جمع الفائدة والمبلغ الأساسي وخبرة الشركة السابقة في إجراء تحمل مماثل. وكجزء من هذه العملية، تقوم الشركة بتقييم أداء الدفع للمقترضين للشروط التعاقدية المعدلة وتتنظر في مختلف المؤشرات السلوكية.

عادةً ما يكون التحمل مؤشراً كمياً على زيادة جوهريّة في مخاطر الائتمان، وقد يُشكل توقع التحمل دليلاً على أن التعرض منخفض القيمة الائتمانية/ في حالة التخلف عن السداد. يحتاج العميل لإثبات سلوك السداد الجيد باستمرار خلال فترة 12 شهراً قبل أن يصبح التعرض منخفض القيمة الائتمانية وفي حالة تخلف عن السداد.

## (8) قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة

تمثل المدخلات الرئيسية في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة هيكل الآجال للمتغيرات التالية:

- احتمالية التخلف عن السداد.
  - الخسارة الناتجة عن التخلف عن السداد.
  - التعرض للمخاطر عند التخلف عن السداد.
- وتستمد هذه المقاييس عمومًا من النماذج الإحصائية المطورة داخليًا والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها لتعكس معلومات مستقبلية كما هو موضح أعلاه.

## 2.3 تحليل جودة الائتمان

يوضح الجدول التالي المعلومات حول الجودة الائتمانية للموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة واستثمارات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. بالنسبة للموجودات المالية، تمثل المبالغ في الجدول إجمالي المبالغ الدفترية ما لم يتم تحديده بشكل محدد. وبالنسبة لالتزامات القروض وعقود الضمانات المالية، تمثل المبالغ في الجدول المبالغ الملتمزم بها أو المضمونة، على التوالي.

### نقد وأرصدة لدى البنوك

31 ديسمبر 2022				
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	
298,890	-	-	298,890	درجة استثمارية
208,796	-	-	208,796	درجة غير استثمارية
51	51	-	-	منخفضة القيمة بصورة منفردة
<b>507,737</b>	<b>51</b>	<b>-</b>	<b>507,686</b>	<b>المجموع</b>
31 ديسمبر 2021				
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	
198,089	-	-	198,089	درجة استثمارية
190,844	-	-	190,844	درجة غير استثمارية
68	68	-	-	منخفضة القيمة بصورة منفردة
<b>389,001</b>	<b>68</b>	<b>-</b>	<b>388,933</b>	<b>المجموع</b>

## قروض ودفوعات مقدمة

31 ديسمبر 2022				
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	قياسية
133,717	-	-	133,717	
<b>133,717</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>133,717</b>	<b>المجموع</b>
31 ديسمبر 2021				
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	قياسية
269,360	-	-	269,360	
<b>269,360</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>269,360</b>	<b>المجموع</b>
موجودات أخرى				
31 ديسمبر 2022				
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	قياسية
4,223	-	-	4,223	
<b>4,223</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>4,223</b>	<b>المجموع</b>
31 ديسمبر 2021				
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	قياسية
11,324	-	-	11,324	
<b>11,324</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>11,324</b>	<b>المجموع</b>

## سندات استثمار الديون بالتكلفة المطفأة

### 31 ديسمبر 2022

المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	درجة استثمارية
48	-	-	48	
<b>48</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>48</b>	<b>المجموع</b>

### 31 ديسمبر 2021

المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	درجة استثمارية
48	-	-	48	
<b>48</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>48</b>	<b>المجموع</b>

## سندات استثمار الديون بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

### 31 ديسمبر 2022

المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	قياسية
665,141	-	-	665,141	
400	-	400	-	تحت المراقبة
<b>665,541</b>	<b>-</b>	<b>400</b>	<b>665,141</b>	<b>المجموع</b>

### 31 ديسمبر 2021

المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	قياسية
735,339	-	-	735,339	
<b>735,339</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>735,339</b>	<b>المجموع</b>

يتم تحديد درجات جودة الائتمان أدناه:

**الدرجة الاستثمارية:** الموجودات المالية التي تنطوي على مخاطر منخفضة من التخلف عن السداد بتصنيف من AAA إلى BBB- (أو ما يعادلها) من قبل وكالة ائتمان خارجية أو بتصنيف (من 1 إلى 4-) وفقاً لنظام التصنيف الائتماني الداخلي.

**الدرجة غير الاستثمارية:** الموجودات المالية التي تحمل مخاطر ائتمانية أعلى وتصنيف ائتماني أقل من الموجودات ذات الدرجة الاستثمارية، بتصنيف أقل من BBB- (أو ما يعادلها) من قبل وكالة ائتمان خارجية أو بتصنيف أعلى من 4- وفقاً لنظام التصنيف الائتماني الداخلي.

**الموجودات العاملة (قياسية / عادية):** الأصل العامل هو الذي لا ينطوي على أي مشاكل ولا يحمل أكثر من المخاطر الاعتيادية المرتبطة بالعمل. ويجب ألا يكون هذا الأصل من الموجودات غير العاملة.

**تحت المراقبة:** الموجودات المالية التي تدهورت في جودة الائتمان منذ الإثبات المبدئي ولكنها لا تقدم دليلاً موضوعياً على حدوث خسارة ائتمانية.

**الخاصة:** الموجودات غير العاملة التي تأخر سداد أقساطها أو فوائدها عن موعد استحقاقها لأكثر من 360 يوماً تسمى الموجودات الخاصة؛ وتعتبر موجودات غير قابلة للاسترداد ويجب رصد مخصص لهذه الحسابات بالكامل في دفاتر الشركة حيث لا يوجد مبرر من وجهة نظر موضوعية لتأخير تصنيف الأصل تحت فئة المشكوك في تحصيلها بسبب احتمالية الاسترداد الجزئي في المستقبل.

إن مخاطر الائتمان بناءً على احتمالية التخلف عن السداد موضحة أدناه

مخاطر الائتمان بناءً على احتمالية التخلف عن السداد

إجمالي القيمة الدفترية المضمونة		إجمالي القيمة الدفترية غير المضمونة		31 ديسمبر 2022
الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	(%)
-	-	-	99,192	0,10 - 0,00
-	-	-	343,099	0,40 - 0,11
-	-	-	284,469	1,00 - 0,41
-	-	-	580,316	3,00 - 1,01
-	-	400	48	50,00 - 25,01
-	-	-	-	+50,01
-	-	400	1,307,124	المجموع

إجمالي القيمة الدفترية المضمونة		إجمالي القيمة الدفترية غير المضمونة		31 ديسمبر 2021
الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	(%)
-	-	-	514,056	0,10 - 0,00
-	-	-	283,953	0,40 - 0,11
-	-	-	595,930	3,00 - 0,41
-	-	-	7,500	6,00 - 3,01
-	-	-	48	50,00 - 25,01
-	-	-	-	+50,01
-	-	-	<b>1,401,487</b>	<b>المجموع</b>

### 1.2.3 سياسات رقابة وتخفيف المخاطر

من أجل إدارة فعالة لمخاطر الائتمان، قام مجلس الإدارة باعتماد سياسات تحدد معايير قبول المخاطر والمنهجية المتعلقة بالمخاطر لوضع حدود للدول والمقترضين / الأطراف المقابلة. علاوة على ذلك، للتخفيف من مخاطر تركيز الائتمان، توضح السياسات الحدود للقطاعات والمنتجات والمخاطر.

فيما يلي مقياس الرقابة وتخفيف المخاطر المحددة:

(أ) الضمانات

تتبنى الشركة مجموعة من السياسات والممارسات التي تعمل على الحد من مخاطر الائتمان، وأكثر هذه السياسات والممارسات شيوعاً هي الحصول على ضمانات مقابل الأموال الممنوحة. تطبق الشركة إرشادات بشأن قبول فئات معينة من الضمانات لتقليل مخاطر الائتمان.

(ب) ترتيبات المقاصة الرئيسية

تقوم الشركة بالحد من التعرض لخسائر الائتمان وذلك بإبرام ترتيبات مقاصة رئيسية مع الأطراف الأخرى التي لديها معاملات جوهرية مع الشركة.

## 2.2.3 الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان دون الأخذ بعين الاعتبار أي ضمانات أو تحسينات ائتمانية أخرى

يبين الجدول التالي الحد الأقصى لتعرض الشركة لمخاطر الائتمان للبنود الواردة وغير الواردة في قائمة المركز المالي. إن الحد الأقصى للتعرض المذكور يظهر قبل أثر التخفيف من خلال استخدام المقاصة الرئيسية وترتيبات الضمانات، ولكن بعد خصم أي مخصص انخفاض في القيمة.

الحد الأقصى للتعرض	
2021	2022
<b>فيما يلي تعرضات مخاطر الائتمان المتعلقة بالتعرضات الممولة:</b>	
388,988	507,654
نقد وأرصدة لدى البنوك	
58,000	64,500
قروض ودفعات مقدمة للبنوك	
211,360	68,166
قروض ودفعات مقدمة لمؤسسات غير بنكية	
735,339	665,541
سندات دين استثمارية	
11,324	4,223
موجودات أخرى	
1,405,011	1,310,084
<b>فيما يلي تعرضات مخاطر الائتمان المتعلقة بالتعرضات غير الممولة:</b>	
<b>التزامات محتملة</b>	
-	50,000
ارتباطات قروض	
-	50,000
1,405,011	1,360,084
<b>في 31 ديسمبر</b>	

تم تصنيف 100% من السحوبات البنكية على المكشوف ومحفظة القروض والدفعات المقدمة ضمن الموجودات القياسية وفقاً لسياسة الائتمان المعتمدة (31 ديسمبر 2021: 100%).

تعتبر 100% من السحوبات البنكية على المكشوف ومحفظة القروض والدفعات المقدمة غير متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها (31 ديسمبر 2021: 100%).

ما يقرب من 31% (31 ديسمبر 2021: 29%) من سندات الدين ذات تصنيف ائتماني A- على الأقل.

يوضح الجدول أعلاه أسوأ احتمال لمخاطر الائتمان التي يمكن أن تتعرض لها الشركة كما في 31 ديسمبر 2022 و 2021 وذلك بدون الأخذ بعين الاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو تعزيزات ائتمانية أخرى. بالنسبة للموجودات الواردة في قائمة المركز المالي، تم تقويم التعرضات المذكورة أعلاه على أساس صافي القيمة الدفترية المسجلة في قائمة المركز المالي بعد خصم أي انخفاض في القيمة.

إن الإدارة واثقة من مقدرتها على الاستمرار في الرقابة والحفاظ على أدنى حد من التعرض لمخاطر الائتمان الناتجة عن محفظة القروض والدفعات المقدمة وسندات الدين وفقاً لما يلي:



### 3.2.3 جودة الائتمان للموجودات العالية

فيما يلي ملخص بالمخاطر الائتمانية كما في 31 ديسمبر. إن هذه الأرقام تمثل المبلغ الإجمالي دون مخصص الانخفاض في القيمة المتعلق بها:

المجموع	منخفضة القيمة بصورة فردية	متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة	غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة	
			عادية	تحت المراقبة
<b>31 ديسمبر 2022</b>				
507,737	51	-	-	507,686
677,231	11,690	400	-	665,141
قروض ودفوعات مقدمة				
65,134	-	-	-	65,134
- قروض ودفوعات مقدمة للبنوك				
68,583	-	-	-	68,583
- قروض ودفوعات مقدمة لمؤسسات غير بنكية				
4,223	-	-	-	4,223
موجودات أخرى				
1,322,908	11,741	400	-	1,310,767
<b>31 ديسمبر 2021</b>				
389,001	68	-	-	388,933
747,029	11,690	-	-	735,339
قروض ودفوعات مقدمة				
58,000	-	-	-	58,000
- قروض ودفوعات مقدمة للبنوك				
211,360	-	-	-	211,360
- قروض ودفوعات مقدمة لمؤسسات غير بنكية				
11,324	-	-	-	11,324
موجودات أخرى				
1,416,714	11,758	-	-	1,404,956

بلغ مجموع مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للسحوبات البنكية على المكشوف والقروض والدفوعات المقدمة كما في 31 ديسمبر 2022: 1,051 ألف دولار أمريكي (31 ديسمبر 2021: 678 ألف دولار أمريكي). تم تقديم معلومات إضافية عن مخصص الانخفاض في قيمة السحوبات البنكية على المكشوف والقروض والدفوعات المقدمة في الإيضاح رقم (9). بلغ مجموع مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة لسندات الدين 13,729 ألف دولار أمريكي (31 ديسمبر 2021: 12,768 ألف دولار أمريكي).

## 4.2.3 تركيز المخاطر للموجودات المالية المعرضة لمخاطر الائتمان

### (أ) القطاعات الجغرافية

يوضح الجدول أدناه مخاطر الائتمان الرئيسية التي تتعرض لها الشركة وذلك بالقيم الدفترية لها، مصنفة حسب المنطقة الجغرافية. قامت الشركة في هذا الجدول بتوزيع مخاطر الائتمان على المناطق حسب مكان إقامة الأطراف المقابلة.

المجموع	غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية	آسيا	الدول العربية الأخرى	دول الخليج	
507,649	1,649	54,723	3,037	448,240	نقد وأرصدة لدى البنوك
132,666	-	-	68,091	64,575	قروض ودفوعات مقدمة
665,541	329,100	34,599	67,332	234,510	سندات دين
4,223	14	-	258	3,951	موجودات أخرى
<b>1,310,079</b>	<b>330,763</b>	<b>89,322</b>	<b>138,718</b>	<b>751,276</b>	<b>في 31 ديسمبر 2022</b>
					بنود خارج قائمة المركز المالي
50,000	-	-	-	50,000	ارتباط قرض غير مسحوب
388,988	1,010	56,203	38	331,737	نقد وأرصدة لدى البنوك
268,682	-	7,500	41,360	219,822	قروض ودفوعات مقدمة
735,380	389,257	40,256	60,663	245,204	سندات دين
11,324	635	83	2,094	8,512	موجودات أخرى
<b>1,404,374</b>	<b>390,902</b>	<b>104,042</b>	<b>104,155</b>	<b>805,275</b>	<b>في 31 ديسمبر 2021</b>
					بنود خارج قائمة المركز المالي
-	-	-	-	-	ارتباط قرض غير مسحوب

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 30 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

### 3.3 مخاطر السوق

إن أمين الخزينة هو المسؤول الأول عن إدارة مخاطر سعر الفائدة. يتم تقديم تقارير عن المراكز والمخاطر العامة إلى الإدارة العليا للفحص ويتم تعديل المراكز إذا اقتضت الضرورة. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بانتظام بفحص محفظة حساسية سعر الفائدة وتأثيرها على الأرباح. يتم اتخاذ القرارات الاستراتيجية بهدف توليد إيرادات فائدة قوية ومستقرة بمرور الوقت.

يوضح الجدول الآتي حساسية التغيرات المعقولة في سعر الفائدة مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة، في قائمة الدخل للشركة. تمثل حساسية الدخل تأثير التغيرات المفترضة في سعر الفائدة على الموجودات المالية والمطلوبات المالية المقتناة لغير أغراض المتاجرة بفائدة عائمة والموجودات والمطلوبات المالية بفائدة ثابتة والتي تم إعادة قياسها إلى القيمة العادلة كما في 31 ديسمبر. وفي حالة زيادة أسعار الفائدة السائدة بالسوق بالمبالغ الظاهرة في الجدول، فإن صافي الدخل وحقوق المساهمين سيتأثران طبقاً لما هو مبين أدناه. إن أي انخفاض مماثل في أسعار الفائدة سيكون له تأثير مساو ولكن معاكس

تمثل مخاطر السوق مخاطر الخسائر المحتملة الناتجة عن التغيرات في أسعار سوق الأدوات المرتبطة بسعر الفائدة والأسهم في محفظة التداول وصرف العملات الأجنبية في الشركة. ولتحديد وتقويم وقياس وإدارة ومراقبة والتخفيف من مخاطر السوق، توجد هناك سياسات وإجراءات وأنظمة تقنية معلومات مطبقة.

#### (أ) مخاطر سعر الفائدة

يتم قياس مخاطر سعر الفائدة بالقدر الذي تؤثر فيه التغيرات في سوق سعر الفائدة على هوامش الربح وصافي إيرادات الفائدة والقيمة الاقتصادية للأسهم الشركة. يتم استخدام عملية إدارة الموجودات والمطلوبات للشركة لإدارة مخاطر سعر الفائدة من خلال هيكله المحافظ الواردة وغير الواردة في قائمة المركز المالي. سوف يتأثر صافي إيرادات الفائدة نتيجة للتقلبات في سعر الفائدة بقدر تغير هيكل إعادة تسعير الموجودات المرتبطة بفوائد عن تلك الخاصة بالمطلوبات. تهدف الشركة إلى تحقيق نمو مستقر في الأرباح من خلال الإدارة الفعالة للموجودات والمطلوبات مع تثبيت مركزها بشكل انتقائي للاستفادة من التغيرات قصيرة الأجل في مستويات سعر الفائدة.

تستخدم الشركة تحليل الفجوة في سعر الفائدة لقياس حساسية سعر الفائدة من الأرباح السنوية المستحقة لإعادة تسعير عدم التطابق بين مراكز الموجودات والمطلوبات والمشتقات الحساسة لأسعار الفائدة. يستخدم تحليل الفترة المعدلة لقياس حساسية سعر الفائدة على محفظة الدخل الثابت. يستخدم تحليل قيمة نقطة الأساس لاحتساب التغيرات في قيمة الموجودات والمطلوبات وذلك في ضوء تغير نقطة أساس واحدة في أسعار الفائدة وتأثيرها على حقوق المساهمين بالشركة.

المجموع	جنيه إسترليني 25 نقطة أساس	دينار بحريني 25 نقطة أساس	ريال سعودي 25 نقطة أساس	درهم إماراتي 25 نقطة أساس	يورو 25 نقطة أساس	دولار أمريكي 25 نقطة أساس	
<b>مخاطر سعر الفائدة 31 ديسمبر 2022</b>							
<b>موجودات مالية:</b>							
1,260		438	116	26	-	680	نقد وأرصدة لدى البنوك
332	-	-	-	-	-	332	قروض ودفوعات مقدمة
885	-	-	-	-	134	751	سندات دين
2,477	-	438	116	26	134	1,763	الأثر على الموجودات المالية
<b>مطلوبات مالية:</b>							
(816)	-	-	-	(1)	-	(815)	ودائع
(816)	-	-	-	(1)	-	(815)	الأثر على المطلوبات المالية
1,661	-	438	116	25	134	948	الأثر على نتائج الشركة
<b>مخاطر سعر الفائدة 31 ديسمبر 2021</b>							
<b>موجودات مالية:</b>							
789	-	414	20	2	-	353	نقد وأرصدة لدى البنوك
673	-	-	-	-	-	673	قروض ودفوعات مقدمة
1,018	-	-	-	-	142	876	سندات دين
2,480	-	414	20	2	142	1,902	الأثر على الموجودات المالية
<b>مطلوبات مالية:</b>							
(908)	-	-	-	(1)	-	(907)	ودائع
(908)	-	-	-	(1)	-	(907)	الأثر على المطلوبات المالية
1,572	-	414	20	1	142	995	الأثر على نتائج الشركة

### إدارة إصلاح مؤشر سعر الفائدة والمخاطر المرتبطة به

سعر الفائدة السائدة بين البنوك في أجزاء أخرى من الشركة. سيتم تعديل القروض والدفوعات المقدمة للشركات في المفاوضات الثنائية مع الأطراف المقابلة، عند الاقتضاء.

تراقب الشركة وتيرة الانتقال من معدلات سعر الفائدة السائدة بين البنوك إلى معدلات مرجعية جديدة من خلال مراجعة مجموع المبالغ للعقود التي لم تتحول بعد إلى معدل مرجعي بديل ومبالغ هذه العقود التي تتضمن بندًا احتياطيًا مناسبًا. تعتبر الشركة أن العقد لم ينتقل بعد إلى سعر مرجعي بديل عندما ترتبط الفائدة بموجب العقد بمؤشر سعر مرجعي لا يزال خاضعًا لإصلاح معدلات سعر الفائدة السائدة بين البنوك، حتى لو كان يتضمن بندًا احتياطيًا يتعامل مع وقف معدلات سعر الفائدة السائدة بين البنوك الحالي (يُشار إليه باسم «عقد لم يتم إصلاحه»).

يوضح الجدول الآتي تفاصيل جميع الموجودات المالية التي تحتفظ بها الشركة في 31 ديسمبر 2022 وستستحق بعد 30 يونيو 2023 لمعدلات سعر الفائدة لبيور بالدولار الأمريكي الخاضعة لإصلاح آييور والمطلوبة للتحويل إلى مؤشر الإيرادات السنوية المتكررة. يستثني الجدول التعرض لآييور الذي سينتهي قبل أن يكون التحويل مطلوبًا.

الفئة	العملة	نوع الأداة	المجموع
موجودات مالية	دولار امريكي	أوراق مالية استثمارية	144,100
		قروض ودفوعات مقدمة	37,231
			181,331

كما في 31 ديسمبر 2022، لا تحتفظ الشركة بالمطلوبات المتغيرة على أساس سعر لبيور بالدولار الأمريكي والتي تستحق بعد تاريخ توقف سعر لبيور بالدولار الأمريكي في 30 يونيو 2023.

بعد قرار المنظمين العالميين بالتخلص التدريجي من معدلات سعر الفائدة السائدة بين البنوك «إييور» واستبدالها بأسعار مرجعية بديلة، أنشأت الشركة لجنة خاصة للتحويل من سعر الفائدة «إييور» («لجنة التحويل») لإدارة التحويل لأي من عقودها التي يمكن أن تتأثر بذلك. يقود لجنة مهام التحويل كبار الممثلين من دوائر عدة لدى الفرع بما في ذلك الدائرة التجارية والمالية ودوائر المخاطر والامتثال والعمليات والتكنولوجيا والدائرة القانونية. تشمل أهداف لجنة التحويل تقييم المدى الذي تشير فيه القروض والدفوعات المقدمة والتزامات القروض والمطلوبات إلى التدفقات النقدية لسعر الفائدة السائد بين البنوك (إييور)، وما إذا كانت هذه العقود بحاجة إلى تعديل نتيجة لإصلاح سعر الفائدة السائد بين البنوك (إييور)، وتقييم الأثر المالي والمحاسبي لهذه التعديلات وكيفية إدارة الاتصال حول إصلاح سعر الفائدة السائد بين البنوك (إييور) مع الأطراف المقابلة الخارجية وأصحاب المصلحة الداخليين. خلال سنة 2021، انتقلت الشركة إلى أنظمة جديدة لاستيعاب متطلبات أسعار الفائدة الخالية من المخاطر الجديدة ووضعت خططًا وإجراءات وعمليات مفصلة لدعم التحويل. بعد هذا التقدم الذي تم إقراره خلال سنة 2022، فإن الشركة واثقة من أن لديها القدرة التشغيلية لمعالجة عمليات التحويل إلى أسعار الفائدة الخالية من المخاطر لمؤشرات أسعار الفائدة مثل سعر لبيور بالدولار الأمريكي الذي سيتوقف عن التوفر بعد 30 يونيو 2023. تتعاون لجنة التحويل الخاصة مع أعمال أخرى / وظائف الدعم حسب الحاجة.

يعرّض إصلاح سعر الفائدة السائد بين البنوك (إييور) الشركة لمخاطر مختلفة تراقبها لجنة التحويل وتديرها عن كثب. إنّ المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها الشركة نتيجة لإصلاح سعر الفائدة السائد بين البنوك (إييور) هي مخاطر تشغيلية، تنشأ من التغييرات في الأنظمة والعمليات على الأنظمة التي تستخدم منحنيات سعر الفائدة السائد بين البنوك (إييور) ومراجعة الضوابط التشغيلية المتعلقة بالإصلاح. كما تتعرض الشركة لمخاطر السلوك التي قد تنشأ عن المفاوضات والمناقشات مع العملاء والأطراف المقابلة في السوق بسبب التعديلات على العقود الحالية اللازمة لتفعيل إصلاح سعر الفائدة السائد بين البنوك (إييور). تقتصر المخاطر المالية في الغالب على مخاطر أسعار الفائدة.

وافقت الشركة على نهج تعديل القروض والدفوعات المقدمة الحالية، بما في ذلك ارتباطات القروض المتعلقة باعتماد مصطلح البنود الاحتياطية طوال السنة المقبلة، حيث يتم إجراء هذه التعديلات لتضمين بند احتياطي ينص على أنه سيتم استبدال سعر لبيور بالدولار الأمريكي الحالي بسعر مرجعي بديل مباشرة عند توقف سعر لبيور. قامت الشركة بتحديث سياساتها لتعكس التغييرات المفروضة بسبب التحويل إلى معدل خالي من المخاطر على محفظة القروض الحالية بمعدلات أسعار متغيرة، والتزامات القروض والأوراق المالية المرتبطة بمؤشر معدلات سعر الفائدة السائدة بين البنوك والتي سيتم استبدالها كجزء من إصلاح معدلات

## (ب) مخاطر مركز الأسهم

يتم تعريف مخاطر مركز الأسهم على أنها تغير محتمل في القيمة الاقتصادية الحالية في سهم أو مركز مشابه نتيجة للتغيرات في عوامل مخاطر السوق الأساسية المرتبطة بها. تشتمل مخاطر مركز الأسهم على الأسهم المدرجة في كل من محافظ التداول والمحافظ البنكية. تقيس الشركة مخاطر مركز الأسهم من خلال إعادة التقييم اليومي لمحفظه الأسهم. يوضح الجدول أدناه التأثير على الربح والخسارة لتغير مفترض بنسبة 10% في القيمة العادلة لصناديق الاستثمار والأسهم:

2021 (معدلة)			2022			تصنيف حقوق الملكية
التأثير على حقوق الملكية	التأثير على صافي الدخل	التغير في سعر السهم / صافي قيمة موجودات الصندوق %	التأثير على حقوق الملكية	التأثير على صافي الدخل	التغير في سعر السهم / صافي قيمة موجودات الصندوق %	
-	752	10±	-	2,603	10 ±	الأسهم المتداوله
-	712	10±	-	411	10 ±	صندوق الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
21,743	-	10±	23,604	-	10 ±	المساهمات في حقوق الملكية - مدرجة

إن مخاطر أسعار الأسهم لغير أغراض التداول الناتجة عن مساهمات حقوق الملكية غير المدرجة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لا يمكن قياسها بسهولة. بلغت القيمة العادلة العائدة إلى مساهمة حقوق الملكية غير المدرجة، المتضمنة في حقوق الملكية في نهاية السنة 169,9 مليون دولار أمريكي (2021: 130,4 مليون دولار أمريكي) (إيضاح 7).

## (ج) مخاطر صرف العملات الأجنبية

مخاطر صرف العملات الأجنبية هي مخاطر فقدان الأصل المقوم بعملة أجنبية لجزء من القيمة، أو زيادة الالتزام المقوم بعملة أجنبية نتيجة لتقلبات أسعار الصرف غير المواتية مقابل العملة الأساسية / عملة التقرير للشركة. تحدد الشركة مخاطر الصرف الأجنبي على مستويين: (أ) المعاملة، و (ب) الهيكلية. تنشأ مخاطر المعاملات عندما تمدد الشركة التعرض أو تقترض بعملة أجنبية، أي بخلاف عملة التقرير / عملتها الأساسية. تحدث المخاطر الهيكلية عندما يكون هناك عدم تطابق بين التدفقات النقدية الواردة والصادرة المقومة بالعملات الأجنبية. يتم قياس المخاطر الهيكلية للعملات الأجنبية من خلال تحديد فجوات العملة بين الموجودات والمطلوبات في نطاقات زمنية مختلفة وفقاً لآجال استحقاقها عبر الشركة. يضع مجلس الإدارة حدوداً لمستوى التعرض حسب العملة وبشكل إجمالي لكل من المراكز ليلية واحدة وخلال اليوم، والتي تتم مراقبتها يوميًا.

يلخص الجدول أدناه تعرض الشركة لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية في 31 ديسمبر. يتضمن الجدول الموجودات والمطلوبات المالية للشركة بالقيمة الدفترية، مصنفة حسب العملات الرئيسية.

تركزات مخاطر العملات - الأدوات المالية:

المجموع	أخرى	جنيه إسترليني	دينار بحريني	ريال سعودي	درهم إماراتي	يورو	دولار أمريكي	كما في 31 ديسمبر 2022
507,654	445	60	175,576	46,734	10,605	502	273,732	نقد وأرصدة لدى البنوك
								أوراق مالية استثمارية:
32,079	3,862	-	-	26,028	-	-	2,189	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
665,541	-	-	-	-	-	53,138	612,403	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
41	41	-	-	-	-	-	-	محتفظ بها بالتكلفة المطفأة
378,402	61,982	-	-	204,695	-	-	111,725	المساهمة في حقوق الملكية
132,666	-	-	-	-	-	-	132,666	قروض ودفوعات مقدمة
4,223	-	6	793	-	-	30	3,394	موجودات أخرى
1,720,606	66,330	66	176,369	277,457	10,605	53,670	1,136,109	مجموع الموجودات المالية
(381,722)	-	-	-	-	(867)	(53,444)	(327,411)	ودائع
(33,280)	(7,142)	-	(4,899)	(24,975)	-	(293)	4,029	مطلوبات أخرى
<b>(415,002)</b>	<b>(7,142)</b>	<b>-</b>	<b>(4,899)</b>	<b>(24,975)</b>	<b>(867)</b>	<b>(53,737)</b>	<b>(323,382)</b>	<b>مجموع المطلوبات المالية</b>



المجموع	أخرى	جنيه إسترليني	دينار بحريني	أخرى	دينار بحريني	درهم إماراتي	دولار أمريكي	كما في 31 ديسمبر 2021 (معدلة)
388,988	279	83	165,859	45,218	906	70	176,573	نقد وأرصدة لدى البنوك
								أوراق مالية استثمارية:
17,222	6,872	-	-	7,520	-	-	2,830	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
735,339	-	-	-	-	-	57,385	677,954	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
41	41	-	-	-	-	-	-	محتفظ بها بالتكلفة المطفأة
347,639	57,429	-	-	163,539	-	-	126,671	المساهمة في حقوق الملكية
268,682	-	-	-	-	-	-	268,682	قروض ودفعات مقدمة
11,324	-	4	415	-	-	21	10,884	موجودات أخرى
<b>1,769,235</b>	<b>64,621</b>	<b>87</b>	<b>166,274</b>	<b>216,277</b>	<b>906</b>	<b>57,476</b>	<b>1,263,594</b>	<b>مجموع الموجودات المالية</b>
(420,540)	-	-	-	(14)	(861)	(56,786)	(362,879)	ودائع
(31,406)	(8,551)	-	(4,310)	(12,542)	-	(311)	(5,692)	مطلوبات أخرى
<b>(451,946)</b>	<b>(8,551)</b>	<b>-</b>	<b>(4,310)</b>	<b>(12,556)</b>	<b>(861)</b>	<b>(57,097)</b>	<b>(368,571)</b>	<b>مجموع المطلوبات المالية</b>

إنّ الدولار الأمريكي هو العملة الوظيفية للشركة. وبالتالي، لا يوجد لدى الشركة مخاطر صرف عملات أجنبية لتعرضات الدولار الأمريكي، ويتم الإفصاح الأرصدة للمعلومية فقط. لا يعرّض التعرّض للريال السعودي الشركة لأي مخاطر تتعلق بالعملة، كما أنّ الريال السعودي مرتبط بالدولار الأمريكي.

#### 4.3 مخاطر السيولة

الثابتة. يتضمن هذا التحليل تحديد تاريخ استحقاق التدفقات النقدية لقائمة المركز المالي بالكامل في فترات زمنية محددة لتحديد حالات عدم التطابق عبر المدى الزمني بناءً على التدفقات النقدية التعاقدية والمتوقعة. تم وضع حدود الفجوات لإدارة الموجودات والمطلوبات للمراقبة الفعالة للسيولة.

إن الشركة لديها خطة تمويل في حالة الطوارئ لإدارة السيولة في حالة حدوث اضطرابات شديدة في قدرة الشركة على تمويل بعض أو كل أنشطتها في الوقت المناسب وبتكلفة معقولة. تحتفظ الشركة باستثمارات كافية في الموجودات السائلة مثل الودائع بين البنوك وسندات الخزينة. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد الشركة أيضًا على الموجودات التجارية والأوراق المالية الأخرى القابلة للتداول لتوفير مصادر ثانوية للسيولة.

تصنف مخاطر السيولة على أنها احتمال عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية بسبب عدم تطابق الاستحقاق بين الموجودات والمطلوبات. تشتمل مخاطر السيولة على كل من مخاطر سيولة الأموال ومخاطر السيولة في السوق. تضمن إدارة مخاطر السيولة توفر الأموال في جميع الأوقات لتلبية متطلبات تمويل الشركة. لتقييم مخاطر السيولة وقياسها وإدارتها ومراقبتها، يتم وضع السياسات والإجراءات وأنظمة تكنولوجيا المعلومات اللازمة. تدير لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات في الشركة عملية حوكمة ورقابة تغطي أنشطة إدارة مخاطر السيولة، مما يسهل عملية اتخاذ قرارات العمل من خلال إدارة السيولة المطلعة. تقيس الشركة مخاطر السيولة على المدى القصير والطويل من خلال نهج تحليل الفجوات

### 1.4.3 تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات العالية

يوضح الجدول أدناه تحليلًا للموجودات والمطلوبات حسب التواريخ التي يتوقع فيها سدادها أو استردادها.

المجموع	بدون تاريخ استحقاق ثابت	أكثر من 12 شهراً	أقل من 12 شهراً	كما في 31 ديسمبر 2021 (معدلة)
الموجودات				
388,988	-	-	388,988	النقد والودائع لدى البنوك
استثمارات:				
752,601	10,144	702,050	40,407	الأوراق المالية
347,639	347,639	-	-	مساهمات في حقوق الملكية
268,682	-	94,288	174,394	قروض ودفوعات مقدمة
11,324	-	-	11,324	موجودات أخرى
<b>1,769,234</b>	<b>357,783</b>	<b>796,338</b>	<b>615,113</b>	<b>مجموع الموجودات</b>
المطلوبات				
420,540	-	-	420,540	ودائع
17,328	12,995	113	4,220	مطلوبات أخرى
437,868	12,995	113	424,760	مجموع المطلوبات
1,331,366	344,788	796,225	190,353	صافي
-	1,331,366	986,578	190,353	الفجوة التراكمية للسيولة

المجموع	بدون تاريخ استحقاق ثابت	أكثر من 12 شهراً	أقل من 12 شهراً	كما في 31 ديسمبر 2022
الموجودات				
507,654	-	-	507,654	النقد والودائع لدى البنوك
استثمارات:				
697,661	26,028	583,819	87,814	الأوراق المالية
378,402	378,402	-	-	مساهمات في حقوق الملكية
132,666	-	81,221	51,445	قروض ودفوعات مقدمة
4,223	197	-	4,026	موجودات أخرى
<b>1,720,606</b>	<b>404,627</b>	<b>665,040</b>	<b>650,939</b>	<b>مجموع الموجودات</b>
المطلوبات				
381,722	-	-	381,722	ودائع
22,920	19,332	205	3,383	مطلوبات أخرى
404,642	19,332	205	385,105	مجموع المطلوبات
1,315,964	385,295	664,835	265,834	صافي
-	1,315,964	930,669	265,834	الفجوة التراكمية للسيولة

### 2.4.3 التدفقات النقدية غير المشتقة

يعرض الجدول أدناه التدفقات النقدية مستحقة الدفع من قبل الشركة بموجب المطلوبات المالية غير المشتقة عن طريق الاستحقاقات التعاقدية المتبقية في تاريخ قائمة المركز المالي. إن المبالغ الموضحة في الجدول هي التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصصة:

المجموع	3 - 12 شهراً	1 - 3 أشهر	كما في 31 ديسمبر 2022
			المطلوبات
381,722	64,146	317,576	ودائع
21,810	18,449	3,361	مطلوبات أخرى
<b>403,532</b>	<b>82,595</b>	<b>320,937</b>	<b>مجموع المطلوبات (تواريخ الاستحقاق التعاقدية)</b>

كما في 31 ديسمبر 2021			
			المطلوبات
420,541	158,628	261,913	ودائع
17,320	15,096	2,224	مطلوبات أخرى
<b>437,861</b>	<b>173,724</b>	<b>264,137</b>	<b>مجموع المطلوبات (تواريخ الاستحقاق التعاقدية)</b>

تشتمل الموجودات المتاحة للوفاء بكافة المطلوبات وتغطية ارتباطات القروض القائمة على النقد، والودائع لدى البنوك، وبنود في طور التحصيل، والقروض والدفعات المقدمة للبنوك، والسحوبات البنكية على المكشوف للعملاء، والقروض والدفعات المقدمة للعملاء. وقد تتمكن الشركة أيضاً من الوفاء بصافي التدفقات النقدية الصادرة غير المتوقعة من خلال بيع الأوراق المالية، والوصول إلى مصادر تمويل إضافية.

### 3.4.3 التدفقات النقدية المشتقة

يوضح الجدول أدناه استحقاق الشركة للتدفقات النقدية التعاقدية للمشتقات:

المجموع	1 - 3 أشهر	حتى شهر واحد
		<b>كما في 31 ديسمبر 2022</b>
		مشتقات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
		مشتقات العملات الأجنبية:
7,142	-	7,142
		صادرة
7,120	-	7,120
		واردة
<b>7,142</b>	<b>-</b>	<b>7,142</b>
		<b>مجموع الصادرات</b>
<b>7,120</b>	<b>-</b>	<b>7,120</b>
		<b>مجموع الواردات</b>
		<b>كما في 31 ديسمبر 2021</b>
		مشتقات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
		مشتقات العملات الأجنبية:
8,551	-	8,551
		صادرة
8,543	-	8,543
		واردة
<b>8,551</b>	<b>-</b>	<b>8,551</b>
		<b>مجموع الصادرات</b>
<b>8,543</b>	<b>-</b>	<b>8,543</b>
		<b>مجموع الواردات</b>

### 6.3 تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

(أ) أدوات مالية مقاسة بالقيمة العادلة

بخصوص الأدوات المالية المتداولة في الأسواق النشطة، فإن تحديد القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يعتمد على أسعار السوق المدرجة أو عروض أسعار التجار. يشمل ذلك أسهم حقوق الملكية المدرجة وأدوات الدين المدرجة في البورصات الرئيسية (على سبيل المثال؛ بورصة فاينانشيال تايمز وبورصة نيويورك) وعروض أسعار الوسطاء من بلومبرج ورويتزر.

تعتبر الأداة المالية مدرجة في سوق نشط إذا كانت الأسعار المدرجة متاحة بسهولة وبشكل منتظم من بورصة، أو تاجر، أو وسيط، أو مجموعة صناعية، أو خدمة تسعير، أو وكالة تنظيمية، وتمثل هذه الأسعار معاملات السوق الفعلية والتي تحدث بانتظام على أساس تجاري. إذا لم تستوف المعايير المذكورة أعلاه، يعتبر السوق غير نشط. إن المؤشرات التي تدل على أن السوق غير نشط هي عندما يكون هناك فارق واسع بين سعر العرض - الطلب، أو زيادة كبيرة في فارق العرض - الطلب، أو عندما يكون هناك عدد قليل من المعاملات الحديثة.

بخصوص كافة الأدوات المالية الأخرى، يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم. في هذه الأساليب، يتم تقدير القيم العادلة من البيانات التي يمكن رصدها فيما يتعلق بأدوات مالية مماثلة، باستخدام نماذج لتقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، أو أساليب التقييم الأخرى.

يتم تحديد القيمة العادلة للمشتقات المتداولة في السوق الموازية باستخدام طرق التقييم المقبولة عمومًا في الأسواق المالية، مثل تقنيات القيمة الحالية. تستند القيمة العادلة للعملاء الأجنبية الأجلة بشكل عام إلى أسعار الصرف الآجلة الحالية.

(ب) التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

يحدد المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 13 تسلسلاً هرمياً للأساليب التقييم بناءً على ما إذا كانت مدخلات أساليب التقييم هذه يمكن رصدها، أو لا يمكن رصدها. تعكس المدخلات التي يمكن رصدها بيانات السوق التي تم الحصول عليها من مصادر مستقلة، وتعكس المدخلات التي لا يمكن رصدها افتراضات الشركة للسوق. لقد أنشأ هذان النوعان من المدخلات التسلسل الهرمي التالي للقيمة العادلة:

### 4.4.3 ارتباطات القروض، والضمانات المالية، والموافقات، والبنود الأخرى خارج قائمة المركز المالي

أ. تستند آجال الاستحقاق المذكورة أعلاه إلى إعادة التسعير التعاقدية أو تواريخ الاستحقاق، أيهما أقرب.

ب. إن الارتباطات بمنح الائتمان تمثل الارتباطات التعاقدية لتقديم قروض وائتمانات متجددة. عادة ما يكون للارتباطات تواريخ انتهاء ثابتة، أو بنود إنهاء أخرى، وتتطلب عادةً دفع رسوم. نظرًا لأن الارتباطات قد تنتهي دون سحبها، لا يمثل مجموع مبالغ العقود بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية.

ج. تُلزم خطابات الاعتماد والضمانات القائمة الشركة بإجراء مدفوعات نيابة عن العملاء بشرط إيفاق العميل في الأداء بموجب شروط العقد. قد تنطوي خطابات الاعتماد القائمة على مخاطر السوق إذا تم إصدارها أو تمديدتها بمعدل فائدة ثابت.

د. إن الشركة لديها ارتباطات استثمارية بمبلغ 25.7 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2022 (31 ديسمبر 2021: 4,5 مليون دولار أمريكي)

### 5.3 اختبار الجهد

يشير اختبار الجهد إلى مجموعة من التقنيات المستخدمة لتقييم مدى تعرض مؤسسة مالية أو النظام بأكمله لأحداث استثنائية ولكن ممكن حدوثها. يعد اختبار الجهد أداة مهمة لإدارة المخاطر تستخدمها البنوك كجزء من إدارة المخاطر الداخلية. ينبه اختبار الجهد إدارة البنك إلى النتائج السلبية غير المتوقعة المتعلقة بمجموعة متنوعة من المخاطر، ويوفر مؤشرًا لمقدار رأس المال الذي قد يكون مطلوبًا لتحمل الخسائر في حالة حدوث صدمات كبيرة. علاوةً على ذلك، يعد اختبار الجهد أداة مكتملة لنهج وتدابير إدارة المخاطر الأخرى.

طبقت الشركة طريقة تحليل الحساسية لاختبار الجهد نظرًا لبساطتها، ودمجت اختبارات الحساسية المختلفة في جهد متعدد العوامل.

يغطي إطار اختبار الجهد مخاطر الائتمان والسوق والسيولة، ويحتوي على ثلاثة مستويات من الصدمات تحت كل سيناريو. تُعرّف هذه المستويات الثلاثة من الصدمات بأنها (1) منخفضة، (2) متوسطة، (3) عالية. يعكس هذا التصنيف شدة الصدمات وحجم أثرها.

### موجودات ومطلوبات مقاسة بالقيمة العادلة

31 ديسمبر 2022	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	المجموع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل				
- أسهم حقوق الملكية	26,029	-	-	26,029
- صناديق الاستثمار	-	-	6,050	6,050
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
- سندات دين	665,541	-	-	665,541
- المساهمة في حقوق الملكية	234,399	-	144,003	378,402
استثمار في شركات زميلة	1,644	-	19,136	20,780
<b>مجموع الموجودات</b>	<b>927,613</b>	<b>-</b>	<b>169,189</b>	<b>1,096,802</b>
مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل				
- أدوات مالية مشتقة	-	22	-	22
<b>مجموع المطلوبات</b>	<b>-</b>	<b>22</b>	<b>-</b>	<b>22</b>

**المستوى 1 -** الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة. يتضمن هذا المستوى أسهم حقوق الملكية المدرجة وأدوات الدين المدرجة في البورصات.

**المستوى 2 -** المدخلات بخلاف الأسعار المدرجة المشمولة في المستوى 1 والتي يمكن رصدها بالنسبة للموجودات أو المطلوبات، إما بشكل مباشر (أي كأسعار) أو بشكل غير مباشر (أي مشتقة من الأسعار). يتضمن هذا المستوى غالبية عقود المشتقات المتداولة في السوق الموازية، والقروض المتداولة، والديون المهيكلة الصادرة. إن مصادر مقاييس المدخلات مثل منحنى العائد «ليبور» أو مخاطر الائتمان للطرف المقابل، هي بلومبرج ورويترز.

**المستوى 3 -** مدخلات الموجودات أو المطلوبات التي لا تستند إلى بيانات السوق التي يمكن رصدها (مدخلات لا يمكن رصدها). يتضمن هذا المستوى استثمارات حقوق الملكية، وأدوات الدين ذات المكونات الهامة التي لا يمكن رصدها. يتطلب هذا التسلسل الهرمي استخدام بيانات السوق التي يمكن رصدها عند توفرها. تأخذ الشركة في الاعتبار أسعار السوق الملائمة والتي يمكن رصدها في تقييماتها حيثما أمكن ذلك.

### تسوية قياسات القيمة العادلة للأدوات المالية من المستوى 3

قامت الشركة بتصنيف أسهم حقوق الملكية غير المدرجة ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. هذه الاستثمارات مقيّمة بالقيمة العادلة باستخدام طرق تقييم متعددة بما في ذلك نموذج خصم توزيعات الأرباح ونموذج الاستثمار المقارن وما إلى ذلك.

فيما يلي تلخيص للتسوية بين الأرصدة الافتتاحية والختامية للمساهمة في أسهم غير المدرجة في حقوق الملكية، والشركات الزميلة، بما في ذلك الحركات:

2021 (معدلة)	2022	
150,422	<b>151,768</b>	1 يناير - معدلة
-	<b>(16,700)</b>	مستبعدة
1,346	<b>28,069</b>	مجموع التغير في القيمة العادلة
151,768	<b>163,137</b>	31 ديسمبر

### (ج) أدوات مالية غير مقاسة بالقيمة العادلة

كما في 31 ديسمبر 2022، لم تختلف القيم العادلة المقدرة للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى بما في ذلك القروض والدفوعات المقدمة بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية.

## 7.3 إدارة رأس المال

تتمثل أهداف الشركة، عند إدارة رأس المال، بمفهوم أوسع من «حقوق الملكية» فيما يلي:

- الحفاظ على قدرة الشركة في الاستمرار في أعمالها لتمكين من تقديم عوائد للمساهمين ومنافع لأصحاب المصالح الآخرين.
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية لدعم تطوير أعمالها.

31 ديسمبر 2021 (معدلة)	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	المجموع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل				
- أسهم حقوق الملكية	7,520	-	-	7,520
- صناديق الاستثمار	-	-	9,701	9,701
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
- سندات دين	735,339	-	-	735,339
- المساهمة في حقوق الملكية	217,287	-	130,352	347,639
<b>استثمار في شركات زميلة</b>	148	-	21,416	21,564
<b>مجموع الموجودات</b>	<b>960,294</b>	<b>-</b>	<b>161,469</b>	<b>1,121,763</b>
مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل				
- أدوات مالية مشتقة	-	8	-	8
<b>مجموع المطلوبات</b>	<b>-</b>	<b>8</b>	<b>-</b>	<b>8</b>

لم تكن هناك تحويلات بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة خلال السنة. تمثل استثمارات المستوى 2 الاستثمار في الصناديق المشتركة التي يتم تقييمها باستخدام صافي قيمة موجودات الصناديق.

## 4. التقديرات والأحكام المحاسبية المؤثرة في تطبيق

### السياسات المحاسبية

تقوم الشركة بعمل تقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المعروضة للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية التالية. يتم تقييم التقديرات والأحكام بشكل مستمر بالاعتماد على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى، بما فيها التوقعات للأحداث المستقبلية والمتوقع أن تكون معقولة حسب الظروف.

#### الانخفاض في قيمة شركات زميلة

في تاريخ كل تقرير، تقيس الشركة القيمة العادلة لشركاتها الزميلة باستخدام أساليب تقييم مختلفة لتقييم أي مؤشرات انخفاض في القيمة. يتم تسجيل الانخفاض في القيمة، إن وجد، في قائمة الدخل. يتم تسجيل عكس الانخفاض في القيمة أيضًا في قائمة الدخل إلى حد الانخفاض المبدئي المثبت.

#### خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يتطلب قياس خسائر الانخفاض في القيمة طبقًا للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 لجميع فئات الموجودات المالية وضع أحكام، خصوصًا تقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات عند تحديد خسائر الانخفاض في القيمة وتقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. وان هذه التقديرات تعترض قياسها على عدد من العوامل، والتي من الممكن أن تؤدي التغييرات فيها إلى مستويات مختلفة من المخصصات.

إن حسابات الشركة للخسارة الائتمانية المتوقعة هي مخرجات لنماذج معقدة مع عدد من الافتراضات الأساسية المتعلقة باختيار المدخلات المتغيرة وترابطاتها. إن عناصر نماذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، والتي تعتبر أحكام وتقديرات محاسبية، تشمل ما يلي:

نموذج التصنيف الائتماني الداخلي للشركة، والذي يحدد احتمالية التخلف عن السداد وفقًا للدرجات الفردية.

معايير الشركة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، ومن ثم يجب قياس المخصصات للموجودات المالية على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار العمر والتقييم النوعي.

تجزئة الموجودات المالية عند تقييم الخسارة الائتمانية المتوقعة لهذه الموجودات على أساس جماعي.

تطوير نماذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك المعادلات المختلفة واختيار المدخلات.

تحديد الارتباطات بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية، مثل مستويات البطالة وقيم الضمانات والتأثير على احتمال التخلف عن السداد والتعرض للتخلف عن السداد والخسارة بافتراض التخلف عن السداد.

اختيار سيناريوهات الاقتصاد الكلي المستقبلية وأوزان الاحتمالات لاشتقاق المدخلات الاقتصادية في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

#### الاستمرارية

قام أعضاء مجلس إدارة الشركة بإجراء تقييم لقدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها، وإنهم على قناعة بأن الشركة لديها الموارد للاستمرار في العمل في المستقبل المنظور. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإدارة قد قيّمت الالتزام بجميع الأنظمة السارية، استبقًا لأي دعوى قضائية ممكنة، ولم يصل إلى علمها أي حالة من حالات عدم التأكد الجوهرية والتي قد تطرح شكوكًا جوهرية حول قدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها. ولذلك، يستمر إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

#### تصنيف الممتلكات كـممتلكات استثمارية أو ممتلكات يشغلها المالك

يتكون المركز الرئيسي للشركة من جزء يتم الاحتفاظ به لكسب الإيجارات، وجزء آخر تحتفظ به الشركة بنفسها لعملياتها. لا يمكن بيع هذين الجزئين بشكل منفصل لأنهما خاضعين بموجب صك ملكية واحد، وبخضع عقد الإيجار لترتيب عقد إيجار تشغيلي، وبالتالي، فقد صنفته الشركة على أنه ممتلكات مشغولة من قبل المالك.



## تحديد القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي قد يستلم مقابل بيع أصل أو يدفع لتسوية التزام في معاملة منظمة بين مشاركي السوق بتاريخ القياس. يبنى قياس القيمة العادلة على افتراض أن معاملة بيع الأصل أو تسوية الالتزام تتم في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام أو، في ظل غياب سوق رئيسية، في أكثر الأسواق منفعة للأصل أو الالتزام.

يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي يستخدمها المتعاملون في السوق عند تسعير أي أصل أو التزام، مع افتراض أن المتعاملين في السوق يعملون من منطلق مصالحهم الاقتصادية المثلى. تعتمد القيمة العادلة للأدوات المالية في الأسواق المالية النشطة في تاريخ التقرير على الأسعار المتداولة أو عروض الأسعار المقدمة من التجار.

بالنسبة لجميع الأدوات المالية الأخرى غير المتداولة في سوق نشطة، يتم تحديد قيمتها العادلة باستخدام أساليب التقييم التي تعتبر مناسبة في الظروف. تتضمن أساليب التقييم منهج السوق (أي استخدام معاملات السوق الأخيرة على أساس تجارية بحتة أو المعدلة باستمرار عند الضرورة وبالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير) ومنهج الدخل (أي تحليل التدفقات النقدية المخصومة ونماذج خيارات الأسعار، من خلال أكبر استخدام ممكن لبيانات السوق المتاحة والمدعومة بطريقة محتملة إلى حد معقول). تأخذ القيمة العادلة لأصل غير مالي في الاعتبار قدرة المتعامل في السوق لتوليد منفعة اقتصادية من خلال التوظيف الأمثل والأعلى للأصل أو من خلال البيع لمتعامل آخر في السوق والذي بدوره سيقوم بالتوظيف الأمثل والأعلى للأصل.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المثبتة في القوائم المالية بشكل متكرر، تقرر الشركة ما إذا كانت قد حدثت تحويلات بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (بناءً على أدنى مستوى مدخلات جوهري لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير. (انظر الإيضاح رقم 3-6 (ب)). ولغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، حددت الشركة فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. (انظر الإيضاح رقم 3-6 (ب)).

## المحاسبة عن الاستثمار في شركات زميلة

لدى الشركة العديد من الشركات الزميلة التي تختلف تواريخ انتهاء فتراتها المالية وإطارها المحاسبية عن تاريخ السنة المالية للشركة وإطارها المحاسبي. علاوةً على ذلك، استخدمت الشركة أحدث القوائم المالية المراجعة المتاحة للشركات المستثمر فيها، وكلما كانت تلك القوائم لفترة تزيد عن ثلاثة أشهر قبل 31 ديسمبر 2022، استخدمت الإدارة أحدث حسابات الإدارة وقامت باستقراء النتائج للسنة بأكملها. تعتقد الإدارة أن أثر اختلاف تواريخ التقرير والإطار المحاسبية ليس جوهرياً على القوائم المالية للشركة ككل.

## 5. نقد وأرصدة لدى البنوك

يتكون النقد والأرصدة لدى البنوك كما في 31 ديسمبر مما يلي:

2021	2022	
<b>نقد وما يماثل:</b>		
6,954	22,250	نقد في الصندوق ولدى البنوك
179,263	265,746	ودائع لدى البنوك ذات آجال استحقاق أصلية لثلاثة أشهر أو أقل
165,547	175,358	سندات الخزينة المستحقة خلال ثلاثة أشهر من الاستحواذ
351,764	463,354	ودائع لدى البنوك:
37,237	44,383	ودائع لدى البنوك ذات آجال استحقاق أصلية تزيد عن ثلاثة أشهر أقل من سنة
(13)	(83)	ناقصاً: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة 1)
<b>388,988</b>	<b>507,654</b>	<b>المجموع</b>

## 6. استثمارات - أوراق مالية

تتكون الأوراق المالية الاستثمارية كما في 31 ديسمبر مما يلي:

2021	2022	
		موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
7,520	26,029	أسهم حقوق الملكية
9,701	6,050	صناديق الاستثمار
<b>17,221</b>	<b>32,079</b>	<b>المجموع</b>
		موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر:
		سندات دين
3,257	2,802	AA- إلى AA+
216,451	204,937	A- إلى A+
313,189	239,865	BBB- إلى BBB+
32,081	46,190	BB- إلى BB+
170,361	171,347	B- إلى B+
-	400	غير مصنفة
<b>735,339</b>	<b>665,541</b>	<b>المجموع</b>
		موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
48	48	سندات دين
(7)	(7)	ناقصاً: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة 1)
41	41	المجموع
<b>752,601</b>	<b>697,661</b>	<b>مجموع الاستثمارات</b>

كما في 31 ديسمبر 2022، تم تصنيف مبلغ 665,182 ألف دولار أمريكي من سندات الدين ضمن المرحلة 1 (2021: 735,380 ألف دولار أمريكي) و 400 ألف دولار أمريكي ضمن المرحلة 2 (2021: لا شيء)، 11,690 ألف دولار أمريكي ضمن المرحلة 3 (2021: 11,690 ألف دولار أمريكي) لأغراض الخسارة الائتمانية المتوقعة.

31 ديسمبر 2022				
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
12,671	11,690	-	981	كما في بداية السنة
1,051	-	1,016	35	صافي قياس مخصص الخسارة
13,722	11,690	1,016	1,016	كما في نهاية السنة

31 ديسمبر 2021				
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
12,750	11,690	-	1,060	كما في بداية السنة
(79)	-	-	(79)	صافي قياس مخصص الخسارة
12,671	11,690	-	981	كما في نهاية السنة

#### فيما يلي تلخيص للحركة في الأوراق المالية الاستثمارية:

المجموع 2022	التكلفة المطفأة	أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	
752,601	41	735,339	17,221	كما في 1 يناير 2022
(3,416)	-	(3,308)	(108)	فروقات صرف العملات
337,484	-	147,616	189,868	إضافات
(353,140)	-	(183,549)	(169,591)	عمليات الاستبعاد (البيع والاستحقاق والاسترداد)
(42,923)	-	(37,612)	(5,311)	التغير في القيمة العادلة

المجموع 2022	التكلفة المطفأة	أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	
7,302		7,302	-	الفائدة المستحقة
(247)	-	(247)	-	زيادة الخصم
<b>697,661</b>	<b>41</b>	<b>665,541</b>	<b>32,079</b>	<b>كما في 31 ديسمبر 2022</b>

المجموع 2021	التكلفة المطفأة	أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	
795,478	40	773,831	21,607	كما في 1 يناير 2021
(4,717)	-	(4,765)	48	فروقات صرف العملات
224,863	-	87,789	137,074	إضافات
(246,861)	-	(107,996)	(138,865)	عمليات الاستبعاد (البيع والاستحقاق والاسترداد)
(15,436)	1	(12,794)	(2,643)	التغير في القيمة العادلة
(726)	-	(726)	-	زيادة الخصم
<b>752,601</b>	<b>41</b>	<b>735,339</b>	<b>17,221</b>	<b>كما في 31 ديسمبر 2021</b>

إن الاستثمارات في سندات الدين بمبلغ 68,050 ألف دولار أمريكي (2021: 171,657 ألف دولار أمريكي) مرهونة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء مع بنوك ومؤسسات مالية. يجوز إعادة رهن / بيع الموجودات المرهونة بموجب هذه المعاملات من قبل الأطراف المقابلة التي تم تحويلها إليها. تتم هذه المعاملات وفقاً للشروط المعتادة والمتعارف عليها بشأن أنشطة الإقراض والاقتراض للأوراق المالية العادية.

## 7. استثمارات - مساهمات حقوق الملكية

### القيمة العادلة لمساهمات حقوق الملكية

تتكون الاستثمارات في مساهمات حقوق الملكية مما يأتي:

	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021 (معدلة)	1 يناير 2021 (معدلة)
مدرجة	234,399	217,287	121,594
غير مدرجة	144,003	130,352	123,843
<b>المجموع</b>	<b>378,402</b>	<b>347,639</b>	<b>245,437</b>

	2022		2021 (معدلة)	
	القيمة العادلة للمساهمة	نسبة المساهمة %	القيمة العادلة للمساهمة	نسبة المساهمة %
الدولة / المشروع				
المملكة المغربية				
الشركة المغربية للإيجار	مدرجة	5,385	6,887	5.74
المملكة العربية السعودية				
شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي	غير مدرجة	20,335	13,580	15.00
الشركة الوطنية للإنتاج الثلاثي للطاقة	غير مدرجة	2,427	2,490	9.94
شركة بداية لتمويل المنازل	غير مدرجة	33,104	30,965	11.11
البنك الأهلي السعودي	مدرجة	50,340	46,844	0.18
شركة الزيت العربية السعودية	مدرجة	37,721	38,245	0.002
شركة أعمال المياه والطاقة الدولية (أكوا باور)	مدرجة	28,424	31,416	0.19

	2022		2021 (معدلة)	
	القيمة العادلة للمساهمة	نسبة المساهمة %	القيمة العادلة للمساهمة	نسبة المساهمة %
شركة الاتصالات السعودية	مدرجة	32,344	-	-
جمهورية السودان				
شركة سكر كنانة	غير مدرجة	804	804	6.99
مجموعة سوداتل للاتصالات	مدرجة	1,697	387	2.18
شركة أسمنت برب	غير مدرجة	2,340	1,026	16.40
جمهورية مصر العربية				
الشركة العربية الدولية للفنادق والسياحة	غير مدرجة	-	8,982	13.62
الشركة المصرية للبروبلين والبولي بروبيلين	غير مدرجة	49,604	43,709	10.00
الشركة الدولية للتأجير التمويلي	غير مدرجة	4,572	3,542	10.00
مجموعة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية	مدرجة	27,736	45,821	2.03
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية				
المؤسسة العربية المصرفية	غير مدرجة	3,966	4,129	3.65

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 30 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

2021 (معدلة)		2022		أسهم مدرجة / غير مدرجة	
نسبة المساهمة %	القيمة العادلة للمساهمة	نسبة المساهمة %	القيمة العادلة للمساهمة		
1.10	3,973	1.10	10,495	غير مدرجة	الشركة العربية للتعددين
	12,726		19,369		
	347,639		378,402		

فيما يلي تلخيص للحركة في الأوراق المالية الاستثمارية:

2021 (معدلة)	2022	
245,437	347,639	كما في 1 يناير - معدلة
57,313	58,062	إضافات خلال السنة
-	(40,430)	استيعادات خلال السنة
-	(4,000)	شطب
44,889	17,131	التغير في القيمة العادلة (إيضاح 21)
347,639	378,402	كما في 31 ديسمبر

2021 (معدلة)		2022		أسهم مدرجة / غير مدرجة	
نسبة المساهمة %	القيمة العادلة للمساهمة	نسبة المساهمة %	القيمة العادلة للمساهمة		
					الدولة / المشروع
					الإمارات العربية المتحدة
-	-	0.08	4,255	مدرجة	شركة سالك
					المملكة الأردنية الهاشمية
10.25	30,576	10.25	27,504	مدرجة	بنك الاستثمار العربي الأردني
8.17	3,358	8.17	3,127	مدرجة	الشركة العربية الدولية للفنادق
					مملكة البحرين
0.42	4,844	0.42	3,497	مدرجة	المؤسسة العربية المصرفية
					دولة قطر
15.00	8,399	15.00	7,482	غير مدرجة	بنك الاستثمار العربي الأردني
					سلطنة عُمان
18.79	8,909	18.79	12,369	مدرجة	شركة تأجير للتمويل
					الشركات العربية المشتركة
1.67	3,518	1.67	3,639	غير مدرجة	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية
0.44	5,235	0.44	5,235	غير مدرجة	برنامج تمويل التجارة العربية

## 8. استثمارات في شركات زميلة

تتكون الاستثمارات في شركات زميلة مما يأتي:

31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021 (معدلة)	1 يناير 2021 (معدلة)
1,420	148	1,176
19,134	21,416	26,579
<b>20,554</b>	<b>21,564</b>	<b>27,755</b>

2022		2021 (معدلة)	
القيمة الدفترية للشركة الزميلة	نسبة المساهمة %	القيمة الدفترية للشركة الزميلة	نسبة المساهمة %
1,420	20.80	148	20.80
19,134	40.00	21,416	40.00
<b>20,554</b>	<b>33.00</b>	<b>21,564</b>	<b>33.00</b>

الدولة / المشروع

المملكة المغربية	
شركة رياض السوالم	غير مدرجة
شركة أسما كلوب بلس	غير مدرجة
جمهورية السودان	
بنك الاستثمار المالي	مدرجة

2022		2021 (معدلة)	
القيمة الدفترية للشركة الزميلة	نسبة المساهمة %	القيمة الدفترية للشركة الزميلة	نسبة المساهمة %
800	30.00	776	30.00
2,220		924	
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية			
7,956	18.15	7,968	18.15
7,956		7,968	
مجموع الاستثمارات		<b>20,554</b>	<b>21,564</b>

- شركة رياض السوالم: الشركة مطور أرض خام، تقع الأرض في الدار البيضاء، المغرب.
- شركة أسما كلوب بلس: الشركة مطور عقاري تأسست عام 2017، وجميع مشاريعها العقارية مقرها الدار البيضاء، المغرب.
- بنك الاستثمار المالي: البنك مرخص من بنك السودان المركزي، ويستثمر البنك ويدير صناديق الاستثمار في السودان.
- الشركة العربية للإجارة المحدودة هي شركة تأجير تمويلي، والغرض الرئيسي للشركة هو أنشطة التأجير بما في ذلك المعدات والعقارات، وتعمل الشركة بكامل طاقتها في السودان.
- الشركة العربية للإيجار المالي تأسست عام 2001، ومن الأنشطة الرئيسية للشركة أنشطة التأجير التمويلي في الجزائر. تتمركز عمليات الشركة بنسبة 100% في الجزائر.

**تتكون الاستثمارات في شركات زميلة كما في 31 ديسمبر مما يأتي:**

المجموع	الشركة العربية للإجارة المحدودة	الشركة العربية للإيجار المالي	شركة أسما كلوب بلس	شركة رياض السوالم	بنك الاستثمار المالي	
-	-	-	-	-	-	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020
27,755	5,267	8,636	11,635	1,041	1,176	تأثير التعديل
27,755	5,267	8,636	11,635	1,041	1,176	الرصيد كما في 1 يناير 2021 (معدل)
						المبالغ المثبتة في قائمة الدخل
1,241	332	747	(104)	42	224	الحصة من أرباح/ (خسائر) شركات زميلة
943	(432)	(375)	687	(69)	1,132	الانخفاض في القيمة
2,184	(100)	372	583	(27)	1,356	
						المبالغ المثبتة في قائمة الدخل الشامل
(10,287)	(6,068)	(523)	(511)	(49)	(3,136)	فروقات صرف من تحويل العمليات الأجنبية
2,429	1,677	-	-	-	752	الحصة في الدخل الشامل الآخر لشركات زميلة
(7,858)	(4,391)	(523)	(511)	(49)	(2,384)	
(517)	-	(517)	-	-	-	توزيعات أرباح
21,564	776	7,968	11,707	965	148	الرصيد في 31 ديسمبر 2021 (معدل)
						المبالغ المثبتة في قائمة الدخل
1,950	675	642	416	(147)	364	الحصة من أرباح/ (خسائر) شركات زميلة
(1,228)	(1,268)	87	(1,098)	259	792	(الانخفاض في القيمة) / عكس
722	(593)	729	(682)	112	1,156	
						المبالغ المثبتة في قائمة الدخل الشامل
(2,245)	(738)	134	(1,461)	154	(334)	فروقات صرف من تحويل العمليات الأجنبية
1,960	1,510	-	-	-	450	الحصة في الدخل الشامل الآخر لشركات زميلة
(285)	772	134	(1,461)	154	116	
(1,447)	(155)	(875)	-	(417)	-	توزيعات أرباح
20,554	800	7,956	9,564	814	1,420	الرصيد في 31 ديسمبر 2022



فيما يأتي المعلومات المالية المختصرة للشركات الزميلة:

شركة أسما كلوب بلس		
31 أكتوبر 2021 (مراجعة)	31 أكتوبر 2022 (غير مراجعة)	
53,417	60,387	مجموع الموجودات
(21,870)	(31,453)	مجموع المطلوبات
31,547	28,934	صافي الموجودات
6,429	16,266	صافي الإيرادات
(261)	1,040	الربح / (الخسارة) للفترة
-	-	الدخل الشامل الآخر
<b>(261)</b>	<b>1,040</b>	<b>مجموع الدخل / (الخسارة) الشاملة للفترة</b>

الشركة العربية للطيران المالي		
31 ديسمبر 2021 (مراجعة)	31 أكتوبر 2022 (غير مراجعة)	
71,447	81,309	مجموع الموجودات
(16,547)	(26,952)	مجموع المطلوبات
54,900	54,357	صافي الموجودات
8,495	7,348	صافي الإيرادات
4,102	3,526	الربح للفترة
-	-	الدخل الشامل الآخر
<b>4,102</b>	<b>3,526</b>	<b>مجموع الدخل الشامل للفترة</b>

بنك الاستثمار المالي		
31 ديسمبر 2021 (مراجعة)	31 أكتوبر 2022 (غير مراجعة)	
13,865	15,300	مجموع الموجودات
(9,350)	(8,480)	مجموع المطلوبات
4,515	6,820	صافي الموجودات
1,340	2,288	صافي الإيرادات
1,077	1,749	الربح للفترة
3,615	2,163	الدخل الشامل الآخر
<b>4,692</b>	<b>3,912</b>	<b>مجموع الدخل الشامل للفترة</b>

شركة رياض السوالم		
31 أكتوبر 2021 (مراجعة)	31 أكتوبر 2022 (غير مراجعة)	
4,564	3,228	مجموع الموجودات
(854)	(1,580)	مجموع المطلوبات
3,710	1,648	صافي الموجودات
169	2	صافي الإيرادات
127	(472)	(الخسارة) / الربح للفترة
-	-	الدخل الشامل الآخر
<b>127</b>	<b>(472)</b>	<b>مجموع (الخسارة) / الدخل الشامل للفترة</b>

## 1.9 يوضح الجدول الآتي التسويات من الرصيد الافتتاحي والرصيد الختامي لإجمالي القيمة الدفترية للقروض والدفعات المقدمة:

31 ديسمبر 2022					
2021	المجموع	الخسارة	الخسارة	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	كما في بداية السنة
		الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير منخفضة القيمة الائتمانية		
	269,360	-	-	269,360	كما في بداية السنة
	116,500	-	-	116,500	قروض تم صرفها خلال السنة
	(354)	-	-	(354)	رسوم القرض غير المطفأة
	1,088	-	-	1,088	الفائدة المستحقة
	(252,877)	-	-	(252,877)	سداد قروض
	133,717	-	-	133,717	كما في نهاية السنة

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، استردت الشركة أصل الدين بمبلغ 2,723 ألف دولار أمريكي (2021: 3,035 ألف دولار أمريكي) المتعلق بالتسهيلات المشطوبة (إيضاح 25)

الشركة العربية للإجارة المحدودة		
30 سبتمبر 2022 (غير مراجعة)	31 ديسمبر 2021 (مراجعة)	
15,161	11,682	مجموع الموجودات
(4,594)	(5,424)	مجموع المطلوبات
10,567	6,258	صافي الموجودات
2,114	1,406	صافي الإيرادات
2,250	1,107	الربح للفترة
5,035	5,589	الدخل الشامل الآخر
<b>7,285</b>	<b>6,696</b>	<b>مجموع الدخل الشامل للفترة</b>

يتم عرض المعلومات الواردة أعلاه من القوائم المالية للشركات الزميلة دون المحاسبة عن الانخفاض في القيمة وتحويل العملات الأجنبية والتعديلات الأخرى غير الجوهرية.

## 9. قروض ودفعات مقدمة

تتكون القروض والدفعات المقدمة كما في 31 ديسمبر مما يلي:

2021	2022	
269,360	133,717	قروض ودفعات مقدمة (9-1)
(678)	(1,051)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة (9-2)
268,682	132,666	قروض ودفعات مقدمة، بالصافي

## 2.9 يوضح الجدول الآتي التسويات بين الرصيد الافتتاحي والرصيد الختامي لمخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة:

31 ديسمبر 2022				
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	
678	-	-	678	كما في بداية السنة
373	-	-	373	صافي قياس مخصص الخسارة
1,051	-	-	1,051	كما في نهاية السنة

31 ديسمبر 2021				
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	
1,427	-	-	1,427	كما في بداية السنة
(749)	-	-	(749)	صافي قياس مخصص الخسارة
678	-	-	678	كما في نهاية السنة

## 10. موجودات أخرى

تتكون الموجودات الأخرى كما في 31 ديسمبر مما يلي:

2021	2022	
11,219	4,102	إيرادات مستحقة
105	121	مستحقات الإيجار المدينة*
2,048	2,267	ذمم مدينة أخرى
<b>13,372</b>	<b>6,490</b>	<b>المجموع</b>

\* يتم تحصيل مستحقات الإيجار المدينة كما في 31 ديسمبر 2022 في يناير 2023.

## 1.1 ممتلكات ومعدات وعقارات استثمارية

### 1.1.1 ممتلكات ومعدات:

تتكون الممتلكات والمعدات كما في 31 ديسمبر مما يلي:

المجموع 2022	أعمال قيد التنفيذ	أثاث ومعدات	مباني ومعدات	أرض	
33,897	40	8,642	20,776	4,439	التكلفة كما في 1 يناير
609	244	350	15	-	إضافات خلال السنة
(150)	-	(150)	-	-	استبعادات خلال السنة
(204)	(204)	-	-	-	إعادة التصنيف
34,152	80	8,842	20,791	4,439	كما في 31 ديسمبر
<b>الاستهلاك المتراكم:</b>					
23,160	-	8,102	15,058	-	كما في 1 يناير
545	-	229	316	-	المحمل للسنة
(150)	-	(150)	-	-	استبعادات خلال السنة
23,555	-	8,181	15,374	-	كما في 31 ديسمبر
<b>صافي القيمة الدفترية:</b>					
10,597	80	661	5,417	4,439	كما في 31 ديسمبر 2022
المجموع 2021	أعمال قيد التنفيذ	أثاث ومعدات	مباني ومعدات	أرض	
33,605	-	8,578	20,588	4,439	التكلفة كما في 1 يناير
803	713	64	26	-	إضافات خلال السنة
(511)	(673)	-	162	-	إعادة التصنيف
33,897	40	8,642	20,776	4,439	كما في 31 ديسمبر
<b>الاستهلاك المتراكم:</b>					
22,650	-	7,898	14,752	-	كما في 1 يناير
510	-	204	306	-	المحمل للسنة
23,160	-	8,102	15,058	-	كما في 31 ديسمبر
<b>صافي القيمة الدفترية:</b>					
10,737	40	540	5,718	4,439	في 31 ديسمبر 2021

## 2.11 عقارات استثمارية:

تتكون العقارات الاستثمارية كما في 31 ديسمبر مما يأتي:

المجموع 2022	أثاث ومعدات	مباني ومعداتها	أرض	
37,383	1,687	27,714	7,982	التكلفة كما في 1 يناير
35	35	-	-	إضافات خلال السنة
(46)	(46)	-	-	استبعادات خلال السنة
37,372	1,676	27,714	7,982	<b>كما في 31 ديسمبر</b>
				الاستهلاك المتراكم:
25,598	1,587	24,011	-	كما في 1 يناير
189	45	144	-	المحمل للسنة
(46)	(46)	-	-	استبعادات خلال السنة
25,741	1,586	24,155	-	<b>كما في 31 ديسمبر</b>
				الانخفاض المتراكم في القيمة:
(2,166)	-	-	(2,166)	كما في 1 يناير
(97)	-	-	(97)	المحمل للسنة
(2,263)	-	-	(2,263)	<b>كما في 31 ديسمبر</b>
				صافي القيمة الدفترية
9,368	90	3,559	5,719	<b>كما في 31 ديسمبر</b>

المجموع 2021	أعمال قيد التنفيذ	أثاث ومعدات	مباني ومعدات	أرض	
37,303	18	1,643	27,660	7,982	التكلفة كما في 1 يناير
80	36	44	-	-	إضافات خلال السنة
-	(54)	-	54	-	إعادة التصنيف
37,383	-	1,687	27,714	7,982	<b>كما في 31 ديسمبر</b>
					الاستهلاك المتراكم:
25,379	-	1,518	23,861	-	كما في 1 يناير
219	-	69	150	-	المحمل للسنة
25,598	-	1,587	24,011	-	<b>كما في 31 ديسمبر</b>
					الانخفاض المتراكم في القيمة:
2,055	-	-	-	2,055	كما في 1 يناير
111	-	-	-	111	المحمل للسنة
2,166	-	-	-	2,166	<b>كما في 31 ديسمبر</b>
					صافي القيمة الدفترية
9,619	-	100	3,703	5,816	<b>كما في 31 ديسمبر</b>

بلغت القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية كما في 31 ديسمبر 2022 بمبلغ 16,3 مليون دولار أمريكي تقريبا (31 ديسمبر 2021: 19,3 مليون دولار أمريكي تقريبا).

## 12. موجودات غير ملموسة

برمجيات	2022	2021
التكلفة كما في 1 يناير	5,606	6,055
إضافات خلال السنة	124	619
شطب خلال السنة	-	(1,567)
إعادة التصنيف	-	499
كما في 31 ديسمبر	5,730	5,606
الإطفاء المتراكم:		
كما في 1 يناير	3,117	3,962
المحمل للسنة	549	484
شطب خلال السنة	-	(1,567)
إعادة التصنيف	-	238
كما في 31 ديسمبر	3,666	3,117
صافي القيمة الدفترية:		
كما في 31 ديسمبر	2,064	2,489

## 13. ودائع

تتكون الودائع كما في 31 ديسمبر مما يلي:

2022	2021
ودائع من البنوك	298,538
ودائع من مؤسسات غير بنكية	83,184
<b>المجموع</b>	<b>381,722</b>
	<b>420,541</b>

يتضمن ما ورد أعلاه الودائع التي تم الحصول عليها بموجب اتفاقيات إعادة شراء، والتي تبلغ قيمتها الدفترية كما في 31 ديسمبر 2022 مبلغ 63,6 مليون دولار أمريكي (31 ديسمبر 2021: 158,1 مليون دولار أمريكي).

## 14. أدوات مالية مشتقة

في سياق الأعمال الاعتيادية، تجري الشركة أنواع مختلفة من المعاملات التي تنطوي على مشتقات الأدوات المالية. يوضح الجدول أدناه القيم العادلة الموجبة (الموجودات) والسالبة (المطلوبات) للأدوات المالية المشتقة مع مبالغها الاسمية، تشير المبالغ الاسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة، وهي ليست مؤشراً على مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

31 ديسمبر 2022		
المبلغ التعاقدى / الاسمي	القيمة العادلة الموجودات	المطلوبات
محتفظ بها لغرض المتاجرة		
مشتقات العملات الأجنبية:		
مقايضات العملات	14,262	22
31 ديسمبر 2021		
محتفظ بها لغرض المتاجرة		
مشتقات العملات الأجنبية:		
مقايضات العملات	17,094	8

## 15. مطلوبات أخرى

تشمل المطلوبات الأخرى ما يأتي:

31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021 (معدلة)	1 يناير 2021 (معدلة)
مطلوب إلى طرف ذي علاقة (إيضاح 17)	10,011	9,855
ذمم دائنة ومصاريح مستحقة	9,561	5,029
توزيعات أرباح دائنة	2,105	-
دخل مؤجل	1,080	1,830
فوائد مستحقة الدفع	-	425
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لارتباط قرض غير مسحوب	141	-
أدوات مالية مشتقة (إيضاح 14)	22	47
<b>المجموع</b>	<b>22,920</b>	<b>17,186</b>
	<b>17,328</b>	

## 16. منافع الموظفين

تتكون منافع الموظفين كما في 31 ديسمبر مما يلي:

	المجموع			مخصص الإجازات	مخصص تعييزات نهاية الخدمة	برامج الادخار للموظفين	
	2020 (معدلة)	2021 (معدلة)	2022				
في 1 يناير	11,908	13,439	14,078	1,431	11,184	1,463	
إضافة للسنة	1,509	1,588	1,463	528	826	109	
مخصصات مستخدمة	(930)	(1,228)	(4,574)	(340)	(4,234)	-	
مساهمة الموظفين في برنامج الادخار (الربح) / الخسارة الاكتوارية	66	67	70	-	-	70	
المثبتة في الدخل الشامل الآخر	1,038	414	(299)	-	(299)	-	
حركات أخرى	(152)	(202)	(378)	(378)	-	-	
كما في 31 ديسمبر	13,439	14,078	10,360	1,241	7,477	1,642	

فيما يلي تحليل للمبلغ المثبت في قائمة المركز المالي

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022
القيمة الحالية للالتزامات المنافع المحددة	11,141	7,434
صافي مطلوبات المنافع المحددة في قائمة المركز المالي	11,141	7,434

كانت الافتراضات الاكتوارية الأساسية المستخدمة في التقييم الاكتواري كما يلي:

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022
معدل الخصم	1.90%	4.5%
معدل الزيادة في الرواتب طويل الأجل	1.90%	4.5%
معدل الوفيات حسب منظمة الصحة العالمية	قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية رقم 19 - 75%	قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية رقم 19
معدل دوران الموظفين	منخفض	منخفض

### معلومات حساسية

تم احتساب القيمة الحالية لصافي مطلوبات المنافع المحددة بناءً على افتراضات اكتوارية معينة. في حالة تغيير أي من الافتراضات الرئيسية بمبلغ محتمل مع الاحتفاظ بالافتراضات الأخرى دون تغيير، فإن القيمة الحالية لمطلوبات المنافع المحددة ستتغير على النحو التالي:

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022
معدل الخصم + 0.5%	10,863	7,223
معدل الخصم - 0.5%	11,436	7,655
زيادات رواتب طويلة الأجل + 0.5%	11,271	7,493
زيادات رواتب طويلة الأجل - 0.5%	10,988	7,371

إن آجال الاستحقاق لمخصص تعويضات نهاية الخدمة كما يأتي:

م	2022	2021
1	424	3,860
2	1,453	864
3	1,532	1,016
4	420	1,436
5	643	237
10-6	5,303	3,837
<b>المجموع</b>	<b>9,775</b>	<b>11,250</b>

فيما يلي الحركة في القيمة الحالية للالتزامات المنافع المحددة:

2022	2021
11,141	10,705
كما في 1 يناير	
المبالغ المثبتة في قائمة الدخل	
تكلفة الخدمة الحالية	716
مصروف فائدة	165
<b>المجموع</b>	<b>881</b>
المبالغ المثبتة في قائمة الدخل	
إعادة القياس	
- افتراضات مالية	(293)
- افتراضات ديموغرافية	(2)
- تعديلات الخبرة	709
<b>المجموع</b>	<b>(414)</b>
مدفوعات مُسددة للموظفين المغادرين	(859)
كما في 31 ديسمبر	11,141
7,434	

إن الخطة معرضة للمخاطر الآتية:

- مخاطر الوفاة** - تتمثل المخاطر في اختلاف حالات الوفيات الفعلية. يعتمد التأثير على خدمة المستفيدين / التوزيع العمري والمنافع.
- مخاطر الراتب النهائي** - تتمثل المخاطر في أن يكون الراتب النهائي وقت انتهاء الخدمة أكبر مما هو مفترض في التقييم، وبما أنه يتم احتساب المنافع بناءً على الراتب النهائي، فإن مبلغ المنافع سيزيد زيادة مباشرة بالتناسب مع الراتب.
- مخاطر الانسحاب** - تتمثل المخاطر في حالات انسحاب أعلى أو أقل مما هو مفترض، ويمكن أن يتجه التأثير النهائي نحو أي من الاتجاهين اعتمادًا على خدمة المستفيدين / التوزيع العمري والمنافع. يبلغ المتوسط المرجح لمدة الخطة 4.13 - 6.68 سنوات (2021: 5.03 - 5.48 سنوات).



## 17. معاملات وأرصدة مع أطراف ذات علاقة

في سياق الأعمال الاعتيادية، للشركة التعاملات التالية مع أطراف ذات علاقة

### 1- الأرصدة الناتجة عن هذه المعاملات كما في 31 ديسمبر هي كما يلي:

2021	2022	
		موظفو الإدارة التنفيذية:
3,799	4,272	منافع نهاية الخدمة

### 2- إن مبالغ التعويضات المستحقة و (أو) المدفوعة لمجلس الإدارة وموظفي الإدارة التنفيذية خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر هي كما يلي:

2021	2022	
529	1,001	مصاريف أعضاء مجلس الإدارة
450	450	مكافآت مجلس الإدارة المدفوعة
909	984	رواتب ومنافع قصيرة الأجل للموظفين
331	473	منافع نهاية الخدمة

### 3- حصة الأرباح من الشركات الزميلة وانخفاض القيمة كما في سنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 هي كما يلي:

2021	2022	
1,241	1,950	حصة في أرباح الشركات الزميلة
943	(1,228)	انخفاض قيمة الشركات الزميلة
517	1,447	أرباح

### المبالغ المطلوبة إلى طرف ذي علاقة كما في نهاية السنة هي كما يلي:

2021	2022	طبيعة المعاملة	طبيعة العلاقة	اسم الأطراف ذات العلاقة
9,865	10,011	تمويل مقبوض	مساهم	دولة ليبيا

## 18. رأس المال

### المصرح به والمدفوع

يتكون رأس المال الذي تبلغ قيمته الاسمية 1,000 دولار أمريكي لكل سهم كما في 31 ديسمبر مما يلي:

2021		2022	
المبلغ	عدد الأسهم	المبلغ	عدد الأسهم
1,200,000	1,200,000	1,200,000	1,200,000
1,050,000	1,050,000	1,050,000	1,050,000

### فيما يأتي ملكية المساهمين كما في 31 ديسمبر:

نسبة الملكية (%)			
2021	2022	2021	2022
173,848	173,848	16.56	16.56
173,848	173,848	16.56	16.56
142,641	142,641	13.58	13.58
116,243	116,243	11.07	11.07
90,841	90,841	8.65	8.65
77,268	77,268	7.36	7.36
66,170	66,170	6.30	6.30
63,396	63,396	6.04	6.04
29,696	29,696	2.83	2.83
18,960	18,960	1.81	1.81
18,960	18,960	1.81	1.81
18,960	18,960	1.81	1.81
16,918	16,918	1.61	1.61

### نسبة الملكية (%)

2021	2022	2021	2022
17,875	17,875	1.70	1.70
17,875	17,875	1.70	1.70
3,569	3,569	0.34	0.34
2,932	2,932	0.27	0.27
1,050,000	1,050,000	%100	%100

## 19. احتياطي نظامي

وفقاً لمركز وعقد تأسيس الشركة، يتم تحويل 10% من صافي الدخل سنويًا إلى الاحتياطي النظامي حتى يساوي الاحتياطي 100% من رأس المال المدفوع.

2021 (معدلة)	2022
117,790	120,975
3,185	3,788
120,975	124,763

## 20. احتياطي عام

خلال سنة 2016 وبناءً على قرار الجمعية العمومية رقم 56 بتاريخ 4 يونيو 2016، قررت الجمعية العمومية تحويل مبلغ 22,799 ألف دولار أمريكي من الأرباح المبقاة إلى الاحتياطي العام. لا يجوز استخدام الاحتياطي العام إلا بقرار من أعضاء مجلس الإدارة.

## 21. احتياطات أخرى

فيما يلي ملخص الحركات في الاحتياطات الأخرى خلال السنوات المنتهية في 31 ديسمبر:

المجموع	احتياطي إعادة قياس منافع الموظفين	حصة شركات زميلة في الدخل الشامل الآخر	احتياطي تحويل عملات أجنبية	أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	
						31 ديسمبر 2022
(41,247)	(2,248)	2,429	(10,287)	(37,289)	6,148	في بداية السنة (معدلة)
(20,467)	299	1,960	(2,245)	17,131	(37,612)	التغير في القيمة
(3)	-	-	-	-	(3)	تحويل إلى قائمة الدخل
(15,230)	-	-	-	(15,230)	-	تحويل إلى أرباح مبقاة
(76,947)	(1,949)	4,389	(12,532)	(35,388)	(31,467)	في نهاية السنة

المجموع	احتياطي إعادة قياس منافع الموظفين	حصة شركات زميلة في الدخل الشامل الآخر	احتياطي تحويل عملات أجنبية	أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	
						31 ديسمبر 2021 - معدلة
(69,340)	(1,834)	-	-	(91,041)	23,535	في بداية السنة
8,863	-	-	-	8,863	-	تأثير التعديل
(60,477)	(1,834)	-	-	(82,178)	23,535	في بداية السنة - معدلة
23,824	(414)	2,429	(10,287)	44,889	(12,794)	التغير في القيمة
(4,593)	-	-	-	-	(4,593)	تحويل إلى قائمة الدخل
(41,247)	(2,248)	2,429	(10,287)	(37,289)	6,148	في نهاية السنة (معدلة)

## 22. إيرادات ومصاريف الفائدة

2021	2022	
		إيرادات فائدة على:
19,150	25,615	أوراق مالية استثمارية
5,564	7,299	قروض ودفوعات مقدمة
3,092	10,047	ودائع لدى البنوك وسندات الخزينة
<b>27,806</b>	<b>42,961</b>	<b>المجموع</b>

2021	2022	
		مصاريف فائدة على:
1,375	4,690	ودائع من البنوك والمؤسسات المالية
243	558	ودائع من مؤسسات غير بنكية
<b>1,618</b>	<b>5,248</b>	<b>المجموع</b>

## 23. صافي الرسوم والعمولات

2021	2022	
216	-	قروض
1,103	-	خدمات مصرفية إسلامية
(6)	-	أخرى
<b>1,313</b>	<b>-</b>	<b>صافي الرسوم والعمولات</b>

## 24. صافي (الخسارة) / الربح من الأوراق المالية

2021	2022	
4,279	1,138	أسهم
4,593	3	سندات الدين (الإيضاح 21)
(2,157)	(1,936)	صناديق استثمارية
<b>6,715</b>	<b>(795)</b>	<b>المجموع</b>

## 25. إيرادات أخرى

2021	2022	
459	693	مكافآت لحضور أعضاء مجالس إدارة المشاريع
144	-	بيع مشروع تم شطبه سابقاً
3,035	2,723	استرداد من قروض تم شطبها سابقاً (إيضاح 9)
401	507	أخرى
<b>4,039</b>	<b>3,923</b>	<b>المجموع</b>

## 26. مصاريف عمومية وإدارية

2021	2022	
(12,392)	(13,953)	رواتب ومنافع ذات علاقة
(1,272)	(1,522)	أتعاب مهنية واستشارية
(529)	(1,001)	مصاريف أعضاء مجلس الإدارة
(4,454)	(4,812)	أخرى
<b>(18,647)</b>	<b>(21,288)</b>	<b>المجموع</b>

## 27. (مخصص) / عكس الخسائر الائتمانية المتوقعة، بالصافي

2021	2022	
79	(1,051)	أوراق مالية استثمارية - دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح 6)
749	(373)	قروض ودفوعات مقدمة (إيضاح 9)
-	(141)	ارتباطات قروض غير مسحوبة (إيضاح 15)
34	(70)	نقد وأرصدة لدى البنوك (إيضاح 5)
<b>862</b>	<b>(1,635)</b>	<b>المجموع</b>

## 28. الاضطرابات السياسية

تشهد بعض الدول العربية التي تمتلك الشركة استثمارات فيها اضطرابات سياسية. تتوقع الإدارة أن يستقر الوضع السياسي في هذه الدول على المدى المتوسط. في حالة الأدوات قصيرة الأجل، قبضت الشركة تسوية عند استحقاق الأدوات. بناءً على المعلومات المتاحة كما في تاريخ الموافقة على هذه القوائم المالية، إن الإدارة واثقة من الاستمرار في الأجل الطويل وقابلية استرداد استثمارات الشركة طويلة الأجل (بما في ذلك المساهمات في حقوق الملكية والاستثمار في شركات زميلة).

## 29. أرقام المقارنة

### تصحيح الأخطاء

خلال السنة، اكتشفت الشركة أن المعالجة المحاسبية لاستثمارات معينة تمتلك الشركة بشكل مباشر فيها بما نسبته 20% أو أكثر من صلاحية التصويت فيها وتمارس نفوذاً جوهرياً عليها قد تم تصنيفها كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بدلاً من استثمارات في شركات زميلة، وتتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية كما هو مطلوب في معيار المحاسبة الدولي رقم 28. تم تصحيح الخطأ من خلال تعديل كل بند من بنود القوائم المالية المتأثرة للفترة السابقة على النحو الآتي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 8:

بنود القوائم المالية	القوائم	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020	تأثير التعديل	الرصيد كما في 1 يناير 2021 (معدل)
استثمارات - مساهمات الأسهم	قائمة المركز المالي	273,192	(27,755)	245,437
استثمار في شركات زميلة	قائمة المركز المالي	-	27,755	27,755
احتياطات أخرى	قائمة المركز المالي	(69,340)	8,863	(60,477)
أرباح مبقاة	قائمة المركز المالي	191,861	(8,863)	182,998
بنود القوائم المالية	القوائم	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2021	تأثير التعديل	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2021 (معدل)
استثمارات - مساهمات الأسهم	قائمة المركز المالي	369,203	(21,564)	347,639
استثمار في شركات زميلة	قائمة المركز المالي	-	21,564	21,564
احتياطات أخرى	قائمة المركز المالي	(48,443)	7,196	(41,427)
احتياطات أخرى - حصة شركات زميلة في الدخل الشامل الآخر	قائمة المركز المالي	-	2,429	2,429
احتياطات أخرى - احتياطي تحويل عملات أجنبية	قائمة المركز المالي	-	(10,287)	(10,287)
أرباح مبقاة	قائمة المركز المالي	218,579	(7,362)	211,217
احتياطي نظامي	قائمة المركز المالي	120,809	(166)	120,975

بنود القوائم المالية	القوائم	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021	تأثير التعديل	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 (معدلة)
إيرادات توزيعات أرباح	قائمة الدخل	6,165	*(513)	5,652
حصة في أرباح شركات زميلة، بالصافي من الانخفاض في القيمة	قائمة الدخل	-	1241	1241
صافي انخفاض قيمته	قائمة الدخل	-	943	943
صافي الحركة في القيمة العادلة في استثمارات الأسهم المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	قائمة الدخل الشامل	38,698	6,191	44,889
الحصة في الدخل الشامل الآخر لشركات زميلة	قائمة الدخل الشامل	-	2,429	2,429
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية	قائمة التدفقات النقدية	76,519	(517)	76,002
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية بالصافي من الضريبة *	قائمة التدفقات النقدية	(37,598)	517	(37,081)

### إعادة التصنيف

تمت إعادة تصنيف الأرقام أدناه لتتوافق مع طريقة عرض السنة الحالية.

بنود القوائم المالية	القوائم	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020	تأثير إعادة التصنيف	الرصيد كما في 1 يناير 2021 (معدل)
مطلوبات أخرى	قائمة المركز المالي	30,625	(13,439)	17,186
منافع الموظفين	قائمة المركز المالي	-	13,439	13,439
بنود القوائم المالية	القوائم	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2021	تأثير إعادة التصنيف	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2021 (معدل)
مطلوبات أخرى	قائمة المركز المالي	31,406	(14,078)	17,328
منافع الموظفين	قائمة المركز المالي		14,078	14,078

### 30. اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد هذه القوائم المالية والموافقة على إصدارها من قبل مجلس إدارة الشركة بتاريخ 23 شعبان 1444 هـ (الموافق 15 مارس 2023).



الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع.